

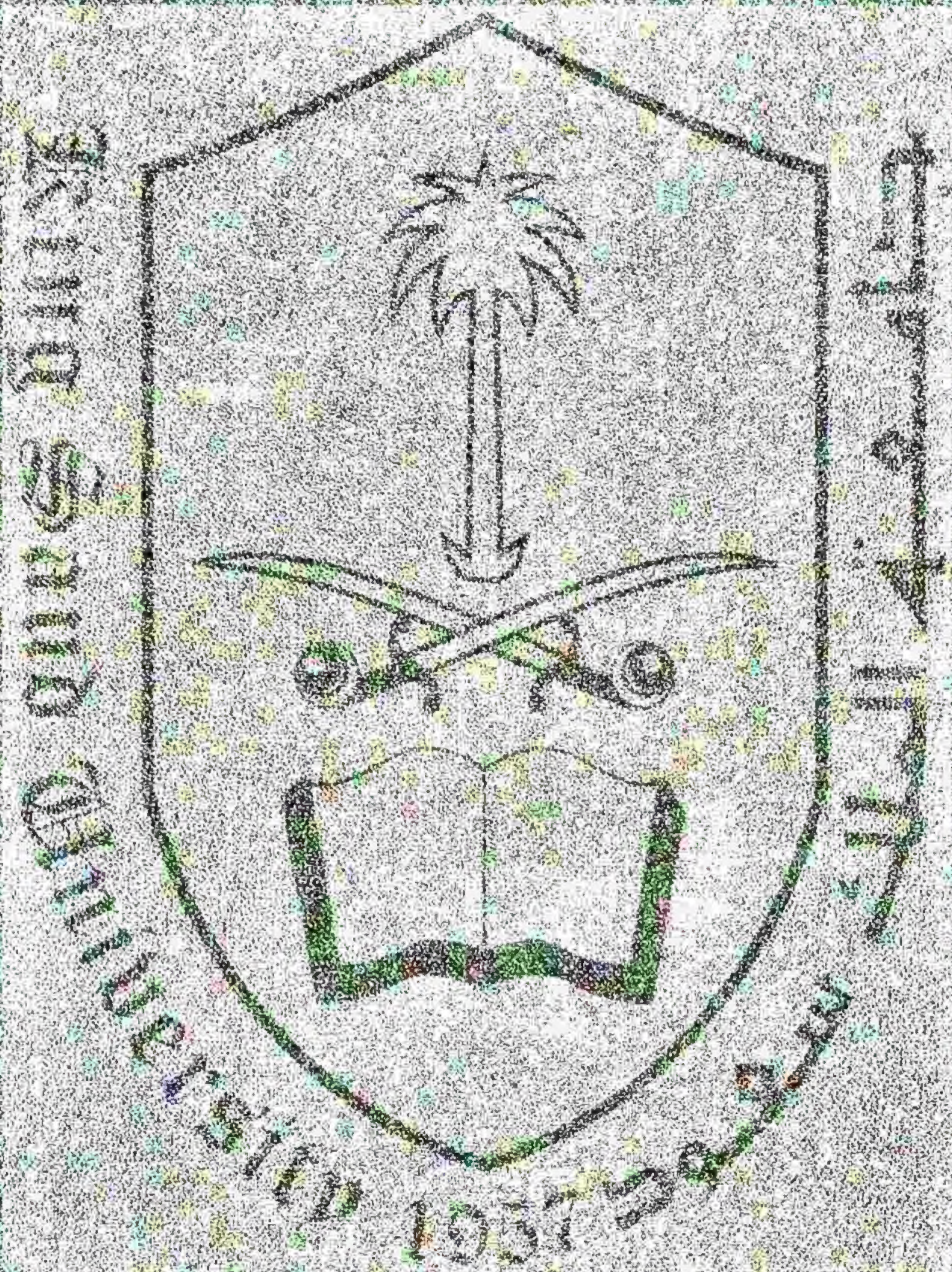
١٩١١

حاشية

على شرح
المعجم الجاني

على مختصر

ابن الحاجب



Copyright © King Saud University

٢١٦١
ح. أ.

حاشية على حاشية السيد الشريف على شرح المعتمد على
مختصر بن الحاجب، تأليف حميد الدين بن أفضل الدين
الحسيني (- ٨٠٩ هـ) . كتبت في أوائل القرن الرابع
عشر الهجري تقديرا .

١٩١١

٧١ ق ٢٣ س ٢٣ × ٢٣ ر ٥١ سم

نسخة جيدة حديثة، خطها ممتاز، ناقصة الآخر

الزهري ٢ : ٣٣ ، كشف الظنون : ١٨٥٧

١ - أصول الشافعية لاسلامى أ - ابن أفضل ، حميد

الدين بن أفضل الدين (- ٨٠٩ هـ) بد تاريخ

النسخ .

١

١٢

مكتبة جامعة الملك سعود

شرح اركان مع



جاشية على حاشية السيد الشريف على شرح الفقه على

نقطة آية الخا حبت

المؤلف: كمال الدين بن ابي الفوارس

١٩١١

مكتبة جامعة الملك سعود - قسم المخطوطات
اسم الكتاب: جاشية على شرح اركان مع
اسم المؤلف: كمال الدين بن ابي الفوارس
تاريخ: ١٩١١
عدد الاوراق: ١٨٢
ملاحظات: (المجلد رقم ١) ناقصة

١٩١١

٢٢

كتبة المكتبة ١٩٥٧

Copyright © King Saud University

المكتبة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد الذي ناه في قبه جلالة انهم العلماء النحول. ولله في علمه كبرياء او هام
الاذهان عن الوصول. حتى عني كنهات هذه الرشح التبيين قبول القبول...
بعد ما اتخذوا حصون النصوص عقول العقول. والصلاة والسلام على محمد بن
سبي بالنبي والرسول. وعلى الدواصحاب الذين قاموا على الدين عن شوب الفساد
والبطول **ما بعد** فقد كان فاض على من الملك ذك الوهاب. فوائده فيما يتعلق
بمختصر الشيخ المحقق ابن الحبيب. بقائه امة فعاله بما يبعه بانه. وافاض عليه
شأبيب غفرانه. وشهره للبحر المحقق. والخبر الموفق. الحسام الفاضل. والهام
الهاطر. مولانا غرضه الملة والدين. اسكنه الله تعالى على عليين. والحمد لله الذي
علمها على الشرح من اليه استاوى. لانه استاذنا في التلويح بالنائب الرضائي
التحريك المحقق التناز في اراج امة قطار وصد. وزاد في دار السلام فتوجه كل
منها موافق للتحقق في الاختصار مع جم الغدانه. والايجاز مع موز العوائد. ووافقه
فاحسنه. فانهم ترقوا فيها الى رتبة تزل عنها اقدام الساعين. وتقدم دونها
او هام الطامعين. والحواسي التي علمها عليه الفاضل سيف الملة والدين. ثنوا...
اخذت اميراته يوم الدين. فانه تشرق بشرف صحة المحقق الشارح. واقتمت بحالها
الشريفة المفاتيح والطارج. واتقن من انواره ما يجتلي به ستورات كنوز الكتاب
واستناد من انظاره ما يكشف به مخفيات رموز الخطاب. لكنه مع بلوغه ذلك
الاستناد. لم يبلغ مرتبة التبحر التناز في السداد. مع تأخره عن ذلك التبحر...
في الجمع لتلك الحواشي والتجريد. والقوائد التي افادها في المتأخرين. يفتوح النضر
والتيين. الفاضل الشريف. عامله بلطفه الملك اللطيف. حين كنت في ريعان الادم
وعنقوان العز. اذ العيش غص والشباب تهاوى غصن الاملاني والهدى بجماله. باذله
قوى لا كتاب دفائن هذه الكتب. وصار فائها كى كشف الاستار عنها ورفع الحجب
عن تلك ما رمت. ووصلت الى ما تميت. حيث ظهر لي بتوفيق الله تعالى وعونه.

وافق شدة طبعه

وحفظه عن الزيم وصونه. ان المحقق قد يعترض على الشيخ في كلامه فخر صحيح. وبعض
الحسين بخطاه المحقق او بعضا منهم. والتوضيح فطاهمهم. والمحقق قد يوجد مراد الشيخ
ومراده. بوجه ليس ذلك ما المراده ويراه. وكذا المحقق قد يبين مراد المحقق
بما ليس مراده عند التأمل للصادق. والآن لما رايته اخوان الزمان. والذين كل
قطر ومكان. متوجهين اليها. ويكبن عليها. حتى راوا الاشتغال بها كترضين
واعتقدوا ان اهلها عايرينهم وشين. قصدت ان اظهر وانشر. على اهل
الغنى وانثر. ما فاض منه تعالى. وتحقق عندي وليدك ملحقا اليها بالانحان الآن
والابحاض هذه الاوان. فطفت بعوقتي عند عوائق الزمان. وبصدة عند بواب
المدائن واشتغالي بمصالح القضاء والتدريس. التي لا يبعها الا هال والتدريس
قد ريت دهره وزمكه. وان كان بسهام الصائب ركبا. وطوبى على بلته. وان
لم اطعم في قلته. وافتتحت فرسان بين الاشغال. وانتهزت فترامع تفرع
البال مشرعت اهل منها ما يحتاج الى الحل. وانه على ما تنبئت فيها من الخلل. بانبا
لما اقول على القوائد والامول. ومراعي شريعة العدل والانصاف. ومجتبا
عن البغي والاعتساف. حيث اذ النظر فيه اهل النظر بعين الرضا. يتبله قبولها
وارضى. ومعبرا بالنافذة سلاسلها كرامة الساء. ولطائفها كصفوة الهواة بحيث
يتبادر يقول من رآها من اهل الذوق والعرفان. والمتجيب عن البغي والعدوان
بيان الحال بلسان المثال. اهدى الحقود النجوم عند جوده. ام الدرر ماء...
الحياة منقلا. والرجوع من النافذة ان لا يتسارع الى ملأى. قبل العشر على مقصد
ومرامى. ولا يكون كنز من الماء من الطوى بلدرشا. فان النصريه امة بؤس من بئس.
وغير عذري ويصنع عن زلتى والليثيم بسلك نزهات الضلال للرد محترقا
بحر الحقة ولهى الحسد. لا يسكنه الا الحرب بالحق. ولا يردعه الا القرب بالعصا.
ان نبت فلا الام به. اول الناس اول الناس. وهانا اشهر في التجربة معولا
على الملك القدير. انه المسهل لكل عسير وباجابة لرباء المؤمنين جدير...

والكريم يتبعه

قال المحقق بسم الله الرحمن الرحيم محمد بن محمد وقال الفاضل الشريف اردن التسمية
 بالتسمية منفتح الكلام اقتفاء لما ورد في الاخبار واقفة بطريق الاختيار.
 واداء لبعض حقوق ما استغرقته من فروج الايمان التي من جعلها..
 التوفيق لمثل هذه التصفيف العظيم الثاني اقول اراد اردن معنى عتب
 ولهذه اعمه بالياء والمعنى اورد التسمية عتب التسمية وكما كان هذا..
 الاراد متضمن الامور ثلاثة الاول لجمع بينهما في الابداء والثاني رعاية
 الترتيب بينهما والثالث عدم الاختصار على التسمية بل ذكر جميعها الورود
 ثلاث على ذلك الامور فان قوله اقتفاء لما ورد في الاخبار ناظر
 الى الاول واشارة الى الاهداء الواردة في بحث على الباء بالتسمية والتسمية
 وقوله واقفة بطريق الاختيار ناظر الى الثاني فان اجماع العلماء قد اتفقت
 على هذه الترتيب وقوله واداء لبعض حقوق ما استغرقته ناظر الى الثالث
 فان لمحة اوائل الكتب اداء لبعض شكر النعم قال الفاضل الشريف منها
 للمتأملين على انتهاء مناهج سنة واقباء مدارج سنة اقول منها حال من
 اردن معللا بالعلل المذكورة والانتهاج السلوك والمناهج المسالك
 والسنة بفتح السين الطريقة والمدارج المذهب والسير بضم السين يعني
 بمعنى جمع السنة ومفردا بمعنى السن بالفتح ذكره الجوهري وهو المراد ههنا
 اذ ليس للمحقق في الارواح سنن متعددة فان قيل طريقة الورداني وليس له
 مسالك ومذاهب متعددة فكيف جمع مناهج والمدارج قلنا مراد بهما
 طرق التعبير عن الحق بعد التسمية ولاشك في تعددها فان قيل ما وجه تسميته
 الورداني بالتسمية على سلوك هذه الطرق قلنا وجه ما اشرنا اليه بقولنا
 معللا بالعلل المذكورة فان الاول والثالث ظاهران في شمولها لطرق الورداني
 بالاختصاص لهما بطريق المحقق والثانية قطعية في شمولها فان الاخبار
 قد سلكوا طرقا عديدة في الورداني غير ما سلكه المحقق كما يشهد به التسليم

نظرا

فكانه قال اردن التسمية بالتسمية للعلل المذكورة منها بتلك العلل للمتأملين
 على سلوك طرق الورداني وانما غير التسمية لكونه امر اظهري بما يفعل عند الخطاب
 فتسبه ولا تقفل وانما لم يقر تسميتها ليكون علته لاردن معللا بما ذكره لظهور
 ان التسمية لا يكون غرض من الورداني المعلل وانما هو امر يعبر في الورداني
 على سبيل التبريع قال الفاضل الشريف وقد دل بلامى التعريف والتخصيص
 على اختصاص الجنس المستلزم للاختصاص بالحامه لظهورها تخفقا على قاعدة اهل
 الحق اقول فيه بحث لاننا انم ان اللام في هذه التخصيص بل للاستحقاق قال ابن
 هشام في معنى اللبيب وللهم الجارة اثنان وعشرون معنى احدها الاستحقاق
 وهي الواقعة بين معنى وذات نحو لعمري له ومحمد له وتلك تسو الورداني ونحو
 ذلك والثاني الاختصاص نحو لجنة للمتقين وهذه لعمري للمسيح ولوسلم
 فتدبر في هذه الاشياء منه المحقق ان مثل هذه اللام في التخصيص بالاثبات
 واثباتها التخصيص بالشئ محض ولوسلم فهي يكون في الافادة بلا حاجة الى
 ضم لام التعريف اليها في قوله بلامى التعريف والتخصيص ويمكن دفع هذا بان اختصاص
 الجنس لما قصد وجب الاشارة الى حضور الجنس في الذهن اذ لا شك وان كان
 موضوعا للجنس ليس فيه اشارة الى حضوره في الذهن كما ذكر في مفتاح وغيره
 ولانه قد يقصد به في الاستعمال المفرد وليس في تخصيصه تخصيصا للجنس فالوجه ان
 يجعل اللام للاستغراق بقرينة المنام ويستفاد منه لعمري كما هو مشهور...
 ومعنى قوله تخفقا على قاعدة اهل الحق ان لعمري عليه يجب ان يكون فعلا اقبالا
 اقتانار معنى الاختيار في تخفيف ما يؤثر فيه الاختيار لا ما يتعلق به بالتأثر
 كما هو قاعدة الاشياء فالاختيار في تخفقا عنه ليس اللفظ ثاملا لا في
 لعمريه تخفقا. قال المحقق الذي برأ الانام. وعلمهم بالاكرام والدعوة الى
 دار السلام وقال الفاضل الاميري المراد ببرأ الانام خلقهم واجادهم
 وهو تعميم جميع افراد الوجودين للانسان ومقدم على اوصافه التابعة

الموجود ويعوم الاكرام لهم ما اعطى العقل منهم من العقل الذي به صلحوا
 للتكليف الشرعي وبه انهم قوله تناولوا كمنابني ادم ويعوم الدعوة لهم
 الى دار السلام شرع الاحكام واركانهم من العقل بكون طريق
 الايمان والعمل الصالح لموصل الى الجنة وفيهم من جوهرهم عنها الى طريق الكفر والمقاي
 الموصل الى جهنم اعادنا الله تعالى كما قال تعالى وادعوا الى دار السلام اعد كل
 واحد من العقلاء القادرين اقول نعم كذا من هذه النخبة من رصود صغيرهم الى
 الانام لتناول جميع الازاد حتى المجانين والعيان فظهر ان عبارة لمحقق ايضا لا يخ
 عن مسامحة بخلاف ما قاله الواقف وكرم بنى ادم بالعقل العريز والضروري
 اذ المراد بنى ادم ثمثوه الانسان لعدم ما يقتضى العموم لكل فرد كما هو هذا
 فظهر ان قول الناصر شريف اشار الى بقوله براء الانام الى افاضة الوجود
 على نوع الانسان لا يصلح للاصلاح وغاية ما يمكن ان يقال انها ما افطان
 عن مرتبة الاعتبار فلا يتناولها الصغير الراجع الى الانام قال الناصر البزنجي
 وكانت في الترائي الادب رمز الى المقصود لنظا ومعنى اقول يعني ان فيها رعاية
 لبرائة الاستهلال لنظا ومعنى لانها عبارة عن كون الآية او مناسب للمقصود
 بان يكون فيه اشارة الى ما ينسب الكلام لاجله وهما كذا كذا اما الاول في
 لنظا العموم والخصوص فانها من الاصطلاحات المشهورة للاصوليين الدالة
 على المناصاة المحبة فذكرها في الآية اشارة الى نظا. واما الثاني ففي ذكر الدعوة
 والتوفيق ليدرس الاسلام فانها من الامور المناسبة لاصول الفقه اما الاول
 فلان الدعوة ليست الا شرع الاحكام والامر بنفي الى السعادة والنهي عما
 ينفي الى الشقاوة واما الثاني فلان دين الاسلام مشتمل على الاحكام
 كما سلكه كره في الآية اشارة الى ما معنى ثم قال وما قبل من انه اشبه
 بعموم الاكرام والدعوة الى ان اضافة مجمع وهذا لمعقول في الآيتين فيبين ان
 نعيما وان الكافر ايضا مكلف بالزود وان العبيد داخلون في الخطاب

العلم

كالامرار والنساء كالرجال واربعة بقوله ومزاي الانعام ما مضى به المجتهدين
 من الرقة على استنباط الاحكام براءة للاستهلال فلا يخفى عن شائبة تكلف
 اقول بربوبية الرد على الناصر الاربعة فان قوله واربعة عطف على اشبه وقوله
 براءة للاستهلال منعوله للعقلين لا لاربعة وحده لقول الاربعة كما روي
 فيها براءة للاستهلال كانه قال رعاية براءة الاستهلال بما ذكرنا الانام
 الاربعة لانه لا يخفى شائبة تكلف لانه جعل عموم الاكرام والدعوة اشارة الى
 ان اضافة مجمع وهذا لمعقول في الآيتين فيبين ان نعيما. والى سائر الامور
 المذكورة وظهر انها مع فضاء دلالة اللفظ عليها فيبعد ان تعد ما سبق
 الكلام لاجله لان الظاهر انه الامور الكلية لا للخاصة الجزئية وهو مزاي
 الانعام على ما مضى به المجتهدين من الرقة على استنباط الاحكام وظهر
 ان حملها عليه وان جار باعتبار صرف المطلق الى الحكم لا سيما اذا اقتضاء
 المقام الا ان المحر على براءة الاستهلال انما يحسن اذا كان اللفظ ظاهر
 الدلالة على ملكية الكلام لاجله وجهه ايظهر ان قوله هذه الايات في
 ملكياني من قوله وقد افيد انه ضم في النخبة الاشارة الى شرع الاحكام
 والافقة على استنباطها ثم قال وتناول الاصول والفروع اقول
 المراد بالوضع في التعريف معنى الموضوع فتناول الدين الاصول والفروع
 تناول الكل لاجز ان مضافة الاصول الى الدين كما مضافة الاصول الى الشجر
 ثم قال والاسلام هو هذه الدين المنسوب الى محمد صلى الله عليه وسلم
 اقول انما ذكره عليه لانه لا يخلط على غيره من الديان اخذ من قوله
 ثم ارضيت لكم الاسلام دينا وهذه اية الاسلام التي هي مقتضى
 الايمان او انه ينفع في المعين كما ذكر الامام البيضاوي في تفسيره قوله تعالى
 ان الدين عند الله الاسلام فتم هذه الاية اشكال لان اهل التفسير
 قالوا في قوله تعالى ووصيها ابراهيم بنيه بعثت يا بني اذ امة اصطفى لكم الدين



فلا تتوكل الا وانتم مسلمون ان المراد بالدين الاسلام الذي هو صفو الادب
ويمكن عمله بان المراد بالاسلام التوحيه والادعان بالاحكام كما ذكره شرح
الكشاف وغيرها والقصر ليس بمحقق بل بالافاضة الى دين اليهود والنصارى
وسائر اهل الشرك فان اليهود قالوا عزير ابن ادم والنصارى يسوع ابن مريم فلا
اشكال ثم قال كما ان الله تعالى لا يفتقر الى معاونه كما لا يفتقر الى معاونه
والسلام بهدائه لنا الى سواء الصراط من لا يمكن استغناء عن ثمة قرن بتجديده
بالصلوة والسلام بتجديده سبحانه وتعالى امثال الامم وقضاء لبعض صفته اقول
اعلم ان قرآن النبوة بالتحية يتضمن مصاحبة في الذكر والاشارة الى الحكم الذي هو
الوجوب لما تقرر ان القرآن في النظم موجه للقرآن في الحكم عند الشافعية والاول
معلل بكونه عليه الصلوة والسلام ذامنا علينا كثيرة بهدائه لنا الى بعض نعم الله تعالى
وهو الصراط المستقيم كما اشار اليه بقوله فمن ثمة قرن الى اخره والثاني معلل ببل
قتلى اشار اليه بقوله امثال الامم ودليل على اشار اليه بقوله وقضاء لبعض صفته
ثم ان فيه امره فتعاطى به قال تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما وفيه حق للرسول
عليه الصلوة والسلام ولا تفكركم لوضوح المقصود ثم قال وقوله بابه المعجزات و
اظهر الدلائل اشارة الى وثاقه الحج الدالة على نبوته واتصافها بكمالات الامور المحاربة
المعزونة بالتحية بحجة لجز الناس عن مثلها ودليل امر به الى النبوة من حيث الامكان
كان كل ما هو ابرز الاجاز اظهر في الدلالة فلهذا لا يتعذر اقول مني هذه الكلام كون
الاولى و اظهر الدلائل لعطف صفة على اخرى فتبين التقارير بين الصفتين لانه انين فلهذا
قوله الى الملك القوم وابن الهمام وليت الكتب في الزدحم والفرق بين هذا وبين
سيفله عن الابهري من ان الكتاب اظهر المعجزات الى اخره وان كان ذلك انما من هذا
الفيض هو ان المراد بالبعث ان ههنا نصب التناول المعجزات سائر الانبياء وبابهها
مع ان نبيا صلى الله عليه وسلم والمراد بها هناك مع ان نبيا عليه الصلوة والسلام
على هذا الظاهر وبابهها القرآن وايضا الدلائل ههنا دلائل النبوة وهناك دلائل الاحكام

يلو

وان كان فيه شيء سبب ان شاء الله تعالى وعلى الاعتبارين اظهر المعجزات واظهر الدلائل
مقتضى ان بالذات ثم قال وقد مرادها غفلة ابهام موصوفها اقول كما ان الله عز وجل
نزه النعم باسمه الشريف صلى الله عليه وسلم ووجه الزيادة ان ابهام الموصوف فيه
فخامته لما تقرر علم المكلف ان اراد المسند اليه موصولا في غفلة غفلة وظاهر ان غفلة
الموصوف فيه زيادة في غفلة الصفة فلا العلم المقارن بشرف النسب فيه
افظ من العلم المقارن به ذاته ثم قال واما تنسيف النعم السابقة فلان معنى
الجمع هناك اوقع اقول وذلك لان مقتضا هذا المقام بيان انه تعالى جميع الانام
تلك النعم العظام بخلاف الصفات المذكورة في النبوة لان مقتضى ذلك المقام
الذات ان باستقلال كل على حدة صفة كماله كما لا يخفى على من له ذوق ثم قال واظهر دلائل
الاحكام حيث لم يختلف فيه لغاية الظهور اقول في المنقول اختلاف وفي المنقول اختلاف
اما الاول فلان الابهري لم يرد له دلائل الاحكام ليعتبر ذلك بول الدلائل النبوة
معنى المعجزات كما سبق حيث قال بقوله بابه المعجزات واظهر الدلائل اشارة
الى الكتاب لانه اغلب المعجزات واظهرها ثم قال وفي قوله اظهر الدلائل ابهام
انه اظهر دلائل الاحكام لان كونه دليلا بلع من الظهور الى حيث لم يختلف فيه
اصلا بخلاف باقي الدلائل فجعل الموجود في العبارة معه وما وجعل المذكور بطلانية
الابهام محققا نصف ظاهر واما الثاني فلان السنة ايضا لم يختلف فيها و
انما وقع الخلاف في الاجماع والقياس على ما هو المشهور وفي الكتب مسطور
ثم قال واما القياس فحيث كان فرع للثلاثة وظهر الحكم لم يزد له ذكر اقول
يرد على ظاهره انه ان اراد بالافراد بالذكر التصریح باسمه فلا وجه لافضاله
في الكل وان اراد به ذكر ما يستفاد منه في جملة فكله لان من كان اصلا
لللاجماع فهو اهل للقياس فذكر ما يفيد ذكر ما يفيد ايضا ويمكن ان يرفع
باناختار الثاني ونقول ذكر ما يفيد ليس ذكر ما يفيد لان قوله ويندرج فيه
بعض ما وقع فيه النزاع فلو لما فضله الابهري حيث قال بقوله وعلى الله الظاهر من

واصحابه اجمعين اشارة الى اهل الاجماع لان اكثر الاجماع التي يستدل
 بها من الصحابة والادلة المختلف فيها كقول اهل البيت وقول الشيعين وقول الخلفاء
 الراشدين فانه من الاجماع عند بعض وكذا قول الصحابي او فعله فانه حجة عند
 بعضهم فظهر ان في العبارة نزع اشارة الى اهل الاجماع دون القياس فتعبر
 قال المحقق سيبا يصلحهم في المعاش اقول هو بدل من الحلال والحرام بدل الكل
 من الكل وقد وقع محله لان المقصود من شرع الاحكام وبيان الحلال والحرام
 انما هو بيان سبب الاصابع والاعجاز فانه لا يحق لها طها به لائل وقال الفاضل
 الشريف اوجه قطعية من الكتاب والسنة المتواترة والاجماع اقول اراد بالقطعية
 قطعية المتن والدلالة في التبعية وان اراد بها قطعية المتن فقط كما يدل عليه
 قتيبة السنة بالمتواترة في البيان ثم قال وفيه ان الظن يختلف قوة وضعفا
 دون اليقين اقول اي ذكر الدلائل فقط في الاول والامارات والخامسة الثالثة
 اشعار بان بعض الظن قوي وبعضه ضعيف دون اليقين فان كلفه قدي
 ولو وقع فيه تفاوت فاما يكون بعضه قويا وبعضه اقوى وهو مرتبة . .
 الاطمينان ثم قال وانما مطلقا كافي في الاحكام العملية اقول يعني ان
 جنس الظن سواء كان قويا او ضعيفا كافيا في جنس الاحكام العملية على
 تفاوت مراتب انواعها وما تحته لان اي ظن كاف في اي حكم كان يؤيده ما قال
 المحقق في اخر بحث السنه ان الظن قد لا يحصل باحد هال ولا يقوى بحيث يجب
 العربيه ويحصل لوقوعه بانضمام الاخر اليه فان قوله بحث متعلق يحصل
 ويعتبر لا بالآخر فقط فتعبر ثم قال ولا يذهب عليك لفظ استعمال النظم
 مع الدلائل والربط مع الامارة اقول فان الحكم شرعي فهو من الدليل
 كانه متعلق عليه وليس حصوله من الامارة واحتياجه الى معان النظر والتأمل
 كانه مربوط بها ويعتقد ثم قال وهما بحث بنسائين فغير الادلة في تعريف
 الفقه بالامارات اقول تقرير البحث ان المحقق جمع الاحكام الشرعية للدونة

قطعية كانت او ظنية مستنبطة من الادلة الظنية والظنية وهو العهد الراجح تلك
 الاحكام لله وانه من تلك الادلة في اصول الفقه فيلزم ان يكون العلم بتلك الاحكام
 المدونة الظنية والظنية فقهيا وقد اخرجت الاحكام الظنية من الفقه بتفسير
 الادلة بالامارات في تعريفه بين الكلامين تناقض ظاهر وجوابه ان الاحكام الشرعية
 على الاطلاق مستنثة الى الادلة الشرعية كذا للمقصود ههنا بيان ان المصطلح
 عند الشافعية كونه مسمى الفقه الاحكام الظنية والقواعد الكلية المستفادة من علم
 الاصول كانهما اصول للاحكام على الاطلاق كذا اصول للاحكام الظنية اذ لا تناف
 بينهما فبين ههنا الاعم المطابق للواقع وهناك الاخص لمطابق للمصطلح فلا تناف
 بين الكلامين ولهذا اورد الشيخ قوله بالرسالة لانه في عهد الفقه دون اصول الفقه
 مربية الاجتهاد كما سبقت تحققة ان شاء الله تعالى فان قيل لمه ومن سمي بالفقه
 على القطعيان قلنا ذكرها في الاستطراد وتكبير الضاعف بحاليس منها وليس
 في الحقيقة الاحكام الظنية ولهذا المهم وسموها الفقه ثم قال وانما ومن الفقه
 بالكلية لان مسائل اصول الفقه قد اعيدت برحمتها كليات هي المسائل الفقهية الظنية
 على جزئيات اقول في بحث لان المتبادر من قوله لان مسائل اصول الفقه الى اخره ان يكون
 جميع مسائله كذلك لان مسائل اصول ما يفيده شرائط اثبات الادلة للاحكام
 ويتعلق بالشك والتعارض والتزجيم ونحو ذلك مما لم يستقر عليه في مسائلها كليات
 هي المسائل كما سبقت في ضجيج فالصواب ما افاده صاحب التوضيح حيث قال ولا
 ونفى بالقضايا الكلية المذكورة ما يكون احدي مقدمتي الدليل على مسائل الفقه ثم
 قال اعلم ان كل دليل من الادلة الشرعية انما يثبت به الحكم اذا كان شاملا على شرائط
 ذكره موضعها ولا يكون الدليل منسوخا ولا يكون له معارض ما وادراج
 ويكون القياس قد ادى اليه رأى مجتهد حتى لو خالف اجماع المجتهدين لم يكن باطلا
 فالقضية المذكورة سواء جعلنا ها كبرى او ملزمة انما يصدق كلية اذا اشتملت
 على هذه القيد فاعلم المباحث المتعلقة بهذه القيود يكون علما بالقضية السككية

وليس كذلك

التي هي احدى مقومات الدين على سائر الفقه فتكون ملك المباحث من سائر اهل الفقه
 ثم قال هذا الذي ذكرنا انما هو بالنظر الى الدين اما بالنظر الى الملة الى اخره وحاصله
 ما قاله النحرير التفتازاني ان تخصيص القاعدة الكلية يتوقف على البحث عن احوال الادلة
 والاحكام وبيان شرائطها وقبولها المعتمدة في كلية القاعدة فالمباحث المتعلقة بذلك
 هي مطالب اصول الفقه وبها يرجع كلها تحت العلم بالقاعدة على ما شرحه المصنف بالامرين
 عليه والشارح المحقق ايضا اذهب الى ما ذهب اليه صاحب التوضيح وان كان مخالفا
 له في بيان معنى التوصل كما سبقت تخفيته ان شاء الله تعالى اذ اتهمه هذا افعالهم الاول
 ان يجمع المقدمات بمعنى تلك القضايا الكلية فان الظاهر ان المقدمات لا يكون جزئ الدين
 وان يكون الجامعة بالنظر الى شرائط والقيود المذكورة فيكون عطية المقدمات الجامعة
 على القضايا الكلية للتفسير وبذلك عليه قول المحقق فيما سبقت وانهم احتاجوا الى الاستنباط
 للمقدمات كلية كل مقدماتها يثبت عليها كثير من الاحكام وسبقت زيادة في تحقيق
 ان شاء الله تعالى ثم قال يجمع الى المعقول او القياس مشروعا الى متغولا اقول
 كانه انما لم يذكر الاستدلال لان المقدمات المذكورة لم يتعرضوا اليه بل ذكره الامم
 وقبلة المصنف قال المحقق واني من شغفت به في قال القاضي الشافعي في بعض
 بعض النسخ شغف وهذا الظاهر والاول احتاج الى تقدير كناية عبارة الكشاف
 قال المصنف استنبطت ان كنت من علوت اي فهم اقول هذه التقدير ذكره صاحب
 الكشاف لكن قال النحرير التفتازاني تغليب جانب المتكلم والمخاطب شانه لا
 كلام في صحة وكثرة وروده في صلة المصنف الجار على مثل انما هو
 وانت من تهدي وانا الذي سمعتني امي حيدر ووات الذي اختلفتني ما وعدتني
 واما في غير الجار على كالمجربين في مثل انما من شغفت بحج هذه الكتاب ووات
 من عرفت سلوك طريق الصواب فلا يعرف له استعمال في كلام العرب والادب
 قياسا مذهب النحوي والصواب من علل او من الذين علموا وعلمه على ان المراد من
 علوت منهم اي هزلت فوقعهم ليس بشيء لانه ليس بمعنى العالين واقول ووروده

بلغ

عليه ظاهر لكن يمكن ان يجمع للمصنف معنى غير ما ذكر لا بد عليه الايراد المذموم وهو
 ان يكون حال من ضمير علوت والمعنى علوت حال كونه منهم غاية ان يكون مستغنى
 عنه في الظاهر مؤكدا لما قبله في الحقيقة ولان ادفيه كلمة الاول ونظيره ما
 ذكره قول صاحب الكشاف في ضبطه لا يكف عنها الا اوصيه بهم فاعل ومن الخاصة
 حاله قد من مرجع الصغير ثم قيل قد فهم انه منهم فلما فائدة في الحال الاتاكية نسبة
 اليهم قال المحقق ولان اوصيه المشاركون في البحث عن فرائده واسرارهم
 والكشف عن خرائده وابكاره وقال القاضي الشافعي الا بكارا اشارة الى ما اختص
 بادره من دقائقه وحفائضه التي لم ينز عنها احد قبله اقول مشاركة الاصول
 له في الكشف عن الابكار لا ينافي في هذه الاشارة لوجود المشاركة في الكشف
 بمجرد المشاركة في مقدماته قال الشيخ وينحصر في المبادئ والاذلة السمعية
 والاجتهاد والتزجي وقال النحرير التفتازاني ثم لا يخفى ان جعل الاربعة كمرح
 من اجراء العلم والمختصر ليس على ظاهره اذ الجزء هو التصورات والتصورات
 او الباعث المتعلقة بالادلة السمعية مثلا لا هي نفسها اقول في مباحثه
 لان قوله اذ الجزء هو التصورات الى اخره كونه المختصر الالفاظ الدالة عليها
 وعلى التقديرين لا يكون نفسها قال النحرير في شرح الشارح الاستدلال على وجه
 يتاول ما هو خارج عن العلم اعني بيان انه من اي علم يستمد وما هو اخر اعني ما
 تبنى عليه ماله من التصورات والتصورات اقول اراد به قول المحقق في سبقت
 وثالثها استداده اما اجمال البيان انه من اي علم يستمد الى اخره لكنه ساج
 في قوله لا يجمع قوله اما اجمال بمعنى اما استداده اجمال ولم يذق اقال بعده في
 موضع قد ذكر فيما سبق ان الاستدلال اجمال البيان انه من اي علم يستمد وليس كذلك
 بل هو بمعنى اما ذكره اجمال في بقرينة قوله سابقا قد ذكر من مبادئ العلم ثلاثة امور
 وبإستعمال الباء لاعتقاده قوله في بيان قال القاضي الشافعي وادعاه ان بعضها
 اعني الاستدلال مع كثرة جزمه وقد انضم الى الاجراء الثلاثة فلا يبعد تغليبها

من قوله اوصيه بهم
 من الخاصة

صحيح بالنظر الى العلم دون الكتاب
 مما ذكره في هذه ان الكتاب عبارة
 عن العبارات او النقوش تحت العبارات
 ان يقال اذ الجزء من العلم هو الوصول
 الى اخره

والاستدلال اجمال في موضع

عليها مجاز **اقول** أي بعض المبادئ جزء من العلم فلا يبعد تغليب الأول على المبادئ
وتسمية الكل علما وظاهرا أن قد له مجاز متعلقة بقوله تغلبا فيكون بيانا للواقع
فإن التغلب قسم من المجاز لا مفعلة فائدة يعنه بها وإن صرف عن الظاهر وجعل متعلقا
بغيره عليها الرجوع إلى المبادئ حتى يكون المعنى فلا يبعد تغليب الأول على
ما يسمى مبادئ مجاز اسمية للكل باسم جزء كان إشارة إلى ما ذكره في تحرير هذه الكلام
تقليد من ثم **قال** في تصحيح جواب المذكور وما قبله من تفسير الشارح الاستدلال على وجه
يتناول ما هو خارج عن العلم أعني بيان أنه من أي علم يستمد وما هو داخل في ما يسمى
عليه مسائل من التصورات والنسب بقاء فتوهم بل صرح بأن بيانه على قسمين أحدهما
وتفصيلي **أقول** يريد به كره على تحرير لكنه مردود لأنه لم يصرح بأن بيانه **بالمسائل**
على قسمين بل أشار إشارة ضمنية إلى أن ذكره على قسمين كما بيناه والعرض
معرفة بأن البيان مغاير للمذكور ولأنه قال هناك وبيانه أن كان غير ضروري
وسمين ثم أنه أيضا ليس بشئ وإما أن ذكر الاستدلال أجمالا خارج عن العلم
وداخل في المقدمات تحت الاعتبار عليه لأن قول الحق وأما استمداده فمن الكلام
التي قولوا الإجماع الدور امر ذكره أول الكتاب قبل الشروع في المناقشة متعلقا
بالمقدمات وظاهرا أن نفس السائل لا يتوقف عليه ليكون من المبادئ بل يتوقف
عليه الشروع على بصيرة فيكون من المقدمات حقيقة والمبادئ تغلبا وهي
والفائدة قبل هذا الأول بالتغلب منهما كالأخفى وهذا هو الذي قصده التحرير
وإن قصر عن بيان التحرير فالوجه في رده أن المذكور أجمالا تابع للمذكور تفصيلا
بحيث لا يبعد أرا مستقلا يعتد به ويعتد من المقدمات وإن كان في الواقع كذلك
فلا ينافي القول بأن الاستدلال مع كثرته جزء من العلم فليتناولنا **قال** المحقق في تنويع
عليه ذلك **وقال** التحرير أي المقصود بالذات بمعنى أنه يفيد زيادة بصيرة في
تفصيله والاقبة أرفع لا بمعنى امتناع التفصيل به وانه للقطع بأن حد العلم و
فائدة واستمداده ليست كذلك **أقول** ذكر الاستدلال ههنا غير صحيح لأنه

معارف

من أجل العلم حقيقة كما اعترف به نفسه سابقا نعم ذكر الاستدلال أجمالا من المقدمات
كما مر لكن المراد به ههنا ما ذكر تفصيلا ولهذا **قال** المحقق في الحديث ليكون على بصيرة
في طلبه وفي الغاية ليزداد جهده طالبا وقال في ذكر الاستدلال تفصيلا لبناء المسائل
عليه **قال** المحقق لأن المقصود استنباط الأحكام وإثبات كونها **وقال** القاض
الدهري أعلم أن أصول الفقه علم آلي والغرض من استنباط الأحكام الشرعية من
أدلتها العلم بالآلية حصول ذاته وإجرائه مقصود طالبا كما أن حصول غرضه مقصود
له ولهذا **قال** ابن سينا في الإشارات الغرض من المنطق أن يكون عند الإنسان آلة
قانونية تعظم مراعاتها عن أن يفوت ذكره لكن حصول ذاته وإجرائه مقصود له بالذات
وإلا حصول الغرض مقصود له بالعرض وثانيا كما أن طالب السكينة لمفعلة العدو
حصول السكينة مقصود له أولا ودفع العدو مقصود له ثانيا وفيه الشرح على
هذا حيث جعل الاستنباط مقصودا في موضعين من هذا الفصل وغرضه موضع
آخر منه وهو ما يتضمنه الكتاب غير المبادئ مقصود بالذات وهي معرفة قواعده
في نفس الاستنباط ومعرفة قواعده الإدلة لأنفسها **أقول** هذه الكلام عام
وتوجيه وجهه وإصلاح غايته الصالح موافق لكلام رئيس أهل الاصطلاح
في وجه تفصيل الشارح المحقق المقصود بكونه بالذات حين أراد به المسائل والاطلاق
عنه حين أراد به الغرض **وقال** القاض في شرحه أي المقصود بالذات من الفن حيث ذكر
فيما وقع بآراء المبادئ المقصودة في الجملة فأي من أنه علم آلي والغرض الاستنباط
لأنه كره فيكون حصول ذاته وإجرائه مقصودا بالذات وأولا حصول غرضه مقصودا
ثانيا كسائر ما لا غاية وفي وجه الاستنباط مقصودا في موضعين من هذا الفصل
وغرضه ما ظهر وهو ما يتضمنه الكتاب غير المبادئ أعني المسائل مقصودا بالذات
تقريب على ما ذكر في مقصوده **قال** في نفسه وتقر عنه أنه قال أما سطره فلما تبين
أنه جعل الاستنباط مقصودا بالذات وأما سطره فلما تبين
ضرورة أن ما يوصل إليه شيء مقصود بالذات وأولا وأن كان في الحصول ناهيا

لأنه خارج عن المقدمات التي هي جارية
وتتوصل بها إلى الاستنباط مع
ومعرفة قواعده التوجيه

ومناخر عنه القياس الذي في ذلك الشيء **أقول** فيه بحث اما اوله فلا بد ان اراد بكون
المبادى مقصودا من الجملة كونها مقصودة من الفن فلا بد ان ذلك فانه لا بد ان
مقصودا منه اصله وان اراد كونها مقصودة من الفن سلمناه لكنه لا بد ان على
كون الاستنباط مقصودا بالذات من الفن كماله في العلم والاثبات لان العلم على نفسه
بالذات انما هو الذي يترتب عليه العلم لا العلم كونه العلم لا العلم كونه العلم لا العلم
بالاستنباط او كما يقال في علمه فان الواقع كذلك هو الدولة وذكر المقصود استنباط
فكون هو المقصود بالذات دون الاستنباط لان العلم لا بد ان يكون مقصودا بالذات
هو الاجتهاد في قوله الرابع الاجتهاد فان المراد به ليس هو الاستنباط وهو الاستنباط
المقصود وقصده مقصودا بالذات من الفن وبذلك المقصود فيه ذكره في بيان
فلا يكون استنباطا بالذات بل لما للعلم من الاجتهاد امر اربع مبادئ الامور التي
انحصرت في العلم بها فحين ان اراد به المباحث المتعلقة به لنفسه ويدل
عليه ايضا قوله الاول لما كان العرض منه استنباط الاحكام فالبحث اما في نفس
الاستنباط وهو الاجتهاد لذلك كونه ليس نفسه جزءا من العلم او الكتاب
بل التوابع المتعلقة به وقد قال في مبادئه على وجه الارتضاء ان في قوله وهو معرفة
جهته دلالة على ان الاجتهاد والتزج ليسا جزءا من العلم بل في احوالها واما قوله
وهو الاستنباط المقصود في النظر الى ظاهر اللفظ فان المعنى المطابق قد لا يكون
مقصودا اصليا بل مضافا الى غير مسمى له الكلام كما حقق في التوضيح فيكون
ذكر المقصود منه ايضا استنباطا او الحاصل ان وقوع الاجتهاد في مقابلة المبادى
ليس من حيث اراد به نفس الاستنباط بل من حيث اراد به المبادئ المقصودة
بالذات في الفن فلا يكون ذكر المقصود في بيان ذلك بل ان اراد به الاول
المقصود بالذات من الفن كماله في العلم على من له ادراكه فظهر ان التزج منه
فما يترتب ان علمه الى قوله في مقوله فاستنباط مقصود فيه معنى اذ لا سقوط ولا
ساد اما الاول فلما بين ان لم يجعل الاستنباط مقصودا بالذات واما الثاني

كما لا يخفى وقد صرح
المعترض ايضا بان الاجتهاد المذكور

فلان الامر في المقصود لو كان بالعكس لما صح تقييده لمحقق المقصود بكونه بالذات
في المبادى واطلاقه في الغرض بل كان الواجب عليه العكس والعلم ان هذه الغايات
اذا امتثلت من وجه تقييده لمحقق المقصود بكونه بالذات من حيث اراد به المبادئ فيبقى
واطلاعه من اراد به الغرض المقصود بالعرض وثانيا بما اذا يجب قال لمحقق
واعلم ان المحرر في مثل استقراي ومن رام حصر عقلياً كبر شططا وقال
الفاضل الشريف لحصر ما عقل مرددين التقى والاشياء يحزم العقل بغير
ملاحظة مقصوده بالاختصار واما استقراي لا يكون كذلك فيستتبع
اختصاره الى التسبع والاستقراء **أقول** نفعه ان قال ههنا
تقيم الحصر الى ههنا القسمين استقراي والقسم ان كانت عقلية
فهي بديهية لا يحتاج الى دليل وان كانت استقرائية فلهيها ان
لو كان هناك قسم اخر لوجب بالتبع لكن التالي بطور فذلك المقصود والملازمة
ظنية واعتبر ضل عليه بالذات لما نقل عنه في الحواشي التي كتبها على مواضع شرح
التجويد حيث قال فان قلت كون الشيء موجودا بوجوه اخرى لم يخلو ان كل شيء
اما يكون موجودا بوجوه خاصة او ان لا يكون موجودا اصلا فلا يطرأ اختصار
العقل في ذلك لان الحصر العقلي هو ما لو ورد النظر اليه يحزم العقل بالاختصار
ولا شك ان الجزم ههنا بواسطة مقدمة اجنبية هي امتناع كون الشيء موجودا
بوجود غيره فان الحصر المذكور اذا لم يكن عقليا يكون استقرائيا بالاستقراء
فاذا كان قطعا ولو بواسطة مقدمة اجنبية بخالف قوله والملازمة ظنية **أقول**
لا يخالف لان كون الحصر ظاهريا حيث كونه استقرائيا لا ينافي عروض القطعية له
بواسطة مقدمة اجنبية كما ان كون الاحكام الفقهية ظنية من حيث استقراءها
من الامارات لا ينافي قطعيتها الاجتهادية بواسطة مقدمة خارجية اجماعية وكان
غير الواحد من حيث هو هو غيبه الظن وقد يغيب القطع بسبب الغرائي الخارجية و
فقاظه كقوة ثم قال مواد كان في الجزئيات كما اختصار الدلالة المنطوقية في الثالث

٢
وعن جعفر بن محمد
مقصودا بالذات واوله مقصود
الغرض هو معنى

ان

او في الاجزاء كاختصار الجسم المركبة اجزائه من العناصر اقول اراد بالثلاث
 الوضعية والعقلية والطبيعية وانما قال في الاستقراء سواء كانت الجزئيات او في
 الاجزاء او لم تكن مثله في العقل لئلا يشترط في قولنا زيد اما موجود او معدوم فانه
 عقل وليس التخصيص كالاول كذا ثم قال في ذلك على تشبيه تتبع الجزئيات او على ان
 الدور المنة كدرج جزئيات الجزء العلم او الكتاب فكانه قيل كل ما هو جزء فهو
 غير خارج عما ذكر لان هذه الجزئيات في العلم او الكتاب فكانه قيل كل ما هو جزء فهو
 مظهر المتعارف اي الاستدلال بالجزئيات في العلم او الكتاب وان يراد معناه لغة لئلا
 الاستدلال بالاجزاء على الكل فقد ركب حشوظا كذا ثم عطف عليها اقول كبرية به
 الرد على النحرير والفاضل الابهرى والحق انه وازد عليه ما يقف عليه من تصور
 معنوي المقسم والاستقراء فان المقصود من الاول تحصيل العلم بالانقسام
 الجزئية في العلم بالمقسم الكلي واهواله ومن الثاني تحصيل العلم بالكلي واهواله
 به العلم بالجزئيات واهوالها على التخصيص بالاستدلال بالاهوال الثانية
 على الاولى فلا يمكن اجتماعها في مادة لا فضاء الى الدور وايضا قد كانه
 قيل كل ما هو جزء الى اخره غير صحيح لانه قضية ضرورية يجرى بها كل من تصور
 معنى الجزء والخارج فكيف يصح الاستدلال بقوله لان هذه الجزئيات وذاكرته لك
 ثم قال اما ان يكون مقصود بالذات من العلم او لا اقول هكذا اوقع في السنج
 والصواب في العلم ثم قال وهذه الاخير يحتمل ان يكون احوال الدولة لربما اعتبار
 تعارضها وما ليس كذلك وله مدخل في الاستنباط فاقية انه لم يجد اقول
 يريد به الاخير قوله او لان معناه او لا يكون احكاما يستلزمه اي احوال الدولة
 باعتبار تعارضها وانتفاء احوال الدولة باعتبار تعارضها واما انتفاء احوال الدولة
 في الاستنباط وان كان هذا غير موجود وفيه بحث لان انتفاء الامر من احوالها
 او بانتفاء جميعها لانتفاء امرها لهما فقول احوال الدولة لربما اعتبار تعارضها صحيح
 لانه انتفاء الامر الاول دون قوله وما ليس كذلك وله مدخل في الاستنباط لانه ليس

بلغ

انتفاء الامر الثاني وهو انتفاء احوال الدولة مع ثبوت اعتبار تعارضها و لا انتفاء
 الجميع وهو ان لا يكون احوال الدولة لربما اعتبار تعارضها ويمكن دفعه بان المراد انتفاء
 الجميع وغير من انتفاء اعتبار تعارضها بان يكون له مدخل في الاستنباط لم يصح
 من اقسام المقصود بالذات لان من حيث لا يكون مقصود بالذات وينتوق عليه ذلك الاول
 ولوقوع ما ينضم الكتاب اما ان لا يكون مقصود بالذات وينتوق عليه ذلك الاول
 والثاني اما ان يكون مباحث الاستنباط الى اخره يخرج المبادئ ومنها وبقى
 الارسل في القسم الاخير وكان اشبه بالجزء العقلي وان كان ما ذكر او في
 التفرع اقول هكذا اوقع في كثير من النسخ وفيه بحث لان مقابل ما لا يكون مقصود
 بالذات وينتوق عليه ذلك المعبر عنه بقوله او لا انتفاء لئلا يسمي احدها بالذات
 مقصود بالذات وثانيهما ما لا يكون مقصود بالذات ولا ينتوق عليه ذلك وفيه
 العبارة ان يقال ما ينضم الكتاب اما ان لا يكون مقصود بالذات او لا انتفاء لئلا
 من درجة الاعتبار كماله الاول والاول اما ان يكون مباحث الاستنباط الى اخره
 فلا يخرج المبادئ ومنها لا يكون هذا كماله الاول خذ العلم بالنسب ونسب السنج
 لم يترك قوله وينتوق عليه ذلك ويوقع هكذا اما ينضم الكتاب اما ان لا يكون
 مقصود بالذات او لا والثاني اما ان لا يكون مباحث الاستنباط الى اخره وفيه ايضا
 بحث لان ما لا يكون مقصود بالذات لا يجب ان يكون مبادئ لانه ان لا يكون ينتوقا
 عليه المقصود بالذات فلا يصح قوله يخرج المبادئ ومنها وان صح باعتبار هذه القضية
 في الكلام وقته به فقول او لا يحتمل التسمين ايضا كما سبق في الصواب كماله بنفسها
 هكذا اما ينضم الكتاب اما ان لا يكون بالذات وينتوق عليه ذلك او يكون والخطا
 اما ان لا يكون الى اخره فان قيل هذا ايضا ليس بصواب لوجود السلطة بين الاول
 والثاني وهو ما لا يكون مقصود بالذات ولا ينتوق عليه ذلك ثلثا ووجد هال
 بنا في الغرض وهو خروج المبادئ ومنها وبقا الارسل في القسم الاخير فقط
 المتفق لا شبهة الجزء الاستقراء في العقل وانما ينافيه بالتحقيق تناول ما ذكر

اذ يبعد ما انتفى اعتبار تعارضها ان لم يكن
 له مدخل في الاستنباط صح

اما ان لا يكون مقصود بالذات وينتوق
 عليه ذلك او لا والثاني صح

مقصود

في التقسيم لغير الاقسام كلها الاقسام التسيم السابق حيث كان قوله او لا متناولا
لما يتوقف عليه المقصود بالذات والافعال قد استقطب الشافعي من درجة الاعتبار بالكلية
وههنا لم يخرج الى هذا الاستقاطب بالكلية فليست ثم اقول **ههنا اشكال** وهو
ان التسيم يجب ان يعبر في الاقسام لان التسيم عبارة عن تكميل المفهوم الواحد الى مالا
من الاقسام فيجب ان يعبر ما يتضمنه الكتاب او العلم في الاقسام فليس مما يتضمنه
والعلم ههنا كيف يعبر قسماته عقلا والعقل جازم بخروجه عنه فان قيل يجوز ان يكون
القسم اعم من التسيم من وجه كما يقال الحيوان اما ابيض او لا وظاهر ان ابيض
اعم من الحيوان من وجه قلنا قد مر جوابا انه كلام ظاهر في التحقير ان القسم
يجب ان يكون اعم من التسيم والابيض فبادر ليس اعم من المعنى اما حيوان ابيض لولا
يتناول الاقسام المفروضة والابيض قد له سابقا وقد استقرت فلم يوجه غيرها
مع جوابه عقلا فترى ثم قال ذهب بعض العلماء الى ان الموضوع هو الادلة السمية
والاحكام اذ قد بينت فيه على امر الحكم ايضا من ان الوجوب موسع او مضيق وعلى
الاحكام او على الكفاية الى غير ذلك ورد بان مرجعه الى ان الامر مثاليه له على الوجوب
الموسع والمضيق اقول هذه الردود ودون التحقير موضوع اصول الادلة والاحكام كما
اقتضاه صاحب التبيين وقد حققناه في هذا في التلخيص فليطلب غنة قال المحقق قد ذكر من
مبادئ العلم ثلاثة امور وقال **الفاضل** شريف به بل نظر في التبعية على ان المبادئ بالمعنى
الاعم للمفهوم ههنا ليست بنوعية فيما ذكر لانه يراج الموضوع فيها قال المصنف في المنتهى
قال المبادئ هذه وموضوعها وفاعله واستمداده فانه مع ما قيل ان المبادئ ان حلت على
المصطلح لم يعم مع الله والفاية فيها وان حلت على ما سماه المعنى مبادئ كانت كلمة من لغو الله
ما ذكره نفس المبادئ لا يعمها اقول عامر الرفع انه ان اراد ما سماه المعنى ما سماه هذا
المتنصر فاحصر مفهومه لوجوده واسمائه بها وان اراد به ما سماه مطلقا فاختار الشئ
الثاني ولا يكون كلمة من لغو الانهاج تبعية اذ المذكر ههنا بعض ما سماه المنتهى
ثم اقول يمكن ان يختار الشئ الاول ويعمل بالطلاق المبادئ لا يتصوره داخل

بل الخبر ان المراد بما يتضمنه ما يمكن ان
يتضمنه من شئ ذلك وظاهر انه

على الامور الثلاثة على سبيل التليب
ثم قال وانما لم يذكر الموضوع في المبادئ

في الاقسام لاداعي المبادئ بالمعنى الاضيق **اقول** فيه لانه ان اراد به قوله الاستمداد
كون تعريفات الادلة من كونه قياسا للمعنى الاستمداد كما هو الظاهر فليس كذلك
بل تعريف كل دليل من كونه قياسا به وان اراد به كونه تصور فاختار قياسا به من العلم في
نفس الامر لاسمائه لكنه لا يعم لان يكون علمه لعدم ذكر الموضوع في المبادئ بل هو علمه بوجه
لذكره فيه **ثم قال** واما علمه وان عدت من اجراء العلم فلان ثبوت الكتاب والسنة
معلوم من المبدأ ضرورة والاجماع يستدل عليه في باب **اقول** فان قيل لم يذكر القياس
مع انه ايضا يستدل عليه في باب قلنا لم نذكره لعدم استغلاله فانه قرع الثلاثة وهذا
قال الحنفية ان اصول الشريعة ثلاثة الكتاب والسنة والاجماع والاصل الرابع في
القياس **المحقق** امدها هذه لان كل طالب كثرة تضبطها جهة وعنه مقدان يعرفها
بتلك الجهة **اقول** التعليل لم يوفد عليه قوله قد ذكرناه قالوا وانما ذكره لان كل
طالب كثرة الى اخره **وقال الفاضل الشيب** الطلب فعل اختياري لا ينافي الابدانة
متعلقة بخصوصية المطلوب موقوفة على امتياز عايدة فان كان واحدا فلا بد من حضور
لكل ان لم يتصوره اصلا منع طلبه قطعها وان تصور باعتبار امر ثان وقصد تحصيله
في نفس جزئي لا يعينه في ماداه الى ما ليس مطلوب وان كان متكررا فاما ان لا يكون
لتلك التكرار جهة وضمة تضبطها وتجعلها شيئا واحدا وغيرها مما هو اها فيجب
عليه تصور كل واحد على قيساس ما سبق واما ان يكون له تلك الجهة فحقه ان يعرفها
باعتبارها اذ لو لم يتصورها جوه استحال طلبها وان توجه الى تصور كل واحد منها
بخصوصه فقد رتب عليه او تقسم ولذلك قال حقه دون ان يقول عليه ان يعرفها الى غير ذلك
مما به له على وجوبه وتعيينه وان تصورها بما يعينها وغيره لم يتعلق الارادة بخصوصها
ولو انه مع الى طلبها من حيث انها جزئي المفهوم العام بين ضبطها بجهة الوحدة لم يتميز
المطلوب عنه ولم يأت ان يؤدى الطلب الى غيره فينبغي ما يعينه ويضع عره فيما لا
يعينه **اقول** فيه بحث اما اول ما كان قوله الطلب فهو اختياري الى قوله عايدة كلامه حقت
مواقف للتواضع يصح ترتيب قوله فان كان واحدا فلا بد من حضوره كذلك على التكرار

فان قوله هو

اولا عدم صحة قوله فيما اداه الى ما ليس مطلوب لان هذا يقتضي هو ان تاتي
 الطلب بلا ارادة متعلقة بخصوصية المطلوب وبلا امتياز عاقد او ثانيا عدم
 صحة ضم قوله ولم يأت ان يؤديه الطلب الى غيره الى ما قبله لانه ايضا يقتضي الجواز
 وما قبله الامتناع واما ثانيا فلان الالتزام ابتداء لعدم تصور اصلا اما هو امتناع
 التوجه اليه واما امتناع الطلب فلان الامتناع التوجه فعوله امتنع طلبه بعد قوله
 اذ لو لم يتصور اصلا غير واقع بوقوع قوله فيما اداه فكل من الجزاء غير واقع بوقوعه
 واما ثالثا فلان قوله ولذلك فلا حجة الى اخره يقتضي ان يكون قول الحق اذ لو انه منع
 الى اخره تعليل الاولوية ان يعرفها بجهة الوحدة وناظر الى قوله تعذر او تعسر وان
 يراد بما قبل الضبط اعتبار الكثرة المحضه وضم قوله ولم يأت ان يؤديه الطلب الى غيره
 الى ما قبله يقتضي ان يكون التعديل محذوف وناظر الى امتناع وان يراد بما قبل الضبط ان يراج
 المطلوب تحت المفهوم العام والجهة كالمادة لا يخرج عن الضبط فالصواب ان يقال ان قوله
 لان كل طالب كثرة تضبطها بجهة وحدة اشار الى امور ثلاثة احدها ان المطلوب
 قد يكون امرا واحدا فلا بد لطالبه ان يتصوره كذلك اذ لو لم يتصوره اصلا امتنع التوجه
 اليه فضلا عن الطلب وان تصور باعترافه اشياء وقصد تخميلة في ضمن جزئي غير
 معين امتنع طلبه لانه فعل اختياري لا ينافي الارادة متعلقة بخصوصية المطلوب
 موقوفة على امتياز عاقد او ثانيا انها ان قد يكون متكثر ليس لكثرة جهة وحدة فلا بد
 لطالبه تصور كل واحد على قياس ما هو والشها انه قد يكون متكثر اكثر من جهة وحدة
 فحينئذ بالنظر الى الطالب اربع احتمالات الاثنان منها متفقان والثالث ممكن بعينه
 والرابع متعين اما الاول ان فاعدهما ان لا يتصورها اصلا والثاني ان يتصورها
 بما يعيها وغيرها وقصد هاتين جزئي غير معين واما الثالث فان يتوجه الى
 تصور كل واحد منها بخصوصه واما الرابع فان يتصورها بجهة وحدة ولما امتنع
 الاول امتناعا ظاهرا لم يتعرض له المحقق بل تعرض للرابع بقوله حقا ان يعرفها بتلك الجهة
 والثالث بقوله اذ لو انه منع فكانه قال الاول انه ان يعرفها بتلك الجهة لا بجهة الكثرة

الى الامتناع

اذ لو اشار ترك الاول وانفع الى طلبها بجهة الكثرة قبل ضبطها بجهة الوحدة لم يأت فوات
 المطلوب وتضييع العرض للالتزام بحالة احسن انما يقتضي اليه اضطرار الاختيار الفاضل لا يبرر
 من هو المطلق على الوجوب زاعما ان ترك معرفتها كجهة اخرى يتضمن صرف فوات
 المطلوب وتضييع العرض ودفع واجبه عقلا لانه ان اراد بالوجوب العقلي امتناع تحصيله
 به وانه فقد لاح ضاده وان اراد ما اراد المعتزلة منع كونه خلاف المذهب ببيان المقام
 وان اراد الوجوب العرفي فآله الاولوية المذكورة فليست فان تحقيقه المقام على الوجه
 الحسن من آثاره عن الملك ذي المواقف والممن ثم قال وفيه محققان كمال اصول الفقه اذ قد
 بحث فيه عن احوال الدين السمي لاستثمار الاحكام ونقصه انه قال هذا على تقدير ان يحسم
 موضوع الدين السمي لا ارادة السمعية فيلزم ان لا يبحث فيه عن الاصول الذاتية
 لموضوعية كل منها وهو موضوع تام اقول لحق ذلك التقدير لما حققناه من حاشي التلخيص
 ان موضوع الاموال الدين السمي الشئ الثاني لكل من الارادة وموضوع المطلق المعلوم
 الثاني للتصور وهو التصديقي والعرض الذي صتيقة الاول هو اثبات الحكم الشرعي
 والثالث الاتصال الى المجهول واما تقاضى احوال الواقعة محمولات المبتدئين فيها والادلة
 المتوهم في الظاهر اختصاصها ببعض انواع الموضوع زاجعة الى الاثبات والاتصال
 ثم قال والاصل الذي لا بد من اعتباره في جهة الوحدة هو الموضوع لان المحمولات صفات
 مطلوبة لموضوعات افول هذه الشبهة الى ما ذكرنا ان الموضوعات متنازع
 معلومة للطالب والمحمولات مجهولة مطلوبة له فاللائق للتأخير هو الموضوع للعلوم لا المحمول
 المجهول وجوابه ما ذكرناه من حاشي التلخيص ان اصل المحمول الذي هو العرض الذي معلوم بالموضوع
 وانما المجهول انتسابه تقاضيه الى الموضوع وهو لا ينافي امتياز من نفسه الذي هو التصور
 ثم قال فان اخذنا ان وان تعد فلا بد من تقاضيه امر واتحادها بحسب لما ذاقنا نوع
 المقدار المتشابهة في علم الهيئة او عرض موضوعات الطب في الانتساب الى الصحة
 وكما قسم الدين السمي في الدلالة على الاحكام اذ جعلت موضوعات جهة العلم اقول
 من لم يحجز في الموضوع مثل هذا التصور يقول لا يجوز اشتراك الموضوعات في جملتها ذاتي

من تلك الجهة والعدل الى غيرها

هنا

لمع

ولا عرض فلان الامور المتعددة اذا اشتركت في جامع ذاتي كان الموضوع في الحقيقة
 ذلك الجامع كما قال ابن سينا في الشفاة في التشكيلات المجوز عنها الهندسة من التثنية
 والترتيب والتسوية وغيرها لما كانت امور تخيلية والمقدار المطلق الذي هو موضوع
 الهندسة معنى جنس يصدق على الخيال وادراك البرهان على الحق الامور التخيلية للمعنى
 الجسمي البعيد عن الخيال في غاية الاشكال وعلى حدها للتوحيات بناء على ان النزاع اذ بين
 الجسمي الى الخيال واسمها على الحال اقاموا انواع موضوع الهندسة مقام موضوعها وقالوا ...
 موضوعها الخط والسطح والجسم العقلي تسهيل الامر الاستدلال واما الثاني فلا بد
 الاشتراك في العرض المطلق لا يكون في الزيادة والاختلاف والهندسة باعتبار كون
 موضوعها فعل المكن والمقدار المشترك في العرضية والاشياء في العرض الخاص
 بنوع كالصحة الخاصة بغير الانسان لا يشترط والواقع في البحث في الطب
 عن احوال الادوية والافعية ونحو ذلك لانها لا يشترط اليقين بها بل الانتساب
 اليها واعتبار ما بينهما لا يفيده الاضطرار لافضائه الى ان يجمع علوم العربية الباعثة
 عن احوال الانفاذ باعتبار اشتراك تلك الافعال في كون البحث في احوالها و
 النظر فيها للاعتراض عن الخطا في الفقه في موضوع الطب انما هو بدني الانسان واما
 البحث عن احوال الادوية وغيرها فاما ما هو من البحث ان يجمع بعضها كما ذكر صاحب
 التنقيح قال المحقق فانه كان حقيقة مسمى اسم ذلك كان هذا القول صوابا كان عائد الى توفيق
 المأخوذ وحقيقة منسوب خبر كان وذلك صفة اسم ولفظ قال الفاضل الشريف
 فالماخوذ ان كان حقيقة مسمى اسم ذلك العلم قال الفاضل الشريف فان قلت
 ما عائدة ذكر الاسم وهذا قال حقيقة مسمى اسم قلت لان حقيقة العلم كما عرف مسائل
 كثيرة فادراكها بمجردها انما يكون في تصور وضع صيات المسائل التي هي اجزائها وقد بان
 فغيره فالمتطلب تصور مدلول اسم المطابق ومسمى الحقيقي الذي هو عارض
 المسائل باعتبار وضعها فلهذا في بحث لان المسمى لا يكون الا الاسم وتفسير مسمى
 للعلم كمن باعتبار ان يراد اسمه في لا ينفق في بين ان يقال حقيقة مسمى وايضا

اما قوله

لا ينافي الجواب كما سيظهر من تقريره فحق العبارة ان يقال ما عائدة ذكر المسمى ولللام
 وهذا قال حقيقة فغيره الجواب انه لو قال كذلك لزم ان يكون التعريف المأخوذ
 تصور وضع صيات المسائل لان حقيقة العلم هي المسائل فادراكها بمجردها لا يكون
 الا بتصور وضع صياتها وقد بان فلهذا في ذلك يكون المطلوب تصور وضعها
 الواضع فوضع اسم العلم بان انه وهو المفهوم الكلي العارض للمسائل بحسب وضعها
 فانه لا ينافي انما وضعت بازاء الصور الذهنية لا الامور الخارجية وما في حكمها
 كالعلوم كما تقر في موضوعه فالماخوذ ان كان قد قيل ان كان هذا بحسب الرسم بان يقال
 هو علم يبحث في احوال كذا وكذا او الانه مرسوم بحسب الجسم بان يقال مثله هو علم
 يفتقر كذا وكذا الى المحقق وانها فائدة لتخرج عن البحث وليزاد به طالبه في ذلك كانت
 مهمة ولا يضر في وقتها ان لم يوافق في قوله **والفاضل الشريف** من حق كل طالب
 العلم ان يعرف فائدة المترتبة عليه المقصودة منه اي يفقه ذلك امامه ما اولئك ان
 لو لم يصدر في فائدة في استعمال اسم عليه وان اعتقد ما لا يفهمه مما يترتب
 عليه عند ذلك عشا وما وان اعتقد باطلا في جاز ان اتساعه فكان عشا بل في فائدة
 في نظره **اقول** فيه بحث اما اوله فلان قوله ان لو لم يصدر في فائدة في استعمال اقامه
 عليه مخالف لما عليه اصل الحق من ان الفعل الاختياري لا يجب ان يصدر في فائدة كما تقر
 في الواقع وغيره واما ثانيا فلان قوله وان اعتقد باطلا الى اخره يقتضي ان يفهم
 الفائدة المستفادة من قوله **والفاضل الشريف** في وقتها الى اخره تحت الخروج عن البحث فيكون عشا
 وايضا انه لم يتعرض لقوله وليزاد به طالبه الى اخره فالصواب ان قوله لتخرج عن البحث
 ناظر الى الفائدة الخاصة المترتبة عليه في الواقع وقوله ولا يضر في الواقع ناظر الى الفائدة
 الخاصة الغير المترتبة عليه فانه قال من حق كل طالب العلم ان يفهم في فائدة لتخرج
 عن البحث وان يكون تلك فائدة فاصلة مترتبة على تحصيله في الواقع وليزاد به طالبه
 فانه كلما علم مثله توجه في الفائدة المصروفة فادراكه بلورية وان لا يكون تلك الفائدة
 الخاصة مما لا يرتب عليه اذ ربما يزول اعتقاده اثناء مسجده فيكون صارا في الوقت فيما لا يفهمه

ولا يضر في

فترتب الضرر به لا الفائدة ثم قال وانما الغرض من هذا ان اقام الشارع على فعله وبسبب
علمه غائبة له ولا يوجد في افعاله صلا وان عمت فاذها **اقول** السبب فيه ان التعميم موصو
بان العلة الغائية علة لعلية العلة الغائية فلازم كون علة فعله كماله لعلية العلة الغائية
فلازم استحالة تعاقب الغير وهذا هو المراد من كلام الله ما وان افعاله تعاقب بالاعراض
والا يلزم استحالة تعاقب الغير والتاخر من حصوله على غير ذلك فاشكل الامر عليهم فليكن هذا
على ذكر منك فان الكتب الكلامية خالية عن هذا التحقيق ثم قال وما قيل من ان المقصود بسبب
غرضه ان لم يكن للفاعل تحصيله الا به لان الفعل فاصطلاحه به لم يعرف له مستند **اقول**
يريد به الرد على البرهني لكنهم ردوا عنه قوله الحق في الواقع فلا يكون شي من
الكائنات الا فعله لا غرض الفعل اذ لا يحصل الا به بل لا بد من ذلك **قال المحقق**
والله اعلم استماده **وقال القائل** **يف** يعني ما يتوقف عليه السائل في تصور الوصف بقا
وجاهة ان كان غير ضروري على وجهين **اقول** في بحث لانك قد عرفت سابقا ان ما دل عليه
السياق والسببان هو انه كدرون البيان لا كدرون العلم فلا وجه للتردد بقوله ان كان غير
ضروري لوقوع البيان على الوجهين قطعا بل كان حق الجارية كونه غير ضروري
ثم قال وما قيل من ان التصور بين ذاته وبينها ما كان وكسب والتصديق البيهني يتحقق في
هذا العلم والكسبي مسلم فيه وتحقق هناك به عليه ان البيهني لا يحتاج الى
بيان وتحقيق وان صبه به بعض العلوم **قول** يريد به الرد على البرهني لكنه مريد لان
مراده بالبيان الذكر واليراد بطريق التشبيه والتذكير وبالتحقق العلم محققا وانما يقال
تحققته اي علمه وانما استوفى بخلاف التحقيق والاشارة الى ذلك ان الفعل
في الكسبي التحقيق وفي البيهني التحقيق **قال المحقق** اللقب علم يشعر بجموع اودم **وقال الخو**
يعني باعتبار منه به الغير العلمي وان لم يكن مما يقصد عنه استعمال اللفظ علما **اقول** يريد نقى
دوام القصد واستمراره اذ قد صرح في كتبه الشريعة بمجاوزة قصد المدح او الذم حال استعماله
علما باعتبار المعنى الاصلي حتى مثل بقول الشاعر
قصود ابا الحسن كى اراه بشوق كان يحج بنى اليه

وكذلك لا ينبغي ان يكون البين نظريا
بالجواز زيادة توضيح للضرورة
بظرفية التشبيه

مكتبة

لج

قصود ابا الحسن كى اراه بشوق كان يحج بنى اليه

فلما ايتى رايت فزاد ولم يزل يفتي ابناءه
ولهذا قال القاضي الشريف ابو يعلى بن ميمون الاصل فان ذلك قد قصد به تعاقب وجهها
قال القاضي الا به وان الالتفات يلاحظ فيها المعنى الاصل وبهذا يتميز عن الاسم فان الاسم
انما قصد به دلالة الذات للعين واللقب قصد به دلالة الذات للعين مع الوصف ولذا
يختار اللقب عند ارادة التظيم والاهانة والكتابة عن اهلها فان قيل لم يجوز ان يكون
مراده الملاحظة من الوضع لا به الاستعمال فكذلك قوله واللقب قصد به دلالة الذات
للمعينة مع الوصف الى اخره **يا** **قال القاضي الشريف** لا يصح ان يقال في اللفظ عن معناه
الاضافي بعلومه علما للعلم المقصود من على ما عرفت **اقول** يعني ان التعريف عنه اهل اللغة
انه اذا قيل التركيب الاضافي عن معناه الاصل مع علمنا يشهد به التبع **المراد** **قال**
المحقق اما معناه لفظا للعلم بالضرورة **وقال** القاضي الشريف العلم بسبب تفسيره وهو
يعني الاسم المصدر **قول** وذلك لما تقرر ان اسماء العلوم انما تطلق على المسائل و
التصديق بها والملكية لها صلة من ادراكها مرة بعد اخرى والمعنى المصدر ليس شيئا منها
وان شئت بالثاني ثم قال والمجاورة لحدوث اي التعلق بها **اقول** بهذه الاعيان جاز ارادة
الملكية بها كما قال الخواري والملكية التي هي بسبب تفاصيل القواعد والافلام في لظواهر ان
يقال الملكية بالضرورة **ثم قال** والذي يكشف عن حقيقة هذه اللجان الامكان يعني التصديق
فهو تارة من الشرع كالتصور والحس **اقول** نفس الامكان بالتصديق فان رد على الخواري حيث
قال والاصطلاح المستبطن في القضايا والنسب النامة لكنه مردود لانها اذا شئت
بالتصديق انما في تعريف الفقه ان يكون المعنى العلم بالعلوم الشرعية وسببها لمزيلة
توضيح انه شاء انه قال ان الامكان للمأخوذة من الشرع غير منحصرة فيما ذكره من قوله
من العرف والاستعمال فان قيل قد علم من قوله وتلك المأخوذة من الشرع اما ان لا يتعلق بكيفية
عمل واما ان يتعلق بها ان الامكان الكلامية والاصطلاح القهية مأخوذة من الشرع لا بعضها
من العرف والاستعمال يظهر ذلك لمن ينظر في ادلة المسائل الربعية ثم قال وقوله من عومات
وعلم بيان للدلالة يعني عومات الكتاب والسنة والعدل القياسية اذ مبنى القياس

فاما الامكان الاصولية قلنا بعضها
مأخوذة من العرف وبعضها من الشرع

عليها وقوله تفصيلية صفة نافذة لادله ولهذه افسر هاتين كل مسألة مسألة
 جليل دليل والقوله بان كونهما صفة لغويات وعلى الظاهر وان كان ماله معنى الى ما ذكر فيه
 وهو ايضا مما نسبها **قول** يريد به الرد على التوجيه لكنه مردود اما الاول فلان فيه ذهولا عن قول
 التوجيه ان قوله كل مسألة مسألة دليل بيان لذلك وتعبير فذلك كقول من ياتي من غير
 ما شره منه واما الثاني فلان فيما ذهب اليه المفسر من مراعاة الجانب المعنى فقط ونما ذهب
 اليه المفسر من مراعاة الجانب اللفظي والمعنى اما الجانب اللفظي فلان تفصيلية لو كانت صفة
 لادله لكانت لتأخير البيان عنها واما الجانب المعنى فلان البيان والمبين لما اتخذا معنى
 لان صفة احد هما صفة للآخر معنى بالضرورة وظاهر ان ما فيه رعاية الجانبين اولى بما فيه
 رعاية جانب واحد **وقال** ومن زعم ان الادلة الكلية هي الاجمالية التي يبحث عنها الامور
 من جهة مجتها ودلائلها اجمالا مثل ان الكتاب مثلا وجهته دلالتها ما اذا وان العلة
 التفصيلية هي الادلة التفصيلية التي يبحث فيها عن الايات المخصوصة وغير هالة العلة على
 المسائل الجزئية وقد اطلق العلة على الدليل في قولهم العلة المخصوصة فان معرفة الاحكام
 التقديرية متوقفة على معرفة الدلائل اجمالية وتفصيلية ليجعل الجزئية خصوصها صغرى والاجمالية
 عمومها كبرى فيقال مثلا هذه البراءة وكل ادبيات في هذا الباب فذلك علم بالكلية عن ظاهره الى
 ما لا طائل تحته اذ الادلة الاجمالية امامها ما فيها الكلية كالكتاب والسنة فلم ينسب
 بها شي من الاحكام ولا يمكن استنباطها منها قطعا واما الاحكام الكلية الواردة عليها
 المنطوية على جزئياتها في مسائل الاصول فكيف يصح انها تحتاج اليها في استنباط الاحكام
 من ادلتها التي ينسب بها **قول** يريد به الرد على الناصر الذي يرى لكنه مردود اما الاول فلانه
 ان اراد بالمفهوم ان الكلية ما يستعمل في مقابلة ما صدقت عليه كما ينقل مفهوم الانسان
 كنه او ما صدقت عليه انما تنسب بالكتاب والسنة غير صحيح لانه ما صدقت عليه الاجمالية لا الجزئية
 وفي ذلك شبح التحصر من المراد بالادلة الاجمالية ما صدقت عليه فان خلاص الكتاب
 والسنة والاجماع والقياس باجماله مفيد الحكم اجمالي ينسب به الى استنباط الحكم التقديري
 كما يقال الكتاب فيه الحكم القطعي اذا كانت دلالة قطعية واللفظ اذا كانت دلالة ظنية وغيره

المفسر
 ص

الواحدة في اللفظ واذا كانت دلالة قطعية ونحو ذلك مما يبين علم الامور وان المراد بانهم من لفظ
 الادلة الاجمالية وهو ما صدقت عليه مفهومها بالكتاب والسنة ان كان ان يترك اللفظ للوهم
 لغوي المقصود وقوله ابنه او اما الكتاب والسنة او يقبل اما المفهوم منها كالكتاب والسنة
 وهذه من غنا هذه الشق قوله فلم ينسب بها شي من الاحكام ولا يمكن استنباطها منها قلنا
 المراد بلفظ الاحكام بالادلة الاجمالية والتفصيلية فوقها على كل منها غاية ان يفرق بين نوعها
 على الاولى وتوقفا على الثانية كما قال فان معرفة الاحكام التقديرية متوقفة على معرفة الدلائل
 اجمالية وتفصيلية ليجعل الجزئية خصوصها صغرى والاجمالية عمومها كبرى واما الثاني فلان
 الادلة الاجمالية لا تطلق في الاصطلاح على الادلة الجزئية من حيث اجمالها فلا تطلق
 على الاحكام الكلية الواقعة كبريات في الانبئة المنتجة للمطلوب التقديري فافقه عا في احد شي
 الترتيب غير صحيح وذلك ان الدليل كما سلكه ما يمكن التوصل به جميع التقديرية الى مطلوب
 صغرى وهو اما مفرد كالعالم او مركب نحو العالم حادث وكل حادث يحتاج الى الترتيب وعلى
 التقدير لا يكون الكبرى وهذا دليل لا يمكن تحمله للفظ الادلة لبيع الترتيب
 بينها وبين غيرهما وايضا الظاهر من عبارة الابري واقعة الاصطلاح حيث قال
 هو الادلة الاجمالية التي يبحث الرسول فيها من حيث مجتها ووجه دلالتها اجمالا فان معنى البحث
 عنها البحث عن اصولها وانما ذكر ان الكتاب والسنة والاجماع والقياس والادلة
 المختلف فيها وما قبله **والجواب** يجب ان يكون عارفا بالكلية ما يجعل الادلة تخصصها
 صغرى والاجمالية التي عموم كبرى فمعناه ليجعل ما يحصل من الجزئية صغرى وما يحصل من الاجمالية
 كبرى فان رد الحق الى الحكم واجب فظهر ان ما نقل عنه في الحواشي ان شق الثاني هو الظاهر من
 عبارة والاول لا يستلزمها غير صحيح واما الثاني فلان كون المراد بالادلة الاجمالية مسائل
 الاصول لا ينافي كونها محتاجا اليها في استنباط الاحكام التقديرية من ادلتها التفصيلية
 بل يجب كونها محتاجا اليها في ذلك لان بعضها ما يكون كبرى في تخصصها لمطلوب التقدير وبعضها
 اعم من التقدير وشرائطه تقديرية كبرى وما حقه ما يجب التيقن واما رعا فلان قوله
 فكيف يصح انها تحتاج اليها في استنباط الاحكام الى اخره مخالف لما قال به في فاضح

والتيقن

الى معرفتها على وجه كلي اجمالي الى اخره واما خامسا فلا بد ان يقال ان في شرح الخطبة
 واثلا وصف القواعد الكلية لانه مسائل اصول الفقه فانه يشرع تحتها طليات هي
 المسائل الفقهية وبالمجمل كلام الاعمى صحيح في نفسه موافق لكلام القوم والتحقيق الذي
 انما هو صاحب التتبع والتحقيق ايضا كما ينبغي وان رضاء من بعدهما من المحققين فلا وجه لرد
 بما ذكره في رد عليه انه غير موافق لاجابة الشرح على ما اقتاره المحققون من توجيهها فان
 قوله من عومات وعلوم بيان للدلالة الكلية وقوله تفصيلية صفة للدلالة لعلومات وعلوم
 وقوله كل مسألة مسألة دليلي دليلي بيان تفصيلية وتفسير لها فجميع ذلك شريح الاستنباط
 الذي هو الشرحية في اولها التفصيلية فالاولا في عليه انه ادون ما ذكرنا من انه الهادي
 الى سواء السبيل هب الله ونعم الوكيل قال المحقق وانهم امتا هوى الاستنباط
 الى مقدمات كلية كل مقدمة منها يتبين عليها كثير من الاحكام **وقال** الفاضل الشريف هي
 مسائل تتعلق بالدلالة السمعية من الجهات المذكورة كما يقال الامر بالوجوب والقياس
 يحل العمل والاجماع لا ينسخ **اد** المناد من هذه العبارة لا سيما قوله والاجماع
 لا ينسخ ان يكون كل مسألة في الاصول يتبين عليها المسائل الفقهية كما ذكر في شرح
 الخطبة وليس كذلك لما ذكرناه هناك وايضا لا يخلو قوله الا في ورتبها
 مسائل لا يفتاه في بيانها فالصواب ان مراد المحقق بالمقدمات الكلية ما اراده
 صاحب التتبع بالتقضايا الكلية كما ذكرناه سابقا وهذه اقل النجوى وجميع مباحث
 اصول الفقه راجعة الى احوال الدلالة والاحكام فيتم كلية تلك المقدمات في الامر
 قد لا يكون للوجوب والذي للوجوب قد لا يثبت موجب لنسخ او وجود معارض
 والقياس قد لا يوجب لانتفاء شرط او وجود مانع الى غير ذلك من التفاصيل
قال المحقق فام برواها انما هي مسائل بعد وعادة لهم على ورك الحق منها بسهولة
اقول فانه وقع لما يرد ان الاحتياج الى اصول الفقه اذا كان في استنباط الاحكام
 عن ادلتها حيث انقطع الاستنباط بانفسه المستنبط لم يبق حاجة اليه فاني فاق
 في تدوينه وتقريره ان الفائدة غير متحصرة في الاستنباط بل المقصود من تدوينها

بلغ

اعانه من فهم من الفاضل عن رتبة الاجتهاد على ان يوصلوا بها الى الاحكام المستنبطة
 منها بسهولة لانه يعرف طريق الاستنباط فيسهل الوقوف على المستنبطات **قال المحقق** فانه
 وسو العلم بها اصول الفقه **اقول** الضيق ان ليس ارجع الى المقدمات الكلية لانها
 وعما ثبت مسماة باصول الفقه ولا الى المسائل المرتبة في بيانها وحده فانه في تلك المقدمات
 في السبيل هو ارجع الى مجموع المقدمات والمسائل المرتبة في بيانها فان قيل فعلى هذه يكون
 قوله وسو العلم بها اصول الفقه في الفقه في الاختار صاحب التتبع لان السبيل هذه العلم بالمقدمات
 الكلية قلنا لا خلاف في الحقيقة لانه يدرج المسائل المرتبة في العلم بالمقدمات الكلية كما
 نقلناه سابقا فيكون علم الاصول هذه ايضا المجموع نعم هو مجرد التوصل على التوصل القريب
 والمحقق يعميه بحيث يدخل المبادئ ايضا متعلق العلم ولو بانها في المبادئ
 معلومة من اهل العلم وقد قال في الخطبة ويقتضي في علم شئ اصولا وفعلا فان قيل يلزم
 منه التفرقة بين العلوم قلنا لا يلزم كون بعض مسئلة من علم مسئلة من اخر باعتبار ان كان قيل
 اعم النظرين ادق واحسن قلنا نعم المحقق لان ادراج تلك المسائل في العلم بالقواعد فكلها ظاهر
 وفيه مع ذلك مخالفة للاصطلاح لان المصطلح في بيان القوم ان العلم اذا اطلعت على القواعد
 او العلم بها ان يراد بها مسائل على الإطلاق فليست فان تقرير هذه المقام على هذا الطريق
 ليس الا بالاعتناء في تدوينها والتوفيق **قال النجاشي الشريف** وفي جعل الاحكام منقطة
 اليها اشارة الى انها بمعنى المقدمات لا المقدمات المتعلقة بافعال المكلفين فلا يلزم
 استمرار قيدية الشرعية والفرعية **اقول** يريد به الرد على النجاشي لكنه مردود لنا سلمنا ان
 في ذلك الجمل اشارة الى انها ليست بمعنى المقدمات المذكورة ولكن لا نسلم ان هذا شارح
 الى انها بمعنى المقدمات بل هي بمعنى النسب النامة والتقضايا كما بداهة عليه قوله اي كل مسألة
 مسئلة كيف وتوكان كذلك كان المعنى في تعريف الفقه علم بالعلوم الشرعية كما سبقت
 ولما ساد لا يخفى على من له ادنى مسكة لا يقال مراده بالمقدمات تقضايا المصدق
 بها لا نقول بل هو جبالو فاق على انشأه لما سبق من قوله ان الاحكام بمعنى
 المقدمات بقا في تدوينه لبيان الشرعية كالعلم والحسن كلهم بان هذا مما لا خلافه

فان قوله كالحكم الاخره بأبي ذلك اللهم ان يقال المراد بالعلم ح الملكة والعنى العلم
 المتعلق بالاحكام وقد جاوزها التسمية فدلهم العلم بالقواعد كما ذكرنا ان العرف هو
 حمله على التصديق حيث قال وخرج ايضا اعتناء المتعلمين حملنا العلم على التصديق
 وان شارب الى ما ذكرناه الجواب عن الابرار على تعريف الفقه بالترديد في الاحكام فان
 هو الجواب الاول على مرادة التصديق وقد قال الفقه هناك هو العلم على ما سلكته وحيث
 وفي الاستدلال بالتحقق والتصديق في قوى الاشكال **المنقح** وامامه مضافا
 فلو لم يكن معرفة للركب من معرفة مفردة **فان** في العبارة حذف واو **اما** الاول فلان تقدير
 امامه مضافا فيكون مفردة لا مركبة ولوليه معرفة للركب الى اخره **واما** الثاني فلان
 المراد بالمضاف الركب الاضافي تغيير الجرم عن الكلي **ثم** فاز ووجهه القبة الاخرى اختارنا
 عاين بالاولى ضرورة كعلم ميراث والرسول عليها السلام **اقول** فيه بحث لان
 علم الرسول لو كان ضروريا لما جاز وقوع الخطا فيه وسبب ان المختار انه متعبد
 بالاجتهاد وان قد يكون خطأ وان لم يفر عليه فظهر ان قول الفاضل الابرار وكذا اعلم
 الرسول مطلقا ان لم يجز عليه الاجتهاد بها لوليه في هذه المقام يجب ان يقيد العلم بما
 يكون بالوحي كما يقيد به الاممى حيث قال وقولنا بالنظر والاستدلال اختارنا عن علم
 انه قلة لا ذلك وحده بل هو الذي يقا عليه بالوحي فان علمهم به ذلك لا يكون فتمت هذه
 الاصول اذ ليس طريق العلم في حقهم بذلك النظر والاستدلال لكن يبقى الاشكال فيما
 عليه الاجتهاد وغاية ما يمكن ان يقال الاشكال على رأي الجمهور وهو عدم تجزى الاجتهاد
 او معنى التعريف كما سبقت التمهيد لاجتماع الاحكام بان يكون عنده ما يكتفي به استغناء
 عن الامارات وهذه الاية في علم الرسول لان جميعه لا يستغناء عنها واما على رأي
 البعض فيجب ان يجزى ان عليه السلام في حكم الناطقان لان ما يفر عليه يعلم انه مطابق
 للواقع وما يقيد على انه خطأ فيرى حكما شرعيا والتحقق ان معنى قوله بالاستدلال
 بالاجتهاد وهو الاستدلال بالادلة الظنية المتعارفة بالملكة كما يله عليه ما ذكرنا الجواب
 عن الابرار الآتي وفائدة ما سوى ما ذكرنا الشرح اخراج الاحكام الحاصلة عن الادلة

القطعية فانها لا تقدم من الفقه عنه الشافعية لما لا يكتفي ولهذه الوردية القيد في تعريف الفقه
 دون الرسول اذ الاختصاص له بالاحكام الظنية فاضم ما ذكرنا التلويح ان ابن الحاجب
 لمورد الفقه تاريخ في القبول في الاضافي نعم الفقه عنه الحقيقة بشمل الاحكام الظنية والقطعية
 ولهذا اعرف صاحب التتبع علم الرسول بالعلم بالقواعد التي يتصور بها الى الفقه بالاساس
قال الفاضل الشيرازي قوله ووجه القبة الاخرى يعني بقية الاستدلال اختارنا عن العلم
 بذلك الاحكام الحاصلة في ادلتها التفصيلية ضرورة الاستدلال بالعلم به في قوله
 فانه وان كان مستفاد من تلك الادلة لكنه بطريق الحق لا بالاجتهاد كسب فلا يسمى
 فقها عرفا **اقول** فيه بحث اما الاول فانه لما مر في كلام الشارح ووجهه ما ورد عليه
 واما الثاني فلان القول بكونه ضروريا في القول بكونه حجة بالماب يلائم ان الحديث
 من الغليظة اللهم الا ان يفرق بين ما ثبت بالحس وما ثبت بطريق الحدس ويراد
 بالثاني مجرد ضرورة الانتقال من المبادئ الى المطالب بحيث لا يحتاج الى النظر والفكر مع
 قطع النظر في خصوصية الظنية لا ينافي القطعية **ثم** قالوا ما قيل من ان الادلة على
 الاحكام الثابتة بها وحيث كان علمه بالاشياء وعلى ما هو عليه في انفسها وحيث استناد
 اليها فمردود اما الاول فلانها اسارات واما الثاني فلان العلم بالعلول لا يجب
 ان يكون مستفاد من العلة **اقول** يريد به الرد على الشارح العلامة لكن كمالا الوجود
 مردودا اما الاول فلان كون العلل اسارات ليس الا بالنظر الى الحكم بمعنى الخطاب الذي
 كالإيجاب والتجريم واما بالنظر الى اثره الحادث المسمى بالحكم عنه الفقهاء كالوجوب والحرمة
 فعلى مؤثرات بنائهم اشارة على صرح به القدم ولهذه اية العلامة الاحكام بالثابتة
 بهلوا اما الثاني فلان العلم بالعلول لا يجب ان يكون مستفاد من العلة اذ كانت
 دللا ايضا فان منع عليه يكون الجواب هو الاول فقط **قال** الحق اضافة اسم المعنى فقيه
 اختصاصا للمضاف بالمضاف اليه باعتبار ما دل عليه لفظ المضاف فقوله كقولنا
 والمراد اختصاصه بكونه في خلاف اسم المعنى فانه يقيد الاختصاص مطلقا **وقال**
 التوفيق قال الامام في الحصول اما مود الفقه فاعلم ان اضافة الاسم الى المعنى يقيد لخصائص

مكتوبه

المضاف للمضاف اليه في المعنى الذي عينت له لفظة المضاف فيقال هذه الكتب نريد
والمراد ما ذكرنا من ان الركن في هذه امر اذا في مثل د ابريزه وخرسه فخصه الشارح باسم
المعنى وهو ما يدل على معنى زائد على ان بخلاف اسم العين وهو ما يدل على معنى
الذات فانه لا دلالة في اضافته الى الشيء على خصوصية الاختصاص وقت ضمير
ان جميع الصفات اسماء المضافات بخلاف الاصطلاح فالاول ما ذكرناه
شرح التتبع من تخصيص هذه الحكم بالاشتق ومثله معناه كالاصول مثلاً فانه
معنى الدليل او بمعنى المثبت عليه والمستند اليه وهذه اجزئنا بان الشرع في قولهم
اصول الشرع بمعنى المشرع لا الشارح فيصح هذا الاختصاص ولو جعل اسم المعنى
على ما يدل على معنى يقوم كالايضا فيقول علم في المحصول في الشئ الصحيحة ليست كما
فقد بل هكذا او اما اصول الفقه فاعلم ان اضافة اسم المعنى فيه الى اخره فيكون لفظة
لعبار في الحق ثم في اذكر بحثه اما الاول فالان المراد بالصفات ليست معاني قاعة بلغير
وهو ظاهر ولا باسم المعنى تلك دليل قبيح بما دل على معنى زائد على الذات بل المراد
بالصفات ما وضع له ان باعتبار معنى هو المقصود فيكون جميع الصفات اسماء
المعاني موافقا للاصطلاح وانما الخالد عكسه فان كل ما هو صفة فهو من اسماء المضافات
بل عكس فان اسم الرمان والمكان والذرة اسماء المضافات وليست بصفات وانما
ثانياً فالان قوله من تخصيص هذه الحكم بالاشتق ومثله معناه يدل على ان المشتق وما
في معناه اخص من الصفة واسم المعنى وليكن كذلك بل هو ما دل على المعنى واعين
الصفة كما عرف واما قوله ولو جعل القول على ما لا يخفى فوجهه ان ذلك يقتضي ان
يكون جميع الاوضاع اسماء المضافات لان التبادر من الدلالة في هذه العبارة الدلالة
المطابقة بخلاف ما رتب قوله ما يدل على معنى زائد على الذات فان التبادر بينهما
التضمنية فان الذات جزء المعنى **الملا** **الاسم** **الشرعي** اضافة اسم المعنى
ففيه الاختصاص باخبار الصفة الاضافة في مفهوم المضاف واما اضافة اسم العين
ففيه الاختصاص مطلقا اي من غير مقيد بصفة واختلفت في معنى المضاف فاذا قلت له

زيد

زيد او علمه اطلاقاً ما في الملكية او السكنى وفي القيام او النطق وما ذكره ابن
الحاجب من ان اضافة المضافة الى المعرفة فيه تعيناً لان وضعها على ان تقيدها بين
المضاف والمضاف اليه خصوصية ليست لغيره فيما دل عليه لفظ المضاف فانه امر
يبره الدلالة من القول والترامنا ما في **قول** يعني ان كل من الحق يدل على ان
اذا فانه اسم العين ففيه الاختصاص مطلقا او غير مقيد بما دل عليه لفظ المضاف
وكل من المصير يدل على ان الاضافة المضافة على الاطلاق ففيه الاختصاص باعتبار
ما دل عليه لفظ المضاف فيهما متان ففعله بان راده بما دل عليه الدلالة المتناولة
للتضمنية والذاتية في اضافة اسم العين ان لم يوجه التضمنية فقد وجهت الذاتية
كالملكية او السكنى في د ابريزه والقيام او النطق في علمه كما ذكر وفيه بحث لان ما نقله
عبارة المصنف في شرح الكافية وتعيم الدلالة للدلالة امنية مخالف لما صرح به في شرح
كلامه ولما مر في بقية الايضاح اما الاول فلما قال انجم الدين السعدي بانه
انا اذ اقلنا علم زيد فللمضاف كما ان له نسبة الى المضاف اليه بالعلامية جاز ان
يكون له نسبة الى اخر اليه والى اخر بالذرة والى اخر بالاذرة في الاضافة انما يتخصص
النسبة فيما دل عليه لفظ المضاف وهي الغلامية في مثالنا لا غير هامن النسب
ولا شك ان الغلامية وان كانت خارجة من ذات العلم غير خارجة عن مفهوم
لفظ الغلام المضاف واما الثانية فلما قال في الايضاح ان تعريف الاضافة المعينة
بسب ما يخص من خصوصية النسبة باعتبار المعنى الذي عين له لفظ المضاف
فاذا كانت تلك النسبة لا يختص اتقى التعريف بها فانه لم يحصل تعريف في غير
ومثل لقعد النسبة وقد ونخصمها فليتام **قال المحقق** فاذا في اصول الفقه اوله
العلم من حيث هو دلته ونقل الى ما ذكرناه وما الى اخره **انرا** اعلم ان ههنا نقلين
الاول نقل الاصول الى الاول والثاني نقل اصول الفقه الى العلم بالقواعد المذكورة
حتى صار علما له والارتكاز الى النقل الثاني في صيغة الارتكاز الى النقل الاول
لوقفاة خروج مباحث التزجج والوجه ما دعه وهذه اقل ولو جعل الاصول على

معناه اللغوي حتى يكون معناه ما يستند اليه الفقه سواء كان وليا له او لا
 الرضام اي اقسام ما تضمنه العلم فلم يمتح الى قول المركب الرضام في من معناه الاصل
 الى العلم كاذن اليه الجهر اقول لنا مرهم ان يقول ان المعنى اللغوي يتناول ما ليس
 من معلومات قطعا كالاولى التصيلية مع ان لفظة اصول الفقه بالاضافة العلم اليه
 يستعمل شاعرا انما في العلم المخصوص بالدرجته وفيهم السامعون منه ذلك به وبنها
 ولا يحد من له تلك المعلومات لا الترتيب القوي بصيرورته علما للمعلومات المخصوصة
 بالقبلة لانها الطريقة للفقهاء انما هي في الفاظ الشريفة فلم يمتح الى نقله عن معناه
 الاصل الذي هو المعلوم الى جعله لقب العلم فيغير عن معلوماته بل يمتح باضافة العلم
 اليه وان اخرج الى اعتباره الاجمال غير صحيح واما ما ننزل عنه ان ما قبل من ان اشارة
 على العلم اما على حذف المضاف او على غير ورثة علما بالقبلة فيه ان الترتيب بالهروا والحق
 هو الاول وراعي الترتيب قد ورد في الحق هو الثاني فغير وعلى الترتيب ان ذكر الثاني في كل كلام
 المحقق غير صحيح لانه يفسد في الترتيب والقبلة طريقه والقول بها قول به واما قد فهم علم
 اصول الفقه من اضافة العام الى الخاص كقولهم علم الفقه وغوه واما ما ذكر في المحصول
 اذا اصول الفقه فمجرد فرق الفقه على سبيل الاجمال وكيفية الاستدلال بها وحال المسئلة
 بها فلا دليل على عدم التتميم هو تغيير عن معلومات العلم المخصوص باعتبار ملاحظة المعنى
 الاضافي به ليس ان استعماله لبقا في مواضع منها قوله انا انما نكتفي في اصول الفقه في
 بيان ان الاجماع وليس فاما انه وجه الاجماع هذه المسئلة فذلك لانه كثر في اصول الفقه
 ومنها قوله فلا بد من وجوب في اصول الفقه ان يبحث عن احوال الفتوى والاجتهاد
 ومنها قوله الفصل الثاني فيما يحتاج اليه اصول الفقه من المقدمات وكذا ما ذكر في الاحكام
 ان اصول كل شيء ما يستند تحت ذلك الشيء اليه فاصول الفقه هي ادلة الفقه وبنها
 دلالاتها على الاحكام الشرعية وكيفية حال المستعمل بها من جهة الاجمال لا يدل على عدم
 التتميم بل بيان النسبة بين القول عنه واليه وليس انما قال قبله الفاعلة الاكام
 في تحقيق مفهوم اصول الفقه وتعرف موضوعه وغايته وما فيه البحث عنه من مسائله

بمنظور

لج

وما فيه استمداده ونصير ما ياديه وبالاية من سبق معرفته قبل الخوض فيه فظهر فقه
 ما قال الفاضل الشريفي انه استفاد من الاحكام من اهل من قال فزيد الشارح بذلك
 فغير يوجب الجهر النافذة بان البصير الى النقل الاول غير محتاج اليه بل يكفي ان يفتي
 الاصول على معناه اللغوي ولا يرد به اليه لا بالنقل ولا بقرينة الاضافة الى الفقه
 لانه لا يغير وجه النقل الى العلمية فيبقى غنا فظهر ضعف ما اشار اليه صاحب التتميم
 ان النقل خالف الاصل والاضرو في القول اليه لان الاستدلال يشتمل على
 كذلك يشتمل العقل فيهما على المعنى اللغوي والاضافة الى الفقه الذي هو معنى
 عقلي يعلم ان الاقتداء بها عقلي فيكون اصول الفقه ما يستند هو عليه ويستند اليه و
 لا معنى لاستند العلم ومبتناه الادلة فقه تلخصه من جميع ما ذكرنا ان المصواب
 هو الاصول على معناه اللغوي والمصير الى نقل اصول الفقه الى معنى العلم فهدى على
 التوفيق لمثل هذه التدقيق والتحقيق **قال الشيخ** وادى ان كان المراد البعض لم يطرده
 لدخول المعلوم ان كان الجميع لم ينعكس لثبوت لا ادري واجيب بالبعض وبطردان
 المراد بالادلة الامارات والجميع وينعكس لان المراد به العلم بالجميع **وقال الشيخ**
 ما قبل لا يصح ان يكون المراد هو البعض او الجميع لانه ان يراد البعض بحيث يصدق على الكل
 والبعض وايضا لا يصح للتغيير بالاحكام من البعض بمخصوصة قلنا المراد المخصوص بالجميع
 وفيما لا يصدق على البعض ايضا يعني ان الاحكام اما للاستغناء واما للجنس فيصدق
 على الكل والبعض المعين والهمم والاكثر لكن لا يفتي ان دخول المصلحة انما يلزم على تقدير ارادة
 البعض على الاطلاق واما ارادة المعين والاكثر على ما اختار الرادى حيث قال هو
 العلم بحالة عالية من الاحكام فتدبر بانها الى الجهالة **اقول** موضع الجواب عن السؤال
 الاول ان المقصود ليس هو المراد بالجميع والبعض في الجميع وفيما يصدق على البعض
 والجميع يعني الاكام اما للاستغناء واما للجنس فيصدق على الكل والبعض
 المعين اذ لا نسبة معينة الى الكل كالربع والنصف والثالث مثلا والهمم وهو بعينه
 والاكثر وهو الزائد على النصف مطلقا وهذه الزيادة بالذكر وتوضيح الجواب عن الثاني انه لم يغير

معرفة احكامه فكلما التما استعملها المجتهد **قال المحقق** وايضا انه يتوقف على
 صدق المبلغ وهو يتوقف على دلالة المجتهدين **وقال الفاضل السبكي** اي كون الكتاب
 وما ذكر معه حجة يتوقف على صدق المبلغ ويتوقف **السنة** على ذلك ظاهر واما الكتاب
 فلا فكل واحد مما يستدل به منه على الاحكام ليس مع اخلا يعلم انه من كلامه وكلام
 الا باخبار فلا بد من صدقه **في** فيه بحث لا ذلك واحد وان لم يكن معجزة الكسبة
 ثابتة في حق المعجز وهو كل ثلث آيات فالحجج كالمسألة الا في حجة المبلغ دون من
 المستفيضة باصول الفقه الباعث عن احوال الادلة فالصواب
 ان يقال لان القرآنية بالنظر الى المسئلة ليس بعد الرسول صلى الله عليه وسلم ولله وبنين
 لا اصول الفقه لا تثبت الا بالنقل عنه عليه السلام كما يشهد به لفظ المبلغ
 وهذه الاقوال بعضها المحقق في توجيهه على ما نقل في حق المصنف قوا ترا واحدة بعضهم
 في توجيهه النقل بالتواتر **قال المحقق** ودلائلها يتوقف على امتناع ثابته في القدر
 التي يثبت بها ويتوقف على قاعدة خلق الاعمال وعلى ثبات العلم والارادة **وقال**
الفاضل السبكي ودلائلها يتوقف على امتناع تأثير غيره في انشاء تلك القصة فيها
 والارادة بامرها فلهذا لا يلزم بها تصديق العلم بذلك الامتناع يتوقف على
 قاعدة خلق الاعمال وان لا تأثير لغيره في العبادة بل كثر في الوجود الا انه لا
 فالجزة من افعاله فكلما قطعنا ثم قال وظاهر العبارة يساعده التوجيه وهو
 ان ضمير يتوقف في قوله ويتوقف على قاعدة خلق الاعمال راجع الى الامتناع **اقول**
 فيه بحث لانه ذلك التوجيه مخالف للظاهر من وجه الاول ان الظاهر ان يتوقف
 في الثاني معطوف على الاول وفيه خلافه والثاني ان الظاهر ان يقول وهو
 يتوقف اذ لا فرق في توجيهه عما يدل على خلاف المراد والثالث ان الظاهر ان
 قوله وعلى ثبات العلم معطوف على قوله على قاعدة وذلك التوجيه يقتضي عطفه
 على قوله على امتناع فيلزم العطف بين المعطوف والمعطوف عليه ولا غير اذ يكون
 خلاف الظاهر احتياج الاعتقاد بانه من تمة المعطوف عليه كما سبقت وفضل منه

للمحقق يثبت كونه المتعذر كلاما
 بلا مرجع على ان الاسئلة لا
 ص



قد صح مع الاصل
 فلهذا التمه

في بيان

في بيان السابعة افعاله حيث لم يتم ويتوقف ايضا كما قال سابقا وايضا انه يتوقف
 ولم يتم وعلى قاعدة خلق الاعمال كما قال وعلى ثبات العلم ولو امر به يتوقف العلم لانه
 على القاعدة لكافة افعاله احدى هاتين العبارتين وايضا المعنى انما يصح على هذه التوجيه
 ولا يلزم اشكال بالعطف بين المعطوفين قوله وعلى ثبات العلم والمعطوف عليه اعني قوله على امتناع
 في المعنى اقول فيه ايضا بحث اذ لا قوله حيث لم يتم ويتوقف ايضا كما قال سابقا
 وايضا انه يتوقف فلهذا انما قال ثم كذا لانه لا يقع فيهم العطف على قوله ويتوقف على دلالة
 صدور العالم بخلاف هذه العبارة ان لا يلزم منها وانما قوله ولم يقل وعلى فاعده
 خلق الاعمال فلهذا انما لم يقم كذا بل اعاد لفظ التوقف المنبئ عن الاستقلال
 بخلاف المعنى لانه ذلك التوقف بناء على التحقيق الذي سبقت والمقام يقتضي التنبية
 على الخلاف كما يدل عليه قوله الحق ولا تعلية ذلك لاختلاف العفالة واما قوله
 وايضا المعنى انما يصح على هذه التوجيه فلان كلمة التوجيه يقتضي عدم انقراض بعضها
 يجب الغرض لانه تحقيق دلالة المجتهدين وهو جانب الكتب كما سبقت فان اردت
 العثور على حقيقة الحال قاسم مع لما التي يملك من القائل فاقول وبالله التوفيق
 وبه ازمة التحقيق ان قوله ويتوقف معطوف على امتناع و مراده بقاعدة خلق
 الاعمال ما مراده حيث قال في المواقف في الجواب عن شبه المنكرين للبعثه وجواب
 الاول ما مر في مسألة خلق الاعمال وبه الفاضل السبكي بقوله من ان قدر في العب
 وان كانت غير مؤثرة الا ان لها مفعلا بالفعل ليس كما مراده هنا ببيان يتوقف دلالة
 المجتهدين على امور ثلثة الاول امتناع تأثير غيره في انشاء تلك القصة فيها والثاني تعلو قدرته
 العبد على فعله بحيث يكون مكسوبا له ومستقته اليه عبادة وانما مؤثر فيه والثالث
 كونه فضلا عما امر به ووجه الاحتياج الى الثالث ظاهر واما الى الاولين فهوان من
 جعل انما لانه لعل على الصدق مقرلة ربح يجوز ان يكون فعل المدين نفسه واخرى
 يجوز ان يكون فعل غيره وغيره فلهذا كالملازمة والشياطين وعلى التقديرين يحتمل
 ان يكون الفعل عندهم مكسوبا له ذلك الفاعل ومفعلا لغيره وان لم يتر فيه

ذلك

ويحتمل ان يكون خلقه واثار قدرته ونحوها من انما هي قطعاً
 لازم ان لا يكون عندنا خلقه للعبه واثار قدرته ولا مكسوبة له ومنطقه لغرض
 ايضا فوجب علينا اثبات انها ليست اثر القدرة غير ان تلك هي الاصل في الثاني
 وقد اشار اليه الاول ولا متعلقة بقدرة غيره فكله ومكسوبة له فبقيا للاعتدال
 الاول وقد اشار اليه الثاني وايضا بعد ما ثبتنا كون افعال العباد مخلوقة
 حقيقة اشتركت مع المخلوقة فلم يزل الامر كالميزان في التمييز بينهما وقد حصل بان افعالهم
 مكسوبة بهم دون المخلوقة وتحقق هذه المقام على هذه الاسلوب انما هو من
 آثار فضل علم الغيوب **فقد** على جميع نفعاته والشكر على مزيل الالفة **فقد**
 الشيخ واما الاحكام فالمراد بقصورها اليك اثباتها ونفيها والبراءة الدور **قال المحقق**
 وسنتف على ذكر الاحكام اثباتا ونفيها وهو خارج عن الامر **يقول** يمكن
 ان يقال هذا الامر ادبني على ان يكون مراد الشيخ بالقصور التصور الساذج المتأخر
 للتصديق وهو منوع لم لا يجوز ان يكون مراده ما يرادف العلم ويكون معنى تصور
 الاحكام العلم بخلافها كما قال الامام فلا بد ان يكون عالما بمقتضى الاحكام فيقال
 تصوراتها والنقد في باهو الها وعا **رضها** **سلك** لكن المراد بقصور الاحكام
 ليس مجرد تصور مفهومها بالظهور ان ذلك القدرة لا يمكن في المسائل الالفة وقد ثبت
 ان كل نقد يتلوه من تصور يناسب من تصورهما مع تصور احكامها الثابتة
 لها وعلازمها المختصة بها في الالفة سابقا من تصور مفهومها والعلم باحوالها
 والاعراض المختصة بكل نوع منها يستعان بها في المسائل الالفة مثلا ان العلم
 سابقا للاباحة حكم شرعي كيف يصح الحكم بان الامر قد يفيد الرباحة او الامور
 انما يبحث عن احوال الردلة من حيث يثبت بها الاحكام الشرعية فظهر
 ان الغرض من هذه النقص بقاء في الحال حصول التصورات في المآل
 فان الاضمار في العلم بها الوصف في هذه الاعتبار يبرر تلك النقص بقاء
 في قول الشيخ واما الاحكام فالمراد بقصورها بلا حكمة قوله لم يمكن اثباتها ونفيها
 كان

واما قوله فالمراد بقصورها في المسائل الالفة وحدها ومع احكامها وعلازمها
 لم يمكن اثباتها ونفيها فلا بد من معرفتها كذا لا يمكن ذلك هناك وفيه ما ذكرنا
 قوله صاحب التحقيق ان القضية المذكورة انما يمكن اثباتها بالحكمة اذا عرف ان العلم والى
 تدور من الاحكام يثبت بأي تدور من الالفة بحسب صفة ناشئة من الحكم الى اخره فتدور
 بالانصاف والالتزام لا يتبادر بالتقليد الى الرد والوثاق **فقد** **الامر**
 يراد به سببه كرهه هذه الاحكام للاحكام ويجعل الاحكام يحكموا عليها اثباتا ونفيها كما
 ينبغي في بحث الاحكام ان الرباحة حكم شرعي الى غير ذلك فتصور الحكم في لغتها
 انما يجب لاثبات شيء له او نفي شيء عنه وهو خارج عن الامر من النفي ذكرها في
 قوله فالمراد بقصورها اليك اثباتها ونفيها والحاصل ان الالفة من تصور الاحكام
 تكونها الحكماء عليها ان موضوع المسئلة قد يكون عرضا ذاتيا او جريا من
 كما بين في موضعه والمفسر اقتصر على الاول فان قيل للمفسر قد منع كون التصديق
 بالاحكام من المبادئ والكمزاد كذا للباحث الاحكام من ذلك قلنا هي من
 المسائل ووجه ايرادها اذ في الجزئيات الاحكام وهو من المبادئ لانه اذا قبل
 الواجب على الكمية على الجميع ويستقر بقصر البعض يعلم ان من الوجوب ما يتعلق
 بجميع المكلفين ويقطع تعلقه عنهم اذ التي بعضهم بالواجب وهذه الحكم فيما
 اورد في المبادئ غير الاحكام من المسائل ولذلك عوزها بمسئلة مسئلة
اقول قوله وهو راجع الى اثبات شيء له او نفي شيء عنه وجعل الامر من
 خارج عن شيء احدها تصور الاحكام وثانيها اثباتها ونفيها الالفة الظاهر
 المتبادر من المقتضى دون تصور ثابتة وتصورها منفية لانه مع كونه خلاف
 الظاهر وما لا يعتد به ليس كانه مما يدل على انه علمها عليه والرد الاول
 في قوله والمفسر اقتصر على الاول اوله لا يبين الذي اشار اليه يكونها الحكماء
 واستقاده من قول الشيخ لم يمكن اثباتها ونفيها الاول التحقيق لانه تصور الاحكام

بحكم ما بها الحكم

ولم يضر عليه وان منع كونه في العلم من المبادئ من قوله واما الامكان
فالمراد تصورها بالجملة ليس كلامه ما يدل على انه جعل الامر من غير تصور الامكان
مثبتة وتصورها متينة كما يظهر بالتأمل مع الانصاف والتجرب عن المحر والاشكال
فلا وجه لما قال انما هو الشريف انه فهم ان قوله مستق الى اخره اشارة الى ان المحر قد افهم
على تصور الامكان واقعة في المحولات كما يدل عليه قوله ليكن ابتداءها وفيها كنه قد جعلها
ايضا حكوما عليها في مبادئ الامكان فلو اوجب التعيم وتبين فيما نقل عنه بانه جعل
الامر من قوله وهو خارج عن الامر من عبارة عن تصور الامكان مثبتة وتصورها
متينة واما قول الابهرى كنه ما ذكره في المباحث الامكانية من السائل كلام صحيح وهو
مخرج لانها نظرية متعلقة باحد الازالة السبعة ولم يره في الازالة هذا العلم
حتى ان اكثر العلماء من الذين ذكروها في عدد السائل بوجه ان يجعلوها من زرة
المبادئ فيكون من السائل بالضرورة فلا وجه لما قال انما هو الشريف انه تعسف واما
قول الابهرى ووجه ايرادها انادتها بالصورة في ثبات الامكان الى اخره فكلام صواب
موافق لما ذكرناه في الجواب عن اعتراض الحق على المصنف كما لا يخفى على المتأمل المتفكر قال
الحق لما كان استمداده من المواضع الثلاثة كان مباديها منها **قال** القاضي الشريف
يعني الكلام والعربية والامكان قبل عدله من العلوم الثلاثة الى هذه العبارة غائبا
في التصریح بالتمهيد الاصول من الفقه مع كونه ادنى ولم يعبه فيه تصور الامكان وقد
سبق منه ان الاستدلال بالبيان انه من اي علم ستمد والحق ان مبادئ العلم قد
تبين في علم ادنى على ما مر به ابن سينا وان بيان مفهومات الامكان وظيفة الفقه
لوقوفها على ثلاث مسائل وله ذلك سماها الامة كمال مبادئ الفقهية وليس
بمقدرة المبادئ التصورية علم حتى ان يبين فيه لان مؤخذ من علم اخر وما مر به
ابن سينا من ان المبادئ تبين في العلم الادنى كثر او في الادنى قليلا انما هي مبادئ
التصديقية السماة بالاصول الموضوعية كالمخرج على من له ديرة صناعة البرهان
كيف وتلك التصورات ان ذكرت في علم اخر لا يكون مسائل منه بل مبادئ تصورية لها ايضا
فلا ريب

فلا ريب في بيانها الى غيره لزم الدور والتسلسل والا فليس لستم اراهم من الاخر اولى
من عكسه **اقول** يريد به الرد على التحوير كنهه مردود اما اوله لان معرفة الامكان
الشريعة من المبادئ التصورية لعلم الكلام فان من ادوات مسائلها ان معرفة انه تعالى
واجبة وان النظر في معرفته واجب وقد صرح نفسه سابقا ان الامكان المأخوذة من
الشرع اعماله لا يتعلق بكيفية علم ونسب اعتقادية واصولية وقاها انها تبين في
الكلام بل في اصول الفقه فوجه علم ادنى بين فيه المبادئ التصورية للعلم الاعلى
واما ثانيا فلان للتبادر من كلامه ان المبادئ التصورية لعلم بطريقا لا تفرقة من علم اخر
وليس كذلك لاننا نختار ان تلك التصورات ذكرت في علم اخر على انها مبادئ تصورية
له ايضا ونجيب في بيانها الى غيره ولا يلزم الدور والتسلسل قوله والا فليس لستم اراهم
من الاخر اولى من عكسه قلنا ممنوع لم لا يجوز ان يكون لتلك التصورات زيادة اقتصاص
لا حدها يقتضي ان يبين فيه كنه الامكان بالنظر الى الاصول والكلام وسبق ان انه يعرف بهذا
في الحاشية التي كتبها على قوله واما صاحب الامكان فاقصر على تعريفه وليس النظر
والعلم والظن وجعلها مبادئ كلامية حيث قال وان اراد ان هذه التصورات مبادئ كلامية
لهذه الفتن يرد انها لا استفاد من علم اخر كما هو وجاب بشهرته في ذلك العلم نعم يرد
على التحوير ان المتبادر من سوق كلامه تجوز ان يبين مبادئ الاصول في الفقه ولوجه
له لا يكون الاول اعلى والثاني ادنى بل لان الثاني موقوف على الاول بما فيه من التصورات
والفقه يقتضيه الحاجة الى البيان فقه تحقق مما ذكرنا ان مبادئ العلم الاعلى تصورية
اوضحه بغيره تجوز ان تبين في الادنى الا ان يتوقف على الاعلى تصور او قصد يقا
قال التحوير لم يورد في المبادئ الكلامية شيئا مما يتعلق بمعرفة الباري تعالى وهذا
المبلغ ودلالة التجربة لان ذلك في نظر الاصول منزلة اليه بل اقصر على ما لا يبعد
ان بالتمهيد الى الامكان ايضا من المبادئ في المفهومات بل ليس له اختصاص بالكلام
كما هي النظر الذي سائر العلوم فيه متساوية الامة ان نعم لما لم يكن في العلوم الكلامية
ما ينافيها من مباحث النظر والاستدلال سوى علم الكلام اضافها اليه **اقول** فيه بحث

معرفة

اما اول فلان التباد من ايضا في قوله بر اقصر على ما لا يبعد ان يكون بالنسبة
 الى الكلام او من المبادى ان يكون مباحث النظر خارجة عن الكلام كخروجها
 عن الاصول وليس كذلك لما مر من المحقق في الواقع ان مبادى الكلام اما بنية بقضاياها
 او بنية فيهم مسائله ومبادى مسائله اضر منه واما ثانيا فلان الضرر الاول
 لما علة فلان كون النظر في معرفة اقصاة واجبات مهمات مسائل الحكم
 غير صحيح **لما علة** فلان كون النظر في معرفة اقصاة واجبات مهمات مسائل الحكم
 هو في متوقف على مباحث النظر فكيف يكون في المقدمات واما ثانيا فلان الالتماس
 مرجع في ابحاث النظر كبريها من المسائل حيث جعله على غاي في قواعد متضمنة
 لجميع مسائل الكلام الاول في العلم واقبله الثانية في النظر وما يتعلق به وما
 ثالثا فلان الرضا الثاني ايضا غير صحيح لان مباحث النظر كما عرفت يتوقف على
 بعض مهمات مسائل الكلام بخلاف مسائل العلوم فيكون لها اختصاص بمرئى هذه
 الوجه واما رابعا فلان قوله نعم لما لم يكن في العلوم الاسلامية الى اخره مخالف
 للضرر الثاني **فما لا يخفى** فليتنا **قال الشيخ** في دليل لغة المرشد والمرشد الناصب
 والذي ذكره مابة المرشد **وقال المحقق** في دليل لغة يقال للمرشد وهو الناصب
 والذكر ومابة المرشد وهذه اما مرجع بغير الاحكام ولا يبعد ان يجعل المرشد وهو
 للمعنى الثالثة فان مابة المرشد يقال له المرشد عارضا **وقال المحقق** قوله لربيع
 بعيد لما فيه من اطلاق لفظ المرشد على معناه الحقيقي والحجزي جميعا لان الاول
 بان الدير لغة ما يطلق عليه لفظ المرشد **وقال الناصر** **المرشد** مجبى عنه ان هذا
 التأويل لا يزم على الترجية الزول ايضا لئلا يلزم اطلاقه على معنى كتحقيق معا
 اعني الناصب والذي ذكره كان في دليل لغة هو مدلول المرشد فيعني الحقيقي والحجزي
 على ان المصنف هو استعمال اللفظ في كل واحد من مدلوليه الحقيقي والحجزي معا
 خارجا عما هو مراد في المعنى الحقيقي ايضا فلا استبعاد على مذهبه **قول**
 فوهم ان مبنى الاعتراض بان يفهم على عدم جواز عدم المشترك في استعمال اللفظ
 في معناه الحقيقي والحجزي معا وليس كذلك لان المراد بان يطلق لفظ ويراد به معناه

الحقيقيين
 ٢٢

الحقيقي والحجزي بان يكون كل منهما متعلقا بالحكم مثل ان تقول لا تقتل الاسد وترى
 السبع والرهو الشجاع اهداهما من حيث انه نفس الموضوع له والامر من حيث انه متعلق
 بغيره وعلاقة وما يخفى فيه ليس من هذه النية بل من ذكر اللفظ وبيان معانيه فلا يبعد
 ان كانت معاني حقيقية كان يقال ان المرشد للحجزي والظاهر والجهل والايض والاسود
 بخلاف ما اذا كان بعضها حقيقيا وبعضها عارضا كان يقال الاسد الحيوان المقتدر و
 الرهو الشجاع فائدة غاية البعد لان يكون المعنى ما يطلق عليه لفظ الاسد ولهذه افعال
 لان ياؤل بان الدير لغة ما يطلق عليه لفظ المرشد والعجب ان هذه غايه وضوحه
 خفي على القاض الشرعي ايضا حتى قبله ونقله على سبيل الرضا **قال الشيخ** ثم هي هنا
 بحث اما اول فلان الدير فيعني بمعنى الفاعل من الدلالة وهي اعم من الارشاد والهداية
 واما ثانيا فلان قولنا الدير لغة كذا معناه ان ذلك معناه بحسب وضع اللغة
 فلا يصح في المعنى الحجزي **قول** يعني به ما اول الكلام بالتأويل المذكور يعني ههنا
 بحث الاول ان الدلالة اعم من الارشاد والهداية لوجوب اعتبار السبب والاستفادة
 فيها بخلاف الدلالة فيسببه كتب اللغة والاستعمال فكيف يصح القول بان الدير
 هو المرشد والثاني ان استعمال لفظ اللغة يدل قطعاً على ان المراد المعاني الحقيقية
 فلا يصح ضم المعنى الحجزي الى الحقيقي وان اول ما يطلق عليه لفظ المرشد لان ذلك الاطلاق
 والتأويل ان يكون بحسب الوضع فاضم ما قال القاض الشرعي في جواب الاول
 ان المعرف في المرشد بامره الدير الى الالف الناصب والذي اكرهه يعتبر في شئ منها
 معنى الاتصال فالارشاد والهداية عنه يراد فان الدلالة على ان الجوهر هو الهدى
 المرشد والدلالة وهدية الطريق والبيت هداية لمرشدته لما عرفت ان وضع المرشد
 والهداية ليس بحسب اعتبار الاتصال فهما دون الدلالة على ان الجوهر كثير اما بتسامح
 نفسه الاخص بالامم نطقا او من وجه يشهد به تتبع الصحاح فيما ذكره ليريد على
 التأويل وما قاله في جواب الثاني ان الشرح اشار الى اعتبار القول والاطلاق
 دون الوضع لما عرفت ان ذلك القول والاطلاق يجب ان يكون بحسب الوضع

عقوبة

لا فناء لفظ اللغة ذلك قطا فكيف يندفع البحث بالشارع الى اعتبارها **ان**
الفاصل الشريف وحيث انهم بالركان للعلم الجامع المنقول والوجوب ان يرجع ذلك
 الى ما في المرتبة ووجهها **قول** قوله ووجهها حال من اللغة مات اعم حال كون تلك
 المقدمات منفردة عن اعتبار الترتيب معها وان كانت مرتبة في الواقع **ثم قال** واما اذا
 احدثت مع الترتيب فيستحيل النظر فيها **قول** غايته ما يلزم ان لا يكون ذلك المجموع ولما
 عند الاصوليين ولا عند ورفيه **قال المحقق** وربما قيل قد يكون مستلزم لانه قول لا امر
 يخرج الزمان او يختص بالزمان فان غيره لا يستلزم لانه شأنه للعلاقة بين
 القول وبين شيء لا يستلزمه مع بقائه **وقال الفاضل الشريف** فان قيل قد اطلق
 جمهور المنطقيين على اعتبار فيه الاستلزام في تعريف القياس وهو مع ذلك شامل
 للمقتضى **القياس** ايضاً بانهم زادوا فيه اقر هو مقتضى تسليم مقدماته **قال** استلزام
 في الكل اعم من ذلك التقدير وامامه وانه فلا استلزام الا في الهمه ان وهو المراد
 هو ان لا منافاة بينهما وفاده ظاهر لان التسليم لازم في الاستلزام فان تحقق
 اللزوم لا يتحقق على تحقق اللزوم ولا اللازم كمالا **ان** **قول** يريد به الرد على النجوى
 لكنه مردود لان المقوم غلق اللزوم بالتسليم فيه لقطعاً على انه مع خلاص الاستلزام
 فانكار هذا هو الجرح على غيره مرفوض من معناه القطعي الزاماً لا يحمله اصل بل مرفوض
 قد عوالبه والتحقق ان لزوم النتيجة للمنتهين كايه كبره هذه اوسيا في نفسه ينك
 ايضا انما هو بارسطة وجه له لانه فان وجه وجه اللزوم والافلا والاراد بالتسليم ترك
 المناقشة في وجه الالالة في يتحقق اللزوم بالضرورة فظهر ان اللزوم اعم من كماله نفس الامر
 ومعناه القياس وكلام الجمهور ناظر الى الثاني والاعتراض ناظر الى الاول ومرادهم بالاستلزام
 الالالة ان لا يكون بارسطة مقدمة غريبة كما تقرر في موضع خلاف اذ كلام النجوى لكن
 يرد على المحقق ان اختصاص الاستلزام بالهمه ان هو قول له علاقة بين القول وبين شيء
 الى اخره لا يفيد المطلوب لانه انما يفيد عدم استلزام الاليس بمعنى المفرد المدلول بمعنى
 الاكبر فان انتفاء الظن مع بقاء سببه لا يتصور لانه المفرد كالقيم الربطية للطره هو ليس

المتعلقات

القياس

بمقتضى

بالمقتضى **بمعنى** استلزام المقدمات المرتبة ترتيباً صحيحاً وان فيه المادة النتيجة وهو
 لا يفيد هو الى هذه اشار الفاضل الشريف بقوله فالحكم بعدم الاستلزام في غير هذه
 الى اخره **بمعنى** اخول هو اياه انه لا يقول باختصاص الاستلزام مطلقاً بالهمه ان بل هو على
 ما ذكره باختصاص الاستلزام الذي به وهو ما ليس الى انكاره فان الشيخ لما لم يتر
 من ذلك ان يكون قوله بنفسه اخترازا لما يلزم به ارسطة مقدمة اجنبية كما ذكره النعمان كان
 معناه باعتبار ما يقتضيه من العلم بالارسط المقضى قطعاً بالمطلوب مع قطع النظر عن كماله
 الكبرى ونحوها كالتأليف المقضى بالحدوث خلاف الامارة في لفظه في الاليس لا يتصور السوقة
 وانما يخص الاستلزام بكمية الكبرى **قال المحقق** اما المتأخرون بانه لا يرجح فافترقا
 فرقتي فقال الامام الغزالي ذلك لعدم تحديده وانما يعرف بالقسمه او المثال واستبعده
 لانها ان افادته تميزا يعرف بهما والافلا يعرف بهما وليس يعيد او الشيء في يعلم
 بتقسيم يخرجه فيجعل له اسم وتتميز عن غيره في شكل جزئي ولا يعرف له لزوم بين الثبوت
 لافراد بين الرفقاء في جميع ماعداه ولا يصلح للتعريف لانه اذا كان كذلك **وقال**
 الفاضل الشريف ذكره الاحكام انما قال لا لا سيما في تحديده وطريقه تعريفه انما هو
 القسمه او المثال وهو غير سديد فان القسمه ان لم يكن مفيدة للتعريف عما سواه بلت
 معرفة له وان كانت مميزة له عما سواه فلا معنى للتعريف بالرسم فهو هذا وحاصله
 انما انما يفيد التعريف واثباته التعريف بوجه مخصوص فاعترض بان ذلك الوجه
 اعلم به تميزا لم يكن ترتيباً وان افادته كان هذا امر سبياً والشارع في الكلام على انما
 عنه التعريف مطلقاً واثباته طريقه معرفة ووجه اعتراضه بان المذكور ان افادته تميزا
 كان تعريفه الالام يكن طريقاً الى معرفته واجاب عنه بان افادته التميز لا يستلزم كونه
 صالحاً للتعريف **قول** فيه بحث لان الحق لم يبين كلامه على ذلك لان مراده بغير
 تحديده عسره **بمعنى** بالحق الحقيقي لانه الظاهر المنبذ وهو التعريف خارج الاصوليين
 الغزالي اعتبر العسره المعنى الحقيقي والحق استعمله شعاراً لانه المراد وبعرفته بالقسمه
 او المثال معرفة له بالتحديد الحقيقي بقرينة اللقائبة فيكون بالرسم ولم يوجبه اعراض الاحكام

بما ذكره جابر الاعكام قد ل عليه فان قوله فلا معنى للتعهد بالرسم متى هذا يدل
على انه من التعهد الواقع بمعرفة ما على التعريف مطلقا فيكون المراد بطريق التعريف طريق
المعرفة بالضرورة فكانه قال انها فاللا ليس الى تحديد لا بلغة الحقيقة ولا بالرسم
والما يعرف بالضرورة او المثال فتدبره انة فاجاب الحق على سبيل الترتيل وتبليغ ان
مرادها مطلق التعريف لكن كان الاولى له ان يجيب او لا بالنعم ويقول ليس الكلام في التعريف
مطلقا في التعهد الحقيقي ثم به كما ذكر على سبيل التسلية كما لا يخفى على من له طبع سليم
فان قيل لم لا يجوز ان يكون مراد الحق بالمبالغة الرد بطريق دلالة النص ويكون المعنى
ولا يعرف له لزوم فضلا عن ذاته الذي فيه الكلام حتى لا يلزم ما هو الفاضل الشرعي كما لا
الحق عيسى الخط الفاضل في بيان مراد الاما من كما تركب الامدى ولا ما علمت عليه
في قوله الاولى قلنا لان السابق والسياق بالبيان عنه حيث قال سابقا فيجعل له
اسم ويقتضى غيره ولا يغفل ولا يصح للتعريف لزوم الاطلاق اذا كان كذلك والعلم
من هذه القبيل فانها ما به لان على ان المراد الا لزم نفسه من غير قصد الى الانتقال
منه الى الله فندبر واعلم ان قوله والعلم من هذه القبيل لا اخره بدل على ان الخلق
المذكور جامع العلم بالشيء الخاص ايضا وهو التصديق لليقين وتوحيده ما قال الشيخ
في المتن ثم تقول لو لم يصح تحديد لكان بسبب الازدواج معنى للحد الذي يميز مفردات
الركب ولو كان بسبب الزم ان يكون كل معنى علما وايضا فاننا قطع بان العلم نوع
من انواع حكم الله هو من انواع الذوات القسرية وذلك يستلزم التركيب **فصل** في بيان
ان كل احد يعلم وجوده ضروري **وقال المحقق** الشافعي ان علم كل احد باخبره ضروري
اي معلوم بالضرورة وهذا علم خاص وهو مسبق بالعلم المطلق والسابق على الضروري
ضروري فالعلم المطلق ضروري والجواب ان الضروري حصول العلم له وهو غير
قصور العلم الذي هو المتنازع فيه **قوله** قد اضطرب هذا كلام المحقق فيهم في
اعتراض على الحق ومنهم من اجاب **واذا لم يأت كل منها بالاجواب** فلا بد لولا ان
بيان كلام الحق وتطبيقه على المتن ثم بيان ما في كلام كل من الضعف والوجوه **فاقول**



بما هو

واحد المتوفيق لما كان اصل الدعوى ان العلم معلوم بالضرورة فلا يتصور التعهد ولم يكن ظاهر
عبارة الحق منبهة الى اراد الحق توجيهها نحو او لا الضرورة حال العلم كما هو في المتن
كذلك فان قوله ضروري فيه يعلم معناه علما ضروريا ثم لما كان فيه احتمالا لاحدهما
ان يكون معنوا حصوله لا يحتاج الى نظر وكسب والثالث ان يكون بمعنى ان حصول العلم به
كذلك وكان الثاني هو الموافق للدعوى فسر به فقال اي معلوم بالضرورة ثم اراد
ربطه بالدعوى فقال وهذا اي العلم المعلوم بالضرورة علم خاص وهو مسبق
بالعلم المطلق والسابق على الضروري ضروري اي معلوم بالضرورة كما هو الله عز وجل
وتقرير الجواب ان الاصل ان ذلك العلم معلوم بالضرورة لبيان كون مطلق العلم معلوما
بالضرورة بل حاصلها مستلزم لحصول العلم المطلق وهو غير مقصور الله هو المتنازع
فيه وهذه اعم غاية وضوحه حتى اول على التحرير حيث قال هذه القبيل للضرورة انما يكون
ميت فرع صفة لتعلق العلم ولما اذا وقع صفة العلم فلا يفرق منه الا انه حاصل بغير نظر
والكتاب سكتا لانه لا يطابق الحق وهو ان كل احد يعلم وجوده ضروري الا اذا
عمل على انه يعلم العلم بوجوده ولا يخفى بعض سكتا لاني هذا التفسير يرفع الجواب على الوجه
المذكور بيان ذلك انهم استدلوا بان علم كل احد بوجوده ضروري اي حاصل بالضرورة
وهو علم خاص فيكون المطلق ضروريا فاجيب بان الضروري هو علمه بوجوده لا تصور
علمه وحصول العلم بالشيء ضروري لا يوجب تصور العلم فضلا عن ماهيته فذبح بان كونه
عالم بوجوده ضروري او معلوم بالضرورة بمعنى ان تصديقه بان عالم بوجوده ضروري
والعلم احد تصوراته هذه التصديقه فيكون تصور ضروريا فاجيب بان التصديقه
الضروري هو الذي لا يتوقف بعد تصورات الاجراء على نظر وكسب فهو لا يستلزم بداهته
الاجراء اذ تدفع بان هذه التصديقه ضروري بجميع اجراءه بمعنى انه لا يتوقف على نظر وكسب
املا لا نفس الحكم ولذا اخره ضروري حصوله لمن لا يتأني منه النظر والاستدلال
فعلى هذه الريبة من الجواب ان تصور العلم ليس بضروري بل ان التصديقه انما يتوقف
على تصور الاطراف وجوده وكلامه في تصور حقيقة العلم وذلك لما هو عليه او لان قوله

اي السابق على المعلوم بالضرورة
معلوم بالضرورة فالعلم المطلق
ضروري هو

هذه التفسير للضرورة الى اخره انما يلزم ان العلم به ضرورة قد علم ان العلم بالضرورة
 ضروري لا كونه معلوما بالضرورة وقد عرفت ان المجتهد في علمه وثانيا ان معنى التسلية الاول
 تسليم ان الضرورة ان تقع صفة العلم يكون بمعنى كونه معلوما بالضرورة فلا يصح
 قوله لكنه لا يطابق الحق لان قد عرفت ان قوله ضرورة بمعنى علما ضروريا فعلى ذلك التسليم
 يكون بمعنى معلوما بالضرورة فيلزم منع شيء بعد تسليمه وثالثا ان هذه التفسير لا يقع
 الجواب على الوجه المذكور لما عرفت ان ما صلا من ان ذلك العلم معلوم بالضرورة
 والبيان الذي ذكره لا يفيد مطلوبه لان منبأه ان يكون معنى قوله اي بالضرورة ان تصدق
 بانه عالم بوجوده ضروري وليس كذلك ان الضرورة في المصير اليه ولا تتطابق لما في التفسير
 فانه بعد ما ذكره هذه الوجه نال الثالث ان كل احد يعلم انه وجوده ضرورة والعلم انه
 التصور ان كان ضروريا ثم اجاب عنه وعلى ما ذكره الخبير غلط بين الوجهين ومعناه ضرورة
 بالضرورة فعلى هذه اية جبهة الجواب ان تصور العلم ليس بضروري وحقنا فيا على الناقض
 الشريف حيث قلنا ان اعراض الخبير صحيح. و اراد توجيه كلام الحق بما هو تصحيح مرجع
 حيث قال الضرورة يقع صفة العلم بمعنى ان حصوله لا يحتاج الى نظر وكسب ويقع صفة
 للعلم بمعنى ان حصول العلم به كذلك ولما قال ان علم كل احد بانه موجود ضروريا فهو
 ان يكون من القبول الثاني اي العلم به ذلك العلم حاصل بالاعتقاد فلا يطابقه الجواب وبذلك
 تقرير السؤال على ما ذكره من الكتاب فانه لا نسره بقوله اي معلوم بالضرورة يعني ان
 كونه موجودا معلوم له بالضرورة لان علمه به معلوم بالضرورة على ما قلنا فالضرورة
 صفة للعلم بانه لا يمتنع ان يرتفع علم آخر به وانما حصله عليه اوله صريح بما في نفسه
 بما هو مقتضى عبارة المصنف ثانيا تنبيه على ان الضرورة في هذا كذا هي وذلك لما مر
 عليه اوله لا لا تفتقر انه اذا حصل ان يكون من القبول الثاني وتعين المرادة ليوافق ذلك
 يطابقه الجواب ولا يخالف تقرير السؤال ويكون معنى قوله اي معلوم بالضرورة ان
 العلم منه ضرورة بالضرورة لان تصدق بانه عالم بوجوده ضروري وثانيا ان بالتركيبة
 غير المتكامل. وتلك التسمية. لما لا يخفى على احد ان قوله اي معلوم بالضرورة في نفسه

لذلك

لقوله ضروري وهو ضرورة لقوله ان علمه فالعلم ان علم كل احد بانه موجود معلوم بالضرورة
 يكون معنى قوله يعني ان كونه موجودا معلوم بالضرورة وكيف يطابق الدعوى هذا الذي تيسر
 لي هذه المقام ليس الا من مواهب الملك العالم **قال المحقق** وذلك ان العلم به حصول
 امر ضرورة حتى يقع حصوله الى آخره **قوله** هذا الموضوع من معضلات هذه الكتاب
 وعوامضة. ومن القلة لاقدام الافهام ومداخضة. فلا بد ان بيان مقدمة يبين علمها
 تخفيف المقام. ويبين بها المرام. ومنشأ هذه الاقدام. وهي ان العلم كسائر صفات
 النفس فان حصولها لا يستلزم تصورها ولا تصورها حصولها بل يجوز الانفكاك من الطرفين
 بخلاف العلم فان حصوله لا يستلزم تصور لكن تصور يستلزم حصوله ولا ينفك
 عنه وتسلم ان تصور العلم علم وتصور الكرم والخير مثلا ليس بكم ويجوز ان يفتقد
 فاعلم ان المراد بالضرورة قوله لا يلزم من حصوله ان تصور ان كان غير العلم جاز ان يراه
 بالانفكاك مطلقا الانفكاك من الجانبين لكن لا يتم التقريب لان الكلام في العلم وان يراه
 به العلم لوما يتناول له ليجوز المعرفة من استثناء انفكاك حصول العلم عن تصور العلم
 ان يحل الانفكاك مطلقا في انفكاك الحصول عن التصور بمعنى عدم استلزامه له مطلقا
 لانتفاءه ولا يمتنع ما عليه فظهر ان قول الخبير انتم التباين بين حصول العلم وتصوره
 بمعنى جواز الانفكاك مطلقا اي من الجانبين لان هذه اغاية التباين ان قد ينسب ان المفهوم
 من هذا اليس هو المفهوم المخصوص في الاخر وقد يفهم من الانفكاك فقبل يكتفي من جانب
 وقبول من الجانبين ومنبأه على ان تصور الشيء بدون حصوله نفسه ظاهر منطوقه وكذا
 قول الناصر الشريف **قوله** لا يلزم ان يكون تصور الشيء تبعا لحصوله لا عقا ولا
 بخلافه سابقا جواز الانفكاك مطلقا اي من الجانبين لان عدم استلزام التصور
 للحصول في غاية الظهور وظاهر ايضا ان قول الشيخ تقدم مصدر يعطى على تصور الامر
 ما في معلوم على لا يلزم لاقتضائه الانفكاك من الجانبين وقد عرفت بطلانه فلا وجه
 لان يكون قول المحقق وسيجيء في الخبر ما اذا اوطئة الى هذا الموضوع متغلا اشارت
 الى احتمال ان يكون تقدم بلغة الماضي كذا ذهب اليه الخبير لان الانفكاك من الجانبين

كذلك

اذ

متصور في الخبر لانه ان يقال قد يحصل الخبر ولا يتصور وقد تقدم حصوله في خبر
وهو غير حاصل ولا يصح في العلم تقدم حصوله فلا صحة للمقال الناضل الشرط
اولا ان المراد بالخبر في هذه الاستدلال ورد بان يجوز ان يحصل ضرر في
متصور وتقدم تصور او يتصور ولا يكون حاصله في خبر ان الاشكال في الحصول
والخبر عن الزهر وفي هذه الاشكال هو ان يحصل قوله او تقدم فعلا ما ضابطا
على قوله لا يلزم ليظهر الاشكال في الجانبين لما وفت ان ما يتصور في الخبر من الاشكال في الجانبين
لا يتصور في العلم ولا لما قال اخر ان المراد هو ان تقدم التصور على الحصول فيه وفي غيره
بيان للتفريق لما وفت من امتناع تقدم التصور على الحصول في العلم واما قوله لا يتصور
على قوله تصور كما وفت اولاد فيه تعسف اما اولها فيكون اللزوم على معنى ماله التبعية ليعمل
التقدم فيما للتقدم واما الثاني فلان كل واحد من التبعية والتقدم يقتضي التفريق فلا يجمع الزيادة
وهذه التوجيه بهم خلافة في قوله اما الاول فلان اللزوم لم يحصل على معنى ماله التبعية والركان
قوله المحقق حتى يقع تصور حصوله عند غيره فغيره لكون المعنى في ترتيب حصول امر تصور
حتى يقع تصور حصوله على المعنى المتعارف وقد امر به لعل التبعية بقرينة كون المقاب
التقدم وقوله المحقق حتى يقع اشعاره بذلك كانه قبل لا يلزم من حصول امر اخر تصور او
تقدم تصور واما الثاني فلان كل واحد مما يقتضي التفريق في الجملة وللصور اثبات التفريق فادرجه
اشكالا على ان الإبهام الذي لا اصل له غير ظاهر فظهر انه لا تعسف ولهم في معنى الشرح
من البعض فان رواية المصدر تقتضي الى التعسف ورواية النفع المضاف تقتضي الى البطالة
والرد الاول من الشافعي فاصح قول الناضل الإبهام انه غير لزوم التصور على نحوه لبيان
قوله او تقدم ويتجاوب طرفا الكلام مع المحافظة على تفسير العرض من بعد هذا اذا فرغنا
من صفة المصدر فيكون مرادنا عطفنا على ما يلزم وهو تصور ولا مشكوك ان فيه استمرارا
اذ يكون في اثبات التفريق ان يقال لا يلزم من حصول امر تصور ويجوز اللزوم على امتناع الاشكال
مطلقا من غير ان يثبت اللزوم بكونه متاخر عن تحققه فالوجه ان يترأف تقدم بالفتح
على صفة المضاف على ما هو اكثر من التسليم ليكون عطفه عطفنا على قوله لا يلزم ويكون جوابا

معلوم

اخر

اخرى لا يمتنع الاشكال حصوله من تصور فيقارن وان يضارب ما قدم تصور الشيء على حصوله
كما ان يكتب التهمة في فانه يتصور اولاد وحيث لا عليه ثم يحصل فيستفاد ان اولاد الخلق متفريقين
لا يلزم من كون احد هاهنا ويراك الا ان كان كذلك والى هذه التوجيه اشار بقوله وسبب في الخبر
ما اذا عطفنا الى هذه الموضع فتفكر واما المحاجة في قوله وكان الاستدلال بقوله هذه الواجبة في خبر
الاول ان الشارح لم ينع من الشرعها وهو معظم قوله او تقدم على التاكيد فانه يعجز عن التبرع
بما تقدم في اول الكتاب فان صحت نه على ان المقام كان ملتبسا على الحق ايضا ويكون
من قبيل ما قاله الخبر فيما سبق من ادب الشارح في هذه الكتاب مسوقا للحكمة
مضان اللبس على وجه الإبهام والاعتراض عن التصريح بالمرام والربط في ان يكون مراد
المحقق الاشارة الى تقييم الشيخ عبارة في بحث الخبر ايماء الى التفرقة بين العلم والخبر بان
الاشكال بين التصور والحصول من الطرفين متصور في الخبر دون العلم على ما سبق تحقيقه ان حصوله
لا يتفكر عن تصور هذا اما فيسرى في هذه المقام بعون الملك العلوي قال الشيخ ثم نقول
لو كان مراد بالكاذب بسيطا اذ هو معناه ويلزم ان يكون كل معنى علميا **قوله** اراد بالسيطة
البيطة عقلا كما ذكره المحقق لكن معنى البيطة عقلا ان لا يكون مركبا من الجنس والفصل
لانهما الاجزاء العقلية ويكون عدم تركه منهما الغاية عنه من حيث لا يتصور ان يراه تحت
ذاتي اعم كالوجود والشيء وسبب في تحقير مراد المعنى بحيث لا يكون مخالفا لمراد القدم
بل يكون تحقيرا له فلا يتفكر **قوله** **عطف** واما الثانية فلان حصول المعنى ذاتي للعلم
اذ لو رفع عن الذهن لارتفع ماهيته العلم عنه ضرورة والمغرض ان لا ذاتي له غيره
لباطلة فيكون ذلك تمام حقيقة فيلزم من حقيقة تحقيره الى اخره **قوله** **الناضل**
الشريف وبيان الملازمة الثانية ان حصول المعنى على المعنى الحاصل ذاتي للعلم اذ لو
رفع مفهوم المعنى عن الذهن لارتفع ماهيته العلم عنه لانه على معنى ان هناك رفعين بوجه
احدهما الاخر اذ يستلزمه فاشيئا منها لا يدل على كونه ذاتيا بل على ان المراد الرفع الاول
هو الثاني بعينه كما سيأتي في تعريف الذات فيكون ذاتي له اي غير خارج عنه بل تمام حقيقة
واما بطون اللزوم احتياطي النتيجة فلان المعنى الحاصل قد يكون ظاهرا وقلبه او غيرهما

مبدأ

اذ لا يرددها **قال** ان في المعنى ما هو حاصل للمنة العاقلة وان لم يكن جازما فيكون بالنسبة
 تناول الشياء وسائر عقائدها وان معبره في العرض كما هو المشهور دخل فيه
 من السواد والياض ايضا وعلى التقادير يرد ان لا سلم ان ارتفاع المعنى غير لارتفاع ماهية
 العلم او موجب له غاية انه ينكره وسبب انك ايضا ما يرد على اصطلاح المصنف
قوله المعاني الاربعة ان ما لا يليق ان يذكر في هذه المقام بل المراد الاول كما هو
 المفهوم من تقرير الحق والمناصب لبحث العلم وضع كون ارتفاعه غير ارتفاع ماهية العلم
 فكما ان حقيقة شئ ما كون ارتفاع اللون غير ارتفاع ماهية السواد بل مثل هذه المنهج
 يجري في كل ما سلم ذاتية كالحجر والناضج ونحوهما وقد تقرر انهم يعقبون ما قرب
 الاشياء الى ماهية يجعلها العام منها والخاص وهذا وان اختلفا في اصطلاح
 يعقبوننا من الدليل **قال** واصح المجهود صفة توجب تجميع الاربعة التفسير
ابو ان يربط ليس على ظاهره لانه مخالف للمذهب بل المعنى انه صفة تستعقب بخلاف
 اصطلاحه استغناء عما يقال الشيخ واعترض بالعلوم العادية فانها تستلزم جواز التفسير
 عقلا **وقال** **الحنف** واعترض على هذه الحجة بالعلم بالامور العادية ككون الحجر من اذنه علم و
 يحتو التفسير **قوله** ان قيل ما فائدة عدول الحق عن قول الشيخ جواز التفسير عقلا
 الى اصطلاحه التفسير قلنا التفسير على ان المراد به هذا الوجه الافتراض على ظاهر الحجة **قال**
 الحق واجاب بالمنع واستدل بان الشئ يمتنع ان يكون في الزمان الواحد مجرا ذهابا
 بالضرورة **قوله** معي كانه قاله لا سلم ان العلوم العادية تحتل التفسير كمنه والجمل
 اذا علم بالعادة الى اخره **قال** **الحنف** وفي اصطلاح التفسير في نفس الامر في جميع العلوم
 فم ان تحتل التفسير معنى انه لو قدر بذكره فقفه لم يلزم منه غلظ لثقه وذلك لا يرد
 الاصطلاح **قوله** اعلم ان لفظ الاصطلاح يستعمل في معنيين احدهما ان يرد العلم بمعنى
 عدم جرمه كما سباني والثاني تجوز العلم بمعنى ملاحظة كونه معارفا يمكنه بالاستكان
 الخاص والمشي في التعريف وفي قوله وفي اصطلاح التفسير هو الاول والآخر اعني على التثنية
 وهو المشتبه قوله نعم تحتل التفسير ثم ان قوله في نفس الامر في جميع العلوم لا اصطلاح التفسير

اذ لا

اذ لا يرددها **قال** ان في المعنى ما هو حاصل للمنة العاقلة وان لم يكن جازما فيكون بالنسبة
 تناول الشياء وسائر عقائدها وان معبره في العرض كما هو المشهور دخل فيه
 من السواد والياض ايضا وعلى التقادير يرد ان لا سلم ان ارتفاع المعنى غير لارتفاع ماهية
 العلم او موجب له غاية انه ينكره وسبب انك ايضا ما يرد على اصطلاح المصنف
قوله المعاني الاربعة ان ما لا يليق ان يذكر في هذه المقام بل المراد الاول كما هو
 المفهوم من تقرير الحق والمناصب لبحث العلم وضع كون ارتفاعه غير ارتفاع ماهية العلم
 فكما ان حقيقة شئ ما كون ارتفاع اللون غير ارتفاع ماهية السواد بل مثل هذه المنهج
 يجري في كل ما سلم ذاتية كالحجر والناضج ونحوهما وقد تقرر انهم يعقبون ما قرب
 الاشياء الى ماهية يجعلها العام منها والخاص وهذا وان اختلفا في اصطلاح
 يعقبوننا من الدليل **قال** واصح المجهود صفة توجب تجميع الاربعة التفسير
ابو ان يربط ليس على ظاهره لانه مخالف للمذهب بل المعنى انه صفة تستعقب بخلاف
 اصطلاحه استغناء عما يقال الشيخ واعترض بالعلوم العادية فانها تستلزم جواز التفسير
 عقلا **وقال** **الحنف** واعترض على هذه الحجة بالعلم بالامور العادية ككون الحجر من اذنه علم و
 يحتو التفسير **قوله** ان قيل ما فائدة عدول الحق عن قول الشيخ جواز التفسير عقلا
 الى اصطلاحه التفسير قلنا التفسير على ان المراد به هذا الوجه الافتراض على ظاهر الحجة **قال**
 الحق واجاب بالمنع واستدل بان الشئ يمتنع ان يكون في الزمان الواحد مجرا ذهابا
 بالضرورة **قوله** معي كانه قاله لا سلم ان العلوم العادية تحتل التفسير كمنه والجمل
 اذا علم بالعادة الى اخره **قال** **الحنف** وفي اصطلاح التفسير في نفس الامر في جميع العلوم
 فم ان تحتل التفسير معنى انه لو قدر بذكره فقفه لم يلزم منه غلظ لثقه وذلك لا يرد
 الاصطلاح **قوله** اعلم ان لفظ الاصطلاح يستعمل في معنيين احدهما ان يرد العلم بمعنى
 عدم جرمه كما سباني والثاني تجوز العلم بمعنى ملاحظة كونه معارفا يمكنه بالاستكان
 الخاص والمشي في التعريف وفي قوله وفي اصطلاح التفسير هو الاول والآخر اعني على التثنية
 وهو المشتبه قوله نعم تحتل التفسير ثم ان قوله في نفس الامر في جميع العلوم لا اصطلاح التفسير

ينصرون

المعنى في الاربعة اعني في الاربعة
 المذكورة بقرينة قوله لا يستلزم ان يكون
 لا يلزم وهذا القول استلزامه هو
 اي ان الاصطلاح

الى التبيين لكن اريد به متعلقه بغير ان النية في القضية هي الارباعات والنق
وكل واحد منها يقتضي الاخر ومتعلقه الطرفان وهو لا يقتضي اقتضى التبيين عنه المحرر اصل
لذلك الحال المحرر ولان المال لا يستاد الى موجب لكن يلزم منه ان لا يكون الحكم
علما وموجب العلم وانزه فليتنامل **قال المحقق** ان قلت زيدا قائم وليس بقائم
وقال تقي الدين لما فرغ من تحصيل العلم اشار الى قسم يعرف منه الظن
واخره **اقر** التبادر في ظاهر العبارة ان يكون العلم الحاصل من التقسيم
هو المعروف بغيره وليس كذلك بل المعروف اعم منه فالاول ان يقول حار في
تحصيل العلم بالعلم الذي ذكره تقريبا يعرف منه العلم بالمعنى الاخص والظن بالعلم
قال المحقق قد ذكرت حكما وهو الذكر الحكيم وهو يبين عن امره فيكون ثابتا
او غير وهو ما عنه الذكر الحكيم وربما يسمى الذكر النسب وله يقتضي فلا اثبات للنق
ولكن اثباته ولذا في بعض النسخ متعلق بغيره **قال تقي الدين** الشريفي
قد ذكرت حكما هذه اللفظ وانما يسمى به لانه عليه او قد ذكرت به
اللفظ حكما وعلى هذه التسمية اللفظ بالذكر الحكيم ظاهرة لكونه ذكرا مستبدا الى حكم
من حيث لانه عليه والضمير في قوله وهو الذكر الحكيم راجع الى المثال لا الحكم واما
على الاول فلا تناسب الى من له ايضا او الى الحكم الذي هو اللفظ فيكون نسبة لادراك
الله والضمير المذكور راجع الى الحكم **قال المحقق** في بحث لان الحكم اذا كان عبارة عن هذا
اللفظ كان الحق اذا قلت زيدا قائم او ليس بقائم فقلت زيدا قائم وليس بقائم
وفساده لا يخفى ولا يدعي الفرق بين القول والذكر لم يسمع بل هذا العبارة مع ان
يقال هذه الذكر الحكيم او غير ذلك واما بان الكلام فلا يخفى ما فيه من فتنات
بارده. وعن الاوقاف السليمة شاردة. قال الصواب ان المراد بالحكم ههنا الحكم
اللفظي الذي يعبر عنه الحق العربي بالاسناد وفسرناه بضم كانه الى اخره
يبحث فيه الحكم بان مفهوم اعم منها ثابت لمفهوم الاخرى ومتى عنه وبما عنه الذكر الحكيم
ربط المحكوم به بالحكم عليه سواء كان بغيره الا انهم اوشكوا في ههنا ان الحكم

اللفظي

اللفظي ناشئة من العلم واما لكونه منكرا فباعتبار الطرفين مع اعتبار الرباط والادوار
حق لو قلنا لم يرد به الاستناد ويقتضي ان يكون هذا هو المراد من قول المحرر والشارح
المحقق فسر الذكر الحكيم بالمعقول اذ هو الذي يبنى عنه الذكر فان قيل فسر الاستناد
بما ذكره بل على ان التجريب ان يكون حار ما قلنا الدلالة القطعية ممنوعة والظاهر غير
ضارخ فانهم مرهوا بان العلم في قولهم قصه الخبر غير اعادة المحاط به للحكم
اما الحكم او كونه عالما به ليس بمعنى الاعتقاد المجازم بل حصول صورة الحكم في ذهنه سواء
بان بالظن او بالشك او بالوهم او بالكدب المحض والفاضل الشرف معروف به حيث
قال بعده ولا يجيب ذلك ان يكون في نفسه ايقاعها وانتهى اليها الى ان قال
لما لم يتخلل مدلولات اللفظ عنها **قال الفاضل الشريفي** وهو ان الذكر الحكيم يعني
في امره نقلا من مورد اثبات او في سواء نعاونه اعمها على التعيين اوله
ان لا يريد قوله من مورد اثبات او في اثبات الارباعات والفق على معانيها الظاهر ثم قد
مضاف ليصلح ان يكون مقصدا للاقسام التي منها الشك والوهم بل تفسير الارباعات
والتي اجتهت اعم بالمراد على ان يراد بالواقع في عبارة الشرح للورد بمعنى الشبهة وبما ان
المورد للفق الظاهر كناية لخطية قوله وانما فسرناه بذلك حيث لم يقبل اطلاقه في المضاف
وقوله ليعني النسبة التي هي مورد ههنا وهو الذي اراد التوجيه بقوله وغاية ما يمكن في
التكليف انه اراد حضور النسبة ليعني حيث معناه بل حيث دفعها ولادفعها الى الخرم
او الاجمان او التساوي او المروحية فظهر انه لو قال من مورد ايجاب او سلب لكان اظهر
واحسن **قال الشيخ** وقد علم به لك ههنا **قال المحقق** ثم ذكر انه قد علم به التقسيم
مورد ههنا في قوله اعم من الظن والعلم وقبيلهما بان يقال العلم ما عنه الذكر الحكيم
الذي لا يقتضي متعلقه التقييد بوجه الى اخره **وقال** ثم في هذه العبارة
في الشرح اشعار بان الذكر غير مرص في عنق وبيانه ههنا ان العلم بما به الاستناد
وبما به الاستناد انما يستلزم العلم بالحق لولا ان ما به الرتبة انما لا يرد في ظاهر الشرح
لجميع اخر لا ما يقتضي به لكنه ليس كذلك لكون العلم وقبيلانه كما عرفت **وقال الشيخ**

قال القاضي البيضاوي هذا التاميم ان العلم هو العلم بالشيء والشيء هو العلم بالعلم
 والمعرفة والعلم بشيء وبشيء نفسه واما **قال المحقق** العلم هو ان ضربا يتحقق بالعلم
 وبشيء بعضهم تصور وبعضهم معرفة وفردا يتعلق بالنسبة اي يحصل لها اسم يسمى بعضهم
 تصور وبعضهم علم فبعضهم هذا الفرد بالعلم بالاشياء او بالعلم وقوله ضربا انما هو
 الى انهما نوعان معا فبعض ان نوع قد يتعلق بالفرد كما يتعلق بالنسبة ونوعا يتعلق بالاشياء
 يد تصور النسبة عليه **وقال الفاضل الشريفي** قوله اي يحصل لها في هذا الفرد لا يتعلق بال
 حصول النسبة الثانية او لا يحصل لها بخلاف الاول فيكون يتعلق بالفرد وبالنسبة
 فكان قيل علم مفرد وعلم يحصل من نسبة ولا يحصل لها فيه فبعض ما لا يشتمل على نسبة وما فيه
 نسبة فبعضه او انما نسبة او غير نسبة لم ير عليها احد طرفيها بعينه فاما ان كل منهما تصور
اقول فيجب ان المراد بالفرد لو كان ماعدا حصولها او لا حصولها ليدخل فيه ما ذكره المحقق
 التعرض للنسبة مشوا في قوله يتعلق بالفرد والنسبة وفي قول المحقق نوع قد يتعلق
 بالفرد كما يتعلق بالنسبة بل هي العبارة ان يقال ^{ويشتمل} بالمراد المتناول لما هو
 حصول النسبة ولا حصولها واعلم ان قدر المحقق ايضا في هل عبارة الكتاب
 لا يعني من اختلاف واضطراب اما اولها فلا بد ان يرفع اعتراضه بعض الشراح بان
 العلم المتعلق بنسبة القيام الى غيره ليس نفسه بقابل هو تصور في النسبة على
 حصولها فافهم انما هو الثاني بالقدرة وخرج من تصور النسبة لكنه لم يفرق بين
 الاول نحوها عن الفرد والاولى قال قد يتعلق بالفرد كما يتعلق بالنسبة فليزم ان يكون واسطة
 بينهما وان كان مراده انما هو العلم بالفرد بان يجعله شاملا لم يتعلق بالنسبة ايضا كما
 يدل عليه قوله نوع قد يتعلق بالفرد كما يتعلق بالنسبة فيا لها عبارة للثاني اذ في يحتاج
 الى جعل العلم الاول شاملا لغير المذكور بالافترقة وهو الثاني على المدة كمر بارادة
 الغرض وهما لا يخفى واما ثانيا فلا بد من حصول بالظهور في نفسه ومع ذلك دل على
 اختصاص التصديق بجانب اليجاب وله الاجابة الى ضم اللاحصول اليه وان دفع
 هذا من المحقق يجعل النسبة اعم من الثبوتية والسلبية وجعل العلم يحصل لها بعينه العلم

العلم

لمع

بالعلم

كسر

قال القاضي البيضاوي هذا التاميم ان العلم هو العلم بالشيء والشيء هو العلم بالعلم
 والمعرفة والعلم بشيء وبشيء نفسه واما **قال المحقق** العلم هو ان ضربا يتحقق بالعلم
 وبشيء بعضهم تصور وبعضهم معرفة وفردا يتعلق بالنسبة اي يحصل لها اسم يسمى بعضهم
 تصور وبعضهم علم فبعضهم هذا الفرد بالعلم بالاشياء او بالعلم وقوله ضربا انما هو
 الى انهما نوعان معا فبعض ان نوع قد يتعلق بالفرد كما يتعلق بالنسبة ونوعا يتعلق بالاشياء
 يد تصور النسبة عليه **وقال الفاضل الشريفي** قوله اي يحصل لها في هذا الفرد لا يتعلق بال
 حصول النسبة الثانية او لا يحصل لها بخلاف الاول فيكون يتعلق بالفرد وبالنسبة
 فكان قيل علم مفرد وعلم يحصل من نسبة ولا يحصل لها فيه فبعض ما لا يشتمل على نسبة وما فيه
 نسبة فبعضه او انما نسبة او غير نسبة لم ير عليها احد طرفيها بعينه فاما ان كل منهما تصور
اقول فيجب ان المراد بالفرد لو كان ماعدا حصولها او لا حصولها ليدخل فيه ما ذكره المحقق
 التعرض للنسبة مشوا في قوله يتعلق بالفرد والنسبة وفي قول المحقق نوع قد يتعلق
 بالفرد كما يتعلق بالنسبة بل هي العبارة ان يقال ^{ويشتمل} بالمراد المتناول لما هو
 حصول النسبة ولا حصولها واعلم ان قدر المحقق ايضا في هل عبارة الكتاب
 لا يعني من اختلاف واضطراب اما اولها فلا بد ان يرفع اعتراضه بعض الشراح بان
 العلم المتعلق بنسبة القيام الى غيره ليس نفسه بقابل هو تصور في النسبة على
 حصولها فافهم انما هو الثاني بالقدرة وخرج من تصور النسبة لكنه لم يفرق بين
 الاول نحوها عن الفرد والاولى قال قد يتعلق بالفرد كما يتعلق بالنسبة فليزم ان يكون واسطة
 بينهما وان كان مراده انما هو العلم بالفرد بان يجعله شاملا لم يتعلق بالنسبة ايضا كما
 يدل عليه قوله نوع قد يتعلق بالفرد كما يتعلق بالنسبة فيا لها عبارة للثاني اذ في يحتاج
 الى جعل العلم الاول شاملا لغير المذكور بالافترقة وهو الثاني على المدة كمر بارادة
 الغرض وهما لا يخفى واما ثانيا فلا بد من حصول بالظهور في نفسه ومع ذلك دل على
 اختصاص التصديق بجانب اليجاب وله الاجابة الى ضم اللاحصول اليه وان دفع
 هذا من المحقق يجعل النسبة اعم من الثبوتية والسلبية وجعل العلم يحصل لها بعينه العلم

٢١

بأنها ثابتة أو منفية بحججها في العلم بالظلال كان منهم الذي ذهب إلى اشتراطها
فألوهية أن العلم بالظلال لا يثبت على أدراك أنها واقعة أو ليست بواقعة
كما هو المشهور بين الجمهور فيمنع الثالث كانت البراهين ظروبية ولا اختلال
كلها ضرورية ومطلوبة فالظهور الضروري ما لا يقف عليه تصور يتوقف عليه العلم
التركيبية في مقامه كالوجود والشيء والمطلوب بخلافه أي يطلب مفرداته بجميع
والصدق الضرورية ما لا يقف عليه تصور يتوقف عليه والمطلوب بخلافه أي يطلب
إليه دليل **وقال المحقق** الظهور الضروري ما لا يقف عليه تصور مقتضى ما يطبق إلى لا يقف
حقيقة عليه وهو الذي يتعلق بمفرد كالوجود والشيء فلا يطلب به إذا لا حد له فانه
فيميز الأمر المفرد لا الأمر والمطلوب بخلافه وهو ما كان متعلقا بركب أي يطلب مفرداته
تتوقف عليه وذلك لاحتياج اثنين أن كل ركن مكتوب بالحد والاشياء في البسيط
لذلك وهذا ما وعدنا في بيان أن البسيط هو معنى الضرورية والصدق يقيد به
ما لا يقف عليه تصور يتوقف عليه وهو دليله وظالمة النظر والبراهين أن يقف عليه
يتوقف عليه ضرورية أي أن أو نظريا والمطلوب بخلافه أي يقف عليه تصور يتوقف عليه
وهو دليله في طلب الدليل **والعلم** أنه لا يلزم من توقف الظهور على تصور مفرداته
أن يطلب بل قد يكون حاصلة في غير سيق طلب **نظر أقول** اعلم أن هذه الموضع
من معضلات هذه المحققة بحيث اعين كل من تأمل فيه ونظر حتى توهم أن ما فاده
الشيء مما لا كلام الجمهور واصطلاح جديد غير الاصطلاح المشهور فلابد من
الظلالهم وقد قيل شريف في بيان رأيهم لكن توهمه بحيث لا يتيقن في ذلك
ماية هم فيه من الاختلال. موقوف على مقدمة مسلمة مقبولة. مطابقة لأصول وقوله
معتقوله منها أن الظلال على الذاتيات في غاية العسر كاسبق ومنها أن الضرورية
بالدليل فنف على ركب والمطلوب الذي هو النظر ما لا يتوقف عليه والنظر يقيد له
معلومة للتأدي الجوهري ومنها أن المصغرة في الشيء ضرورية أو مطلوبة بالصالح
بكنه حقيقة لعدم انضباط الوجه ولهذا اعتبر كنه حقيقة الوجود ونحوه

من

من ادعى به اهتياها إذا قرنها فاعلم أن ههنا أمرين الأول انقصور وهو ما ضروري
أو مطلوب والضروري منه ما لا يتوقف على ترتيب الجنس والنسب لسا طنه عقلا
بغير عدم تركبه في الجنس والفصل لا يحصر الجزاء الغنى فيهما وذلك لغاية عروسه
بحيث لا يرجع ذاتي أهم منه ليندرج تحته كالوجود والشيء ونحوهما من الأمور التي في غاية
العزم والمطلوب منه ما يتوقف على ترتيبها فانك عرفت أن الظلال على الذاتيات
في غاية العسر وأدنى مرتبة العسر التوقف على النظر وجده الواصل عليها بالنظر لا بد
في نظر آخر وهو ترتيبها المنفصل لا تصور المحمود فانه في مقام المحقق أنه لا يلزم توقف
الظهور على تصور مفرداته أن يطلب بل قد يكون حاصلة في غير سيق طلب ونظر
واضح ما ذكره المحققون في توجيهه لا سيما ما قاله الفاضل الزهري أن المصغرة كانت
الجمهور في تفسير الظهور الضروري والمطلوب حيث قال الضرورية منه ما لا يتوقف
على تصور أصلا والمطلوب ما يتوقف عليه فانه لا يمكن كل تصور ركن مطلقا كالتصور
الاشياء فتعلم مع أن كل واحد من الناس حتى من لا يقف على الاكتساب يصعد في الشيء
أما أن يكون موجودا وأما أن يكون معدوما وهو متوقف على تصور الاشياء وهذا بناء
منه على أن توقف الظهور على الأمر يقتضي طلب الظهور الموقوف عليه فانه ليس كذلك
لأنه إذا كان يكون الموقوف عليه حاصلا من غير سيق طلب ونظر كما في الاثنين فلا يلزم
كون كل ركب مطلقا بالحد والآخر الثاني التصديق وهو أيضا ما ضروري أو مطلوب
والضروري منه ما لا يتوقف على دليل والمطلوب ما يتوقف عليه كما هو رأي الجمهور
وتراد الشيء فان قوله أي يطلب بالدليل بيان أن مراده بالتوقف في تعريف التصديق
الضروري وتعريف المطلوب التوقف بالاستدلال كما أن قوله أي يطلب مفرداته فيجهد
بيان أن المراد بالتوقف في التعريفين التوقف التقديدي إذ ليس في ذاته التفسير في هذا
المقهر ولم سلم تفسير أحد المتقابلين شيئا تقريبا للتعادل الآخر فثبت أن هذه أقوال
المحقق في الظهور الضروري فلا يطلب به إذا لا حد له لذكر الطلب بأحد في مقابله وقال
ههنا في التصديق الضروري يقف عليه تصور يتوقف عليه ودليله لذكر الدليل في مقابله

يعرف ان اللفظ لا ياتي فاضا عن غيره بل هو في نفسه وهذا اللفظ وتارة يركب لا يقصد به
تفصيله بل تعيين المجموع من حيث هو فهو في حكمه فيوصف بالتم اذ يتبعوا اما التفرقة التي
سواء كان في اللفظ او في المعنى منه يحصل صريح المفردات الاصطلاحية وفيها
من الماهيات الاعتبارية فينبغي في القول الشارح المخصوص بالنسبة الى المكتبة هذا
او رسالته في ذاتيات مفردات الرسم او عنه بالضرورة بخلاف اللفظ الذي يجري في البهائم
وقد اشار بعض المحققين الى الفرق وان احدها يناسب المباحث اللغوية والآخر المطالب
العلمية ونقول عنه انه قال هو العلامة الطوسية حيث قال في شرح كلام الرئيس في طلب
بما تمام ما هيته كالتالي وقد يطلب به ماهية مفرد الاسم المستعمل انما يطلب به مفهوم الاسم لانه السوال في اللفظ
اللفظي هو السال عن تفصيل ما دل عليه الاسم اجمالا ثم قال في فن قال المحققون عنه
المحققين هو ان يفهم بيان ما تعقله الواضع فوضع الاسم بارادة سواء كان باللفظ او
او بالواقع او بالاعتقالات حتى انما يتألف اول اللفظ من المثلث شكل يحيط بثلاثة اضلاع
تقريب السوي ثم بعد ما تبين وجوده يميز بعينه هذا حقيقيا لم يبق بينهما وانما اتى عليه
من عدم التمييز بالصناعة وقلة التمييز ففانصت النظم والفرق اربع اقسام اولها هو الاسم
في مقام اللفظ **الاسم** يريد به اللفظ في الخبر لكنه مردود لان هذا امر في مداه
النقل عن اهل العرف لا الاستعمال منهم وقد اعترف قسم بالاستعمال النظم الاسمي في مقام
اللفظ وهو كاف في رعا افعاله من التباين بينهما ومع ذلك استلزم على التفرقة بان
كلام قال عنها عدم تعرضه لللفظ والاسمي بل المبادى من ظاهره ان الاسم قسمان
قسم يدل على المعنى التقريدي وقسم يدل على تفصيل ما دل عليه الاسم اجمالا وهو لا ينافي ان يكون
اللفظ ايضا كذا لا ولا يكون بينهما تفرقة يريده ما ذكره الفاضل الزمخشري ان اهل الكلام عند
توزيع اللفظ في اللفظية واللفظية اصطلاحات غير متساوية سواء عرف باللفظ
او بالواقع او بالاعتقالات وقد ذكر الفاضل التقدير في شرح المطالع في بحث التعريفات ما
يدل على ما ذكرنا وان قال كلام العلامة الطوسية في بعض الوجوه فتدبر **قال** في شرح
الجميع الاطراد والرفع كما سري اذا وجه وجهه واذا اتفق اتفق **وقال** اعترق اللفظ كما

من اللفظيات

هو انه كلما وجه المحمودة وجه المحمودة فلما اتفق المحمودة **وقال** في شرح
العكس بانه كلما وجه المحمودة وجه المحمودة فلو اتفق لفرق بين فقال في الانسان ناطق
وبالعكس وكل انسان حيوان ولا عكس ثم قولنا فلما اتفق المحمودة المحمودة عكس
فتبين لهذا العكس العرفي بخلاف ما عليه ظاهر كلام المتن فان ليس عكس يجب
العرف ولا يجب العرف المنطقي **وقال** الفاضل الشريف لما في الاطراد باللفظ ان المحمودة
المحمودة وكلها كان اللفظ كما سري عكس عن استلزام المحمودة كلفظ عرفا واصطلاحا
ايضا لصدق مدح عليه وحيث كان صدق عكس الموصية الكلية كليا محمودة ما
بمادة المساواة وحيثما اشار الى لفظ المحمودة والثاني على ما هو في صانعهم
وتكسما المحمودة انكسار هو عكس فتبين له بالضرورة فاقامه مقامة ونقل عنه انه
قال رد على من قال هذا عكس يجب العرف حيث يقال كل انسان ناطق وبالعكس
وكل انسان حيوان ولا عكس واما ما ذكره المتن ليس عكس الاطراد كلفظ لا يعلم
اصطلاح المنطق بل هو عكس فتبين للعكس العرفي **قال** يريد بهما الرد على الفخر
لكن ما ردد ان اما الاول فلان النظم لم ينفو صحة العكس اصطلاحا ليشوبه
عليه ما ذكر في سكت عنه بناء على ان اهل الاصطلاح مرموا بعدم اعتداده هذه
العكس حيث قالوا اما الموصية كلفظة كانت لوجوهية فلا يعكس كلية لا احتمال كونه
المحمودة من الموضوع ولما لاحظت هذه المعنى هي هنا قال فيما بعده ولا يجب المنطق فلا
وجه للمناقشة فيه ما ذكره اما الثاني فنشأ الغفلة عن الظاهر فان قوله ظاهر
كلام المتن اشار الى انه يحتاج الى الصرف عن ظاهره كما فعل المحقق حيث اعتبر
اقامة اللازم مقام المأمور فتدبر ولا تغفل **قال** المحقق الذاتي ما لا يتصور فيهم
الذات قبل فهمه فلو قد رعد في العقل لا يرتفع الذات **قال** في شرح اللفظ
المعنى للفاعل من تصور الشيء صاذا صرح اي لا يمكن او المعنى للمفعول بمعنى لا يعقل ولا
يعقل يعقل العقل ان يفهم الذات قبل فهمه **وقال** الفاضل الشريف في الحواشي
قد جعل لا يتصور على الوجهين بمعنى لا يمكن وهو وان كان مستقلا كما بان في لكن الشارح

كلامه

لم يفسد ههنا فانه فالاول انما هو على ما هو عليه في الحقيقة ذلك التقدير
ولكن قد مر في السابق بقوله فلو قدر ان قول الادوية لبقائه على معناه وحول النفي على استحالة
ذلك التقدير لزم الحال هو فهم الذات كادون تصور فهم الذات بل فهم الذات وقد اعترف
نفسه بهذا المعنى حيث قال فان قلت قد فكما على هذه الصورة باستحالة التهاه الذي فلا بد
ان يكون حاصله فيه احيى بان الحاصل هو صورة هذه الصورة لانفسها **قال الفاضل**
الشرقي وما عده ما قبل من ان الجوز لا يمكن قومه ارتفاعه مع بقاء الماهية بخلاف
الوازم اذ قد منعه تصور ارتفاعه مع بقاءها واعتبر ذلك في التلاوة اذ يتبع فهم
ارتفاع الوحد وهذا خارجا مع بقاء ما فيها هناك ولا يتبع تصور ارتفاعه الزمنية
مع بقاءها وان امتنع تحقق التلاوة فيها منتهكة عنها فالحال هنا هو المتصور دون التصور
واما الجوز لا يمكن حال **قول** به الما فانه من منع الشكال بمراد قول المستحق ان فرض
اشتراك الجزئي الحقيقي بين كثيرين فرض محال بالتمهيد وفرض اشتراك الاشياء متعارض
محال بالضافته وهو ان الزم لا يتصور ان يكون محالوا كما ان العقل ان يفرض الاشياء
صادق على الاشياء وان كان محالوا فكذلك ان يفرض الجزئي شتر كما بين كثيرين فيتمت
ان يكون الزمنية بمراد مثلا بعد من الاستحالة لوجوده وعدم الاشياء ووجه الارتفاع
ان المراد بالعرض ههنا التصور والعقل كما في قومه الجوز الذي لا يتجزى لا يقبله القسم لا
كسر اولاد وهو لا يزاد ان التشخص هو من الشخص وله الارتفاع التجدد كما سبقت
فعل هذه الملائمة يتبع تصور الجزئي شتر كما بالضرورة لارتفاعه تصور الكلية ونحوه
ثم قال الفاضل الشريف وعلى هذا معناه ان الذات لا يمكن ان تصور كونه الذات مع
القول يعني على تقدير ان يكون الذاتي التعريف هو الذات المأخوذة في تعريف الحق الحقيقي
معنى تعريف الذات لا يمكن ان تصور كونه الذات مع بقاءها اصلها بالكنه والبركة العلم
هو به منزهة ما اصلها فان اجزاء الحق الحقيقي لا يمكن الا محولات وانما خبر بان
قوله لا يمكن ان تصور في قول باستحالة تصور الزم كما سبق وقد عرفت فساد ثم
قال وبه قوله الذات **قول** ان قبل الذات كيف يحل ويحل يتنفس التقاير قلنا المراد بالذات

بل فهم الذات

ههنا

للتفصيل



الحق

الحق الذي لا يمتنع ان يحل على المحدود وان لم يقصده حال التعريف فليست
قال النجاشي هذا التعريف شاملا لما يمكن فهمه مع فهم الذات كما مضى **وقال الفاضل الشريف**
حيث اعني ان الذاتي محمول على الذات ولحد المتضامين لا يجوز على الاخر **قول** قبله الفاضل الشريف
وشاء العقلة عن الظاهر فان النجاشي انما قال ظاهر هذا التعريف لانه اذا عرفت من ظاهره
اخره بالوصول المحل لم يرد شيئا **وقال الفاضل الشريف** بما عده لما كان معنى اللزومية
ان صدق الثاني لانه لا يرد صدق المقدم اقم لفظ قد رخصنا بالصدور ودفعنا ما تهم
بعضهم من ان صدق لانه لا يرد صدق المقدم في نفس الامر فيكون صادقا قطعا **القول** قبله
الفاضل الشريف وشاء العقلة عن الاظهر فان النجاشي انما قال الاظهر اشار الى ان
الظاهر في التوجيه احد الامرين اما هو التقدير على التصور كما ذكر الفاضل الشريف
فان تصور عدم الذات في تصور لعدم الذات او التصريح بالمقصود ودفع التوهم كما ذكر
الحبيب **قال عفيف** ومن اجراءه لا يعقل الذات قبل فهم الذاتي **وقال الفاضل الشريف**
لانه ان لم يكن تصور الذات قبل فهم الذاتي في الاول ان لا يمكن تعديها قبل فهم
القول احد النظمين من التعقود والتصور زائد لما عرفت من امكان تصور الذات
قبل فهم الذاتي وانما المتشعب تصور الذات قبل تصور الذاتي **قال الفاضل الشريف** واما غيره
فيتعد لجواز تعدد الوازم والاسماء المشهورة **القول** بعدد الوازم اشار
الى تعدد الحد الرسمي وتعدد الاسماء المشهورة اشار الى تعدد الحد اللفظي ولم
يفرض تعدد الحد الناقص مع ثبوته كحاشية كنه بيان ظلال الصريح انك لا ممانعة
هناك فاسد السواد للسواد ليس بعلة اصلا وكذا اللونية لتقدمها عليه **قول** يعني ان
ان السواد ليس بعلة للسواد لارتفاعه تقدم الشئ على نفسه وللجزء الذي هو اللونية
لاقتناع قدم الكليات جزئية وانما لم يتصر خارجا مع امتناع ان يعلم به ايضا لان المقصود
غيره عن العرض وما ذكره كاف فيه ولذا قال بخلاف الزوجية للزوجية فان الزوجية
معللة بالزوجية **قال الحق** وهذا يختص بحسب الحقيقة **القول** ان قبل لا يقتضي
لعدمه في تصور الحقيقة بوجه ما فانه يتقدم على تصور ما جدها قلنا ليس التعريف على ظاهره

ثم قال النجاشي الاظهر فلو اشرع لكان ارتفاع
الذاتي لانه لا يرد صدق المقدم في نفس الامر فيكون صادقا قطعا

والا لزم ان يكون كل ما يتفق ان يتقدم فهو من ذاته ذاتيا ومعناه هو الذي يجب
تقدمه على الذات في التقدير وما ذكره لسبب كونه لا يلائم اجتهاد على الجنس والنفس
المرتبة فيكون محال لا ما يقدرها بوجودها كنه انما يتم اذا تم قول المحقق سابقا للبرهان
من توقف الصور على تصور مفرداته ان يطلب بوقوعها من غير سبب طلب وقطر
وهو مقتضى ما فيه قدم **قال المحقق** وهما راجعان الاول **اقول** معنى راجع الثاني الى الاول
انه لزم له معنى عليه فان فهم الذات اذ لم يكن قبل فهم الذات امتنع ان يعلم تواتر الذات
بها وبغيرها وانما معنى راجع الثالث الى الاول فهو انه يلزم له اذ صيغتا تحقق الثالث
تحقق الاول بالاعكس فان الشيء اذ اوجب تقدمه على الذات في التقدير امتنع تقبل الذات
قبل تقبله ولا يلزم من امتناع تقبل الذات قبل تقبله وجوب تقدمه على الذات في التقدير
كما في الذي هو الذات فظهر منه ما قال النجاشي ان التقدم في العقل مستلزم كذلك
وضعتنا قلنا الفاضل الشريف ان التفسيرين الاخيرين للزمان له ولا ينفك ما فضل عنه
في فهمه ان المتبادر من قوله وهما راجعان الى الاول انهما الزمان له لان المتبادر على
تقدم تواتر في معنى وجوده ليس قاطع بصرف منه وقد ظهر وجوده هو متا واما قوله
كذلك ان كان ارتفاعه عن غيره عليه انه على مقتضى برهانه لا ينفك لزوم الثالث للاول لا ينفك
له فيه بل ما هو خارج عنه على وجه لا ينفك المطلقا هو كونه ارتفاعه عن الزمن عن ارتفاعها
برهانه خلافا وهو لزوم الاول للثالث اذ كلما تحقق الترتيب العقلي تحقق كونه ارتفاعه
عن الزمن عن ارتفاعها بالاعكس كما في النزاع بين الذات **قال الشيخ** وتام الماهية
هو المقول في جواب ما هو جزءها المشترك الجنس المميز الفصل والمجرد منها النوع
وقال المحقق السؤال بما هو انما يكون من تمام الماهية تمام الماهية هو المقول
في جواب ما هو ذلك لا لسان لزمه فانه تمام ماهية العقلية واما شخصه فلا
يتم في التقدير وانما يتاويلها استارة وهيبة او هيبة وامامة هاتما المشترك الجنس
كالمجرد ان الانسان اذ لا ذاتي مشترك كايته وبين الفرس مثلا الا هو والجزء المميز هو العقل
كانا طلق له والجزء المركب منها هو النوع الاضافي **وقال الفاضل الشريف** والثاني

اما

لما لا يمكن تمام المشترك بينهما وبين ماهية اخرى وهو الجنس كالحوان فانه تمام
المشترك بين الانسان والفرس لا ذاتي مشترك كايتهما الا ما هو او ما هو داخل فيه فقول
المحقق جزءها المشترك مجرد ومعه في الماهية اي تمام جزءها المشترك كالحوان فانه تمام
القياس لما لا يكون تمام المشترك فيكون يحيز الهاء في الجملة معاها اها **اقول**
لعل في الجملة غير واقع موقعه لاذ الظاهر ان المراد به التقييم لفصل الانسان وهو قائم
اما لولا فلان الكلام في الفصل الذي اذ انضم الى الجنس حصل النوع لقول الشيخ والمجروح
منها النوع وفصل الانسان بالقياس الى الانواع ليست كذلك واسانها فلان قول
الشيخ جزءها المشترك اذ كان مجردا معطوفا على الماهية كان المتناسب ان يكون التقييم
فيه معطوفا على المشترك وان يكون الجزء المميز في قول المحقق والجزء المميز مجردا معطوفا
على المشترك في قوله تمام المشترك فيلزم ان يراد بالمميز ايضا المميز التام وهو العقل
القريب بالنسبة الى الانواع الاضافية وهذه امثلة بالناطق له فالقول بحدوث ذلك
اللفظ **قال المحقق** وهو قسمان لازم الماهية بعد فهمها **وقال الفاضل الشريف**
اي لازم لها حاصل فهمه بعد فهمها **اقول** يعني ان الظرف مستقر لا لغيره لا لغيره
ان يكون لزومه فهمها وليس كذلك لانه لزم لها نفس الامر سواء فهمت او لا لكن
مصوله في ذهن لا يفي الا بعد فهمها وتماثلا ومعناه ان فان قولنا معناه انه يمتنع
انفكاكه عن الماهية من حيث هو بيان كونه لازما للماهية وقوله ولا يكون حصوله
انما ينافي لكونه بعد فهمها واما قوله بل يعين بالذات فليس كما ينبغي كما سيأتي **قال المحقق**
اللازم للماهية بعضها فانه يكون لا بد من سبيل بينا وفيد يكون بوسط فلا يتبادر الاول
اي ذلك في كلام المصنف فخطئه فتخطأ **وقال الفاضل الشريف** لان معناه علمها
سلف بيانه انه لازم لها متاخر فهمه عن فهمها فانها اخر بالذات ولا ينفك عنه كذا
في الجزء يتناول البين وغيره فيفهم ما اعترض به من ان الزوم عبارة عن اعتناء الانفكاك
خارجا لوجودها فان لم ير الاول فلا معنى لقوله بعد فهمها فانه لازم للماهية فهمت لو
لم تفهم وان لم ير الثاني لم يتصور راضية اذ لا مفاقة في العقل **اقول** تقييد التاخر بقوله

بالذات مالا وجه له لان المفهوم منه على ما ذكره اللواتي ان يكون اخر الزمان في الزمان فيلزم
عدم التناول للزمن الغير الذي يقع ان المراد من التبيين بيان التناول له وعلى تقدير تبيينه للتناول في الزمان
بالنكاح فتبين ان التسمية الزمانية باقية في نفسه ظهر في ذلك ولم يظهر فائدة في ما هو اب تركه هذا
سبق ايضا واما في قول الاربعة ان لا يرد في هذه القضية بل انما يصح جعل الطرف مستقرا
فخلف الشك الاول ويبيح معنى قوله بعد فيها بما ذكرنا في الحق قد علمت ان لكل مركب مادة واحدة
وان مادة كنه الذات والعرضي باقسامها والمصورة فان تأتي الجنس الاقرب ثم بالفضل وقال
الشيخ في مساق كلامه يقتضي بيان صورة كنه مطلقا وما بينه صورة الحقيقة فاه انما
ان يؤول الفضل بالجنس فاقبالا ان اوعضا في تناول الرسم ما ينفذ فيه الجنس الاقرب ولا يرب
به انما هو هو وما يقوم مقامه في الرسم المركبة من الوجود العام والخاصة وبذلك عليه انما
ذكره المصنف في خلال المادة في الرسم حيث قال وكبح العرضي لم يخصص في الرسم وادفعه بقوله
يخص الرسم وانما ان يعر على ظاهره وجهه عن التعويض بان الوجود بيان صورة كنه الاقرب
بما تقتضيه الحق وثالث في الحقيقة انه فان تقديم الخاصة على الجنس لا يوجب نقصا اتفاقا في قول
تبيينه في تقديم الخاصة على الجنس اذ لم يوجب نقصا اتفاقا في تقديم الفضل للذاتي والعرضي
كما فعله اوله لان كنه في قول الشيخ في مخرج كنه الجنس الاقرب ثم الدرس وقول الحق وكقديم
الفضل فتبين ان الترتيب في المسائل قال **الشيخ** في مخرج كنه الجنس الاقرب ثم الدرس وعقد تقديم الفضل
على الجنس في المادى صورة مشهور روافي ونقول انه قال انما في المصنف هذا القول اويس
به لانه في كنه الحقيقة ما انبأ عن ذاتيات تقدم الجنس او لا وقوله واما في لا يحتاج الى بيان في قول
الظاهر ان كنه هو المشهور الذي لا يحتاج الى التبع والتحقيق كما اعترف به سابقا فيما نوضحه واما
قوله لان كنه الحقيقة ما انبأ عن ذاتيات تقدم الجنس او لا فبقية مصادر على المطلوب لان قوله قدم
الجنس او لا يعني على الترتيب واما اقتضاه الشيخ على الذاتيات فان مراده تبيين الحقيقة عن غيره وهو
يجوز ان لا يلزم حاجة الى التعرض لا سورة **قال** ونزبه ما لو ردت على ما ذكرنا في الاقرب في
الذات والذات لانه لكان استلزام بعض الذاتيات تقدم الفضل على مرتبة اذ هو ان ينفذ
هذه ايضا في قول يعني ان ما لو ردت في صورة كنه لان الجنس لا يتناول استلزام الاقرب والاقرب
استلزامه

في الحقيقة

على الاقرب في لان فضل الاقرب ان فيه حتى يكون التقصان في المادة لا يصح لان ذاته لا يرد في
الذات لانه لا يرد في الاستلزام على الاقرب في كنه الحقيقة بعض الذاتيات وهو كنه الجنس الاقرب
حيث اقتصر على الجنس الاقرب تقدم الفضل على مرتبة اذ هو ان ينفذ اي عن ذلك التعارض
اي كما نأخذ من البعض للذكر وهو الجنس الاقرب فاذ تقدم الفضل على مرتبة مع وجود الجنس الاقرب
كان مقدمه على ما في الاستلزام للجنس على ما بطريق الاول ولله الم يفرض له قدر ونقول عنه انه قال وقد
يتكلم لتبيينه به اخر وهو ان الفضل لما دل على الجنس الاقرب الترتيبا فبذلك ينفذ في نفسه في لفظ
الفضل معناه اولاهم معنى الجنس الاقرب فيرجع الى تقديم الفضل على الجنس الاقرب كنه بعضه او لا
يريد به الرد على القائل بالبره وجهه ان الدلالة الاخرى انما هي في مرتبة التعريفات لا سيما في الحدود
كما قرر في موضع فبعد بناء انتقاء الترتيب عليها قال الحق وفي خلال المادة منه ما هو فظا
ما هو فظا فانه لا ينفذ فيها جعل للوجود الواحد فبذلك لا ينفذ في المادى وهو ليسا ذاتي
ادبهم حقيقة ووقفا في قول **الشيخ** في مخرج كنه الجنس الاقرب ثم الدرس وعقد تقديم الفضل
بمعنى ان يكون الفضل ههنا باقيا على حاله فيكون الكلام في كنه الحقيقة كنه ذاتيات اذ ما في
الذات والعرضي وذكرنا بعد ان هذه في كنه مطلقا بعد ما قال ههنا وفي خلال المادة منه ما هو
خطا في قول السابق والسياق على شمول الحكم في الرسم ايضا فوجب اعتبار بطريق المتأينة
بالحق في الترتيب ان يكون هذا هو الذي انما في الترتيب حيث قال في مخرج كنه الجنس الاقرب
الحقيقة في المادى واما في الرسم فعلى تقدير تركبة في الجنس والخاصة فان العرض العام اذا
وضع هناك في مخرج الجنس كان خطا في المادة **قال الحق** واكثر ما يكون ذلك اذ ذكر الشيخ
لفظ مرادف وقال **القائل** في تعريف الشيء بنفسه اذ ذكر الشيء باللفظ مرادف له اذ
لو ذكره باللفظ لظهر كونه تعريفيا بنفسه بخلاف المرادف اذ قد يحق فيه ذلك اقول يعني لو ذكره باللفظ
لظهر كونه تعريفيا بنفسه فلا يبعد عليه فاقول اذ لا يقبله ذو مسكة فلا يرد في الكثرة وقد قال
الكثير ما يكون تعريف المرادف اذ قد يحق فيه كونه تعريفيا بنفسه بسبب المغايرة لفظا فيزداد في الكثرة **قال**
الحق ومنها جعل الجزء الذي ههنا مثل العشرة في خمسة وقال **القائل** في الشرح اراد به الجزء
الذي لا يجوز على كنه لا يميز منه في الوجود فلهذا قد مر بالقياس الى الملامح والكليات المتصلة او المتصلة

فقط **اقول** لما لم يكن هذا القسم من الخطا فخصا بما هو اولى كيات من شأنا للاجزاء الغير
 للمصلحة مطلقا وكان المتبادر من ظاهر قوله المفسر والمفسر انما هو انما بالعدد الاختصاصي به لولا
 نعمه بان المراد بالجزء المفسر ما لا يحل على كونه مطلقا واختلف المتأخر عليه باعتبار ان مثل
 ذلك الجزء قد يخصص هذا النظر الى كونه سبب امتياز عنه في الوجود وقال القاضى الشريف
 قبل انما حكوا به ذلك بناء على ان لها صوراً نوعية زائدة على وحدتها هي مبادى اهلها
 المخصوصة ولم يثبت **اقول** يعنى انما حكوا به كبرها في الزهديات دون الاعداد بناء على ما ذكره ولم
 يثبت ذلك الا بالنسبة عليه ولعله يبنى على ان الاعداد مستوية الارتفاع فبعضها اهلها دون بعض
 جلا من هو غلاف الزهديات فانها امور الكليات لا اشياء ثم قال وفيه الاختصاص يعرف في اشتراط
 الوجود **اقول** جواب عليه على الاشياء ان اللازم لا يكون للشيء لكونه كونه ام فلا يفيد المعرفة بالابه في
 اختصاصه باللازم لم يحصل المساواة وبالتالي الانتقال ثم قال **والله اعلم بالصواب** بان الواحد لما كان
 فردا فلا يصح تعريفه بخروج عنه او لافلا يرد في الاثنان في تعريف الزوج من الابدح في المقصود بحال
 بوجه اخر **اقول** اي ان كان الواحد فردا لا يصح تعريف الفرد المذكر في الشرع لانه لا يوجد في الواحد
 لانه لا يرد في الزوج بوجه واحد لم يكن فردا لا يرد في الاثنان في تعريف الزوج اذ لا يوجد في الاثنان
 كنهه بزيادته في الزوج بوجه واحد لانه انما زاد على الواحد بوجه واحد والنسبة ان الواحد ليس بزوج ثم قال
 واذا اردت تطبيقه **اقول** انما تطبيقه الثاني على اشتراط حصول كنهه في نفسه بالبرهان دون ثبوت الكنه
 للمحدود وهذا الشرطية تعلية بقوله لكن اللازم في وجه الوجه **ثم قال** وهذه النسبة
 لعدم اللصياح الى التقييد **اقول** اي التطبيق على اشتراط حصول كنهه في نفسه بالبرهان السبب على
 اعتناء الاستدلال على ثبوت الكنه لعدم احتياج الاول الى التقييد بقوله ليجعل ذلك ضرورة في
 واحتياج الثاني اليه كما سبقت **ثم قال** وقوله فقط متعلق بجامع الطرف اي هذه الكلمة حاصلة في
 قضية الاعادة فقط **اقول** بربيه به دفعه كونه متعلقا باعادة الماهية فان قيل لا وجه له
 لانه اذا قيل اللفظ حين انما طلق واريد به ان ذلك مفهوما شرعا اوله فلهذا افيد الماهية في
 الحكم قلنا اذ قصد الحكم لافاد الماهية ولهذا قال **اقول** فخرج عن كونه هذا وصار حكما ينعى ثم قال
 ومن هنا نشأ أنهم من محال **اقول** اي من كون المراد بالصدق به الجوهر المركب في المقدمات
 ههنا

انه محدود

والحكم

والحكم **قال الشيخ** ومقدّمات البرهان قطعية بنتج قطعية لانه لا يلزم الحق **وقال المحقق** مقدّمات
 البرهان قطعية وجب ينتج قطعية لان النتيجة لازمة لمقدّمات حقيقة قطعية ولا يلزم الحق **وقال**
المفسر الشريف عبارة المش حيث قال ومقدّمات البرهان قطعية بنتج قطعية لانه لا يلزم الحق
 حق **ثم** سببا لاستدلاله بقطعية كل من المقدمات والنتيجة على قطعية الاخرى **وقال** **المفسر** وهو
 قطعية النتيجة امر اسلاماء على ان البرهان ما يفيد قطعا والاستدلال بها على كونه ثابتا بوجه
 استدلال قوله لان لا يلزم الحق **ثم** صواب **اقول** ان يقال لان غير القطعي لا يفيد قطعية فان قلت
 دعوى ذلك كلية مخوطة لجواز استلزام الكاذب الصادق قلت القطع بالنتيجة اذا كان محتملا
 على استلزام المقدمات اياها فلا يرد ان يكون هي ايضا مقطوعا بها ولكن اللزوم وحده قطعية
 لا يوجب ذلك نعم ربما يقطع بالنتيجة بسبب اخرية ذلك على ما ذكرنا ان الكاذب اذا كان الاعتقاد
 بنقيضه فاذ انزلت النتيجة لم يكن قطعية والاكاذب قطعية مستندة الى جهة اخرى فيستعني
 العكس اعني جعل قطعية مقدماته مسلمة بناء على ان البرهان لا يرد مقدماته كذا قد يستدل
 بها على قطعية نتيجة فوجب حمل اللزوم على العاقبة واعتبار كون اللزوم قطعية ايضا كما لا يخفى
 وجب ينتج قطعية بنتج قطعية لانه لا يلزم الحق **اقول** لا اشعاره عبارة بالاستدلال
 واستلزامه لنتيجة فتكون هي ايضا قطعية **اقول** لا اشعاره عبارة بالاستدلال
 اصلا اما بقطعية النتيجة على قطعية المقدمات فلان مجرد قوله مقدمات البرهان قطعية ليس
 بمعنى ولا قوله بنتج قطعية قطعية عليه ليكون المعنى مقدمات قطعية لانها هي قطعية باللفظ
 على ما خرج به في المتن لانه ان يكون المقدمات في البرهان كلها قطعية ليكون النتيجة قطعية
 وقوله لان لا يلزم الحق **ثم** دليل على ما يفهم من قوله بنتج قطعية كانه قيل من اين يلزم من كون المقدمات
 قطعية كون النتيجة ايضا قطعية فبطل لان لا يلزم الحق **ثم** فلا وجه لما قلناه ان الاستدلال
 بقطعية النتيجة على قطعية المقدمات ظاهر من العبارة فان قوله مقدمات البرهان قطعية
 ذكرناه هي مدعى وعلى بقوله بنتج قطعية كانه قيل بنتيجة قطعية فلا يرد من قطعية المقدمات
 واما بقطعية المقدمات على قطعية النتيجة فلانه لما رجع ان كان قوله بنتج قطعية مدعى وقوله
 مقدمات البرهان قطعية دليل على كونه كذا هو مقتضى كونه عكسي الاول وبطلان اظهر

قطعية هو

اشارة

دون الاستلزام لم يقتضيه الكلام واما الامارات قطعية او اعتقادية ان لم يمنع مانع يمنع قطعا او اعتقادا
 كون لزوم الظن والاعتقادى ظاهري وتركه كقضاء ما سبقت فظهر عدم صحة عدم ما قال الفاضل
 المستبعد ان التبادر من قوله قطعية او اعتقادية لما سبقت في البرهان ان مقتضيات
 الامارات قطعية او اعتقادية ثم ان نتائجها كذلك وقد منع في علمه على ظاهره ان لم يمنع مانع
 فان مقتضى هذه الامارات في الاستلزام لا في مقتضى مقتضى او النتيجة **قال الفاضل** غرضي في التفتيش
 ان الامارة لا يكون قطعية القدمات والاستلزام معا والافادت قطعيا فيكون برهان الكبرى بحجة
 كبر مقتضى مانع قطعية دون الاستلزام كقضاء الاستدعاء والقياس الذي يظن انتاجه وبالعكس
 كقضاء الفروض المستلزمت لنتائجها فبقينا اذا تركت في مقتضى مانع قطعية كقولك زيد يظن بالليل
 وظهر في الظن بالليل فهو سارق فان استلزامه لنتيجة قطعية لا يشبهه في انما الكلام في تحقق
 للزوم تحت اقلها كان **اللازم** ايضا مقولنا وقد سبقت تحقيقه وفي هذا ظهور ان قوله لزوم
 ليس في الظن والاعتقاد ويحتمل ان يرتبط عقلا بحيث يمنع تخلفه عنه من ظهوره لان ذلك انما يتم اذا لم
 يكن الامر الذي يستفاد منه الظن الاعتقاد قياها صحيح الصورة وقوله لزومها مع بناء موصيها مع
 فاقدم في العلم مع بناء مقتضى ذلك القياس على حالها مع منع وعند قيام المعارض في الاعتقادات
 يتغير اعتقاد مقتضى فان من اعتقده قدم العلم بشبهه صحيحة الصورت ثم اطلع على برهان صدوقه فزيد
 عنه اعتقاد بعض مقتضى مانع دون الاستلزام لكنه قطعية وكذا الحارث في ظهور خلاف الظن بحسب
 او دليل نعم لوجوه الامارة عبارة عن المراتب كالطراف بالليل وتقيم الهواء وكون مركب القاصي على باب
 الحمام لظهور زوالها مع بناء موصيها **القول** في التحقيق بحث وهو ان جميع طرق الكتاب الشريف
 راجع عند الشيخ الى القرب الاول في الشكل الاول كما سبقت في فائده مقتضى القاطعة ان كانت صحيحة
 الصورة كان الاستلزام قطعا والاعتقاد ام اصلا كما سبقت في التحقيق ان البرهان بكونه قطعية
 المقدمات والنتيجة والاستلزام واما ما فيه فلا يكون قطعية المقدمات فان لم يصح صدوقه لم يستلزم
 شيئا اصلا وان صححت فان كانت مقتضى مانعها او بعضها قطعية كانت نتيجة قطعية وان كانت كلها
 اعتقادية فالنتيجة اعتقادية واما المظنون في دليل الشرح دون الحق لما عرفت ان قوله ان ليس بين
 الظن والاعتقاد لبيان لوجوه تأثير المانع ههنا دون مقتضى البرهان ولا تقتضي له بالانتاج

المزب

الرب على القياس **قال الشيخ** وجه الدلالة في المقتضى ان الصغرى خصوص والكبرى
 عموم فوجب الدلالة راجح فيبقى موضوع الصغرى ومحمول الكبرى **القول** لما بين في اول الكتاب
 الدليل على الفرق بين وجه دلالة على المطلوب بقوله ولابد من مستلزم المطلوب نحو وان
 هنا وجه بيان الدليل على المركب اراد ان يبين وجه دلالة ايضا حيث ذكر ان مقتضى
 البرهان ونتاجها قطعية وان مقتضى مانع غير قطعية او اعتقادية ان لم يمنع مانع وانتار الى ان
 نتائجها كذلك وفي حال الانتاج فاما اربابا يبين وجه الدلالة فقال وجه الدلالة
 في المقتضى ان سبب دلالتها على النتيجة واستلزامها اليها ان الصغرى باعتبار موضوعها
 خاصة والكبرى باعتبار موضوعها عامة واذ راجح الخاص في العام والعموم في الجزم
 الصغرى في موضوع الكبرى فيثبت الاول ما ثبت للثاني وهو محمول الكبرى فيبقى موضوع
 الصغرى ومحمول الكبرى وهو النتيجة فاشتراط وجوب الانتاج اقتضى قطعية الانتاج وعدم
 اشتراط وجوب الثبوت والارتقاء اقتضى وجوب النتيجة مثلا وان اقتضى العلم بكون
 وكل مؤلف حادث كان برهانا واستلزم قولنا العالم حادث وكنيت المقتضى ان النتيجة والانتاج
 قطعية اما المقتضى ان الاول بالضرورة والثانية بالبرهان والنتيجة فله وجه بالانتفاء في
 الصغرى ومحمول الكبرى لوجوب ثبوت محمول الموضوع على الشامل لموضوع الصغرى قطعا واما
 الانتاج فله وجه الكبري واذ اقتضى ان يرد بطرف بالليل وظهر في البرهان فهو سارق لم يكن
 برهانا واستلزم قولنا زيد سارق وكانت الكبرى والنتيجة قطعيين والانتاج قطعية اما
 الكبرى فظاهرة واما النتيجة فاطنية الكبرى واما الانتاج فاطنية الكبرى فظهر ان القياس
 الصحيح الصورة برهانا لان لو عرفت يستلزم النتيجة استلزاما قطعا وان نتيجة غير البرهان لا
 يكون قطعية والبرهان اشار الشيخ في الوجه في الدلالة راجح وتركه في الارتقاء فله وجه
 فله وجه ما ادق نظره وادق من وما اللطف فله وجه واحسن انعمه الذي وفقت للاطراف عند
 دقات كلامه وورفع الاستدعاء من جهة فراه رانه وقد اتفق به التحقيق القاض
 على ان لم يثبت **اما** قال الفاضل الشريف لكذلك وجه الاستلزام القطعي فالنتيجة
 مما لا يثبت اليه **قال الفاضل الشريف** فان البرهان ايضا يترك ههنا وظهر ما هو المراد منها

ماصلة لها لكنها تضاهي شخصية **اقول** قوله وانها حاصلة لها الشارة الزائدة الضمير
في قوله مع رجوعه الى كونه احوالها وانما هو احوالها حاصلة لها ايضا وهو الحكم لان
الحكم في الحقيقة ما هو في الحقيقة على الحكم الاربعة فوجب من كلام المحقق عليه وان كان في
مناقشة سيبويه بانه نعم اذكرها **قال** ومن زعم انه توجيه الضمير الى قوله فقه ذهب
مخالف للموسس **اقول** كذلك **اقول** بوجه به الرد على الفاضل البهرى ووجهه ان هذه الاربعة
ان يكون مراد المحقق من الاوضح للفرقة بين المحسوسات والواجبات بان الحكم في الزيادة
يحتاج الى القول دون الثانية فان المحسوسات ايضا كذلك نعم يرد على المحقق في الشيخ ايضا
لان القول بحصول الحكم للبهائم في غاية البعد **قال الشيخ** لما كان الابل قد يتوهم على
ابطال التمييز والمطابق قبضه وقد يقوم على الشيء والمطابق كنهه اتي تعريفها
اقول اما قال هكذا اوله يقول الاول على ابطال الشيخ كما قال في الثاني وفي
في الثاني على العكس كماله الاول على ابطال التمييز تبيينها على ان التمييز يطلق
على كل من التمييزين المتناقضين بخلاف العكس **قال** والقبضان لا يميزين
ثم قال وعكس لا يميزه فغير **نائب الفاضل الشريف** ومنه الوجه في ذلك ما اشار
اليه من تعريف للموضوعات اللغوية وميلها هنا انه يجب التمييز بصفة العموم على ان
اللام لا يستغرق فلا بد من ايراد كل في الحكم لطابق الحدود وليس بيني ظاهرهما فرق
كما كان هناك **اقول** اما اوردوه قبل لان فيه ضعفا لان الرصيد يناسب الجمع
اذا كان معنوا لا سيما باللام ان يراه بنفس الطبيعة الجنسية دون الاراد فالظاهر
ان يجوز التمييز على الجنس دون الاستغراق لانه خلاف الرصيد فالرصيد الى الابد
فلا وجه لما روي عليه بقوله فلا بد من ايراد كل في الحكم بخلاف الموضوعات اللغوية فان
المعرف هو الجمع المعروف والرصيد استغراق الافراد **قال الشيخ** فالتبعضان كل
تبييني اذا صدقت احدى ما كانت الاخرى وبالعكس **قال** التبيينان
لا يميزين يلزم من صدق ايهما فرضت كذب الاخرى ويلزمه العكس **قال** **قال**
الشريف الظاهر ان يقال وبالعكس كما في عبارة الكتاب ثم يفسر بما ذكره ويكرن

اعترافا

اعترافا عن المتضادين اعني الكلبيين اذ لا يلزم من كذب ايهما كانت صدق الزم
كما يلزم من صدق ايهما كانت كذب الزم وتوجه ما في الشرح **اقول** يعني ان الظاهر
ان يقال وبالعكس كما في الثاني ويجمع من ان المحر اعترافا عن المتضادين مثل قوله
استلزم الاثنان في الحيوان باسان فافهم ان الرصيد قضان لان صدق كل منهما وان استلزم
كذب الاخر لكن كذب كل منهما لا يستلزم صدق الاخر لجهل ان يكونا الاثنان في كماله
هذه المثال لكن المحقق عدل عن الظاهر تبيينها على ان مراد الشيخ ليس ما فهم من الظاهر
بل قوله وبالعكس زيادة توضيح لما استفاد ما قبله من غير الصياح التي جعلها جزمي
لا اعترافا وذلك لان تمييز يلزم ارجع الى اللزوم بقية من معنى يلزم وتبينه ليلزم
اليه على ان العكس لا يلزم لانه لا يلزم فليس قوله وبالعكس اعترافا عن المتضادين لانها
ما راجع ما قبله بل ما استفاد من من عبارات المحقق ومن اذا عجز عن الشيخ فانه
المتضادين الاول كونه متناقضين كذب ايهما صدق الاخرى ومن الثاني كون كذب الاخر
هو الصدق وهو ما هو ظاهره وانما هو ظاهره ان المعنى متغير في المتضادين ولو اكتفى في المعنى
يجوز اللزوم بمعنى استلزام التناقض المتضادين لوجهه وهو ان صدق ايهما
مستلزم لصدق تبيين الاخر الذي يستلزم كذبه وما روي للزوم ما روي فانه مستلزم
لغيره انما اشار الى انه لم يجعل كذب الاثنان في الحيوان باسان لان الرصيد على الحيوان
ويع استلزامه للجزئية التي هي بعض الحيوان انسان ولا يخفى ما فيه **قال** وزعم بعض من
فقدوا لتوضيح مقاصد الشرح ان الضمير للضمير في قوله ويلزمه العكس ارجع الى كل تبييني
اقول بوجه به النافذ البهرى وانما يحجب به لانه غفل عن مراد المحقق لان الضمير ان يرجع
الى ما ذكره كان قوله وبالعكس جزمي ان المحر اعترافا عن المتضادين مخالف لمحقق المحقق كما
مر ايضا **قال الشيخ** وعكس كل قضية تحوي مفردا على وجه صدق **قال المحقق**
عكس كل قضية تحوي مفردا ما بان يحوي الرصيد عمولا والمحول رصدا على وجه صدق او على
تقدير صدق الرصيد لنفس الامر اذ يمكن به هو اصله **قال** **قال** **قال** **قال**
على وجه صدق او يلزم صدق صدق الرصيد وهذا هو معنى الشرح اول تبيينها على ما

الحكم بصدق الحاصل بالتعريف ليس بحسب قس الامر بل على تقدير صدق الاصل وهو بعبارة
 الشريعة ثانياً اظهار المعنى الذي هو كمال **القول** المتعلق به في قوله الحق اي على تقدير صدق
 القول والمفهوم من قول الفاضل الشريف ولهذا افترق معنى الشريعة ان يكون قول الحق
 اي على تقدير صدق كمال القول الشيخ على وجه صدق وليس كذلك لان تقدير صدق
 مراجع الى القول الذي هو العكس فكيف يصح ان يكون بياناً له هو اعادة تقديره على
 التعريف كالقول الله اعتبره الخبر ايضا حيث قال اي يلزم صدقه ان كان الاصل صواباً
 وان قيل لعلنا ان فهمنا من التعريف يحصل الاطراد والانسجام لكنهما يقتضيان ان في العبارة
 تلك انظر عكس كل قضية والتعريف يقتضيان عن التبعية لا من حيث متى صدق العكس بل
 كذب كذب فيهم التعريف والامر ضروري وقد اشار اليه المحقق في ذكر الاصول في قوله اي على
 تقدير صدق الاصل **قال الفاضل الشريف** فينبغي في النقض الذي اوردته المتأخرون عليهم
القول حيث قالوا لا مسلم انه لم يصدق كل ما ليس بحسب ان ليس باسنان لصدق بعض ما
 ليس بحسب ان اسناناً فانه ما لا يباب انه يلزم صدق قولك ليس بعض ما ليس بحسب ان ليس
 باسناناً لكن لا يلزم منه صدق بعض ما ليس بحسب ان اسناناً لان السالبة المعدولة اعم
 من الوجبة المحصلة المحمول وصدق الامر لا يلزم صدق الاصل ووجه الملاحظة في ظاهر
 من التقرير **قال الشيخ** الاول ان يسهل له ان يفرق بينه وبين غيره على وجهه اليه **وقال المحقق**
 الشكل الاول هو اي الاشكال فلهذا لم يكن عظمه مقوقفاً على الوجه اليه فليكن انما
 انما يعلم بوجه اليه لما علمت انه حقيقة البرهان وسط مستلزم للمطلوب حاصل المحكم
 عليه وان جهة الدلالة ان موضوع الضمير في بعض موضوع الكبرى فالحكم عليه حكم عليه و
 كلاهما صريح الشكل الاول والعقل لا يحكم بالاشياء الاعمال صفة ذلك سواء صرح به او لا
 وليس من شرط ما يراه صفة العتق التمكن من تفسيره وتاميم العبارة فيه فلا يوجد ذلك
 بحكم بان ما تحت فيه الرجوع الى الشكل الاول تحقق فيه ذلك وهو السبب للاشياء
 والفتنة فيه فانتج والم بر صرح في محله **القول** قال صاحب اساس التباس بما يجب
 ان يعلم ان اقترانات الشكل الاول من بين الاقترانات وان كانت كائنة وميتة نفسها

الاصول

اليه

وانما سائر الاقترانات غير مأمولة وفي البيان محتاجة الى الرد الى الشكل الاول في القول
 او اليه ليتبين وجوب الاشياء في المعنى لان التعريف الطبيعي وضع الحد وهو
 الشكل الاول لكن ليس بحيث يكتفى بالشكل الاول ويكون مضاهياً لساير الاشكال او كمالها
 بالكون بحسب المراد بعض هذه القضية موضوعة على الطبع وبعضها على الطبع والمفهوم
 ببناء على وضع هذه منها هو اطراد عليه على وجه طبيعي والعكس وان كان صادراً عن كمال
 مقضى الطبيعة مادة في العلوم اذا طلبها الانتاج من القضايا او ما يقع شغل من سائر الاشياء
 بحيث اذا رد الى شكل الاول لم يلزم تغيير القضية عن هيئتها الطبيعية فيلزم نزوع من التعريف
قال الشيخ من اطرادها تضاف احداث الموضوعات اللغوية **وقال المحقق** فانه لما علم حقيقة
 الناس الى تعريف بعضهم بعضاً في القسم من امر معاشهم للاعمال والمشاركات في
 معادهم لافادة المعرفة والاصطلاح **وقال الفاضل** فينبغي ان يعرف ما في
 المقس للمخاطبة فيكون لافادة المعرفة اي تصور منهم للفظ وقد يكون لافادة الاصطلاح
 اعداد الكثرة النسبة بين اللفظ او لوقوفها **القول** قد حصل المعرفة والاصطلاح على التعريف
 والتعريف وجعل الامر في قوله لافادة متعلقات التعريف المذكور لفظاً وليس كذلك لما اولد
 فلان المقصود لو كان ذلك لكان الناس ان يقولوا لافادة المعارف والاصطلاح او يقولوا
 لافادة المعرفة وانما كان لافادة لا يتوقف كونه على قوله للمعارف والمشاركات في البين
 وجهه بعبارة واما الثاني فلان لافادة المعرفة والاصطلاح بالمعنى الذي ذكره يختص بار المعاد
 بل يشترك فيه وبين امر المعاشرة وظاهر العبارة في هذا الاختصاص واما ما كان من المراد
 بالمعرفة لكان التعريف لكان الظاهر ان المراد بالتعريف لافادة التصور فيكون المعنى الى افادة بعضهم
 بعضاً التصور لافادة التصور والتعريفات وفيه من الشاهد ما لا يخفى فالاصحاب ان يروا
 بالمعرفة معرفة امتثالوا بالاصطلاح الشريعة ويجعل قوله للمعارف والمشاركات متعلقاً
 بالتعريف المذكور لفظاً فان المعارف والمشاركات هي المناسبة للمعاشرة ويجعل قوله
 لافادة المعرفة والاصطلاح متعلقاً بالتعريف المقدر في قوله وار معادهم فان افادة معرفة
 بالاصطلاح شريعة هي المناسبة للمعاشرة وقوله لافادة المعرفة بدون ان يقول للمعرفة اشياء

الاضافي الاولى ان العتاة يجب ان تؤخذ من الشر وتعتد بها وان كانت مما يستل العتاة فيكون
 نفع من صنعها والثانية الاشعار بان المنفعة بالنظر الى المصالح والضرر وبما كانت ليست بفائدة
 ثم اظهر ان المراد بالاعتاش سبب اعتدائه من الامور الضرورية كالماكل والملبس والسكنى واما المراد
 سبب الاعتناء فيمن العتاة الصالحة والعتاة الصالحة تمنح لتركيز العبارة كما ينبغي بل هي ان
 يكون ذلك ما في انفسهم من المعاملات والمشاركات لمرعاشهم وافادة المعرفة والاعتناء
 لمرعاشهم لان المعاملات والمشاركات انما يطلب لمرعاش المعاش دون العكس وكذا افادة المعرفة
 والاعتناء لمرعاشهم لمرعاش المعاش دون العكس ويمكن ان يقال ليس الا في قول المعاملات
 والافادة المعرفة لمرعاش المعاش بل المعنى لما علم حاجة النفس الى تعريف بعضهم بعضا لمرعاشهم
 لثبوت المعاملات والمشاركات التي يتوقف عليها امر المعاش والرخاء والبرهان ان تعريف
 ما في النفس و امرعاشهم لثبوت افادة المعرفة والاعتناء التي يتوقف عليها امر المعاش والرخاء
 ايضا لا ينافي تعريف ما في النفس فليست **قال المحقق** انه مرهم على الصحت وتقطيعه **قوله**
 فليست بل ان اريه بالصحة الكيفية فلا معنى لقوله انه مرهم على الصحت لان نفع الفعل لا يكون منفردا
 وان اريه به المصدر فلا معنى لقوله وتقطيعه لان المصدر لا يقبل التقطيع وانما المقطع هو التكيف
 قلنا المراد الاول والمضاد للتوفيق وتقطيع الكلام فمرهم على الصحت والاعتناء والعبارة
 من قبيل الاستفهام **قال الشيخ** فانكم على صحتها واصحابها واتباعها ووضعها وطريق معرفتها
وقال المحقق لانه التفتك في الطاف اعتناء شكر **وقال الفاضل** **بروي** اشارة الى
 ان الفاء في قول المصدر فانكم هي الفاء النصبية والتقدير اذا كان احد الطرفين لطف فالتفتك
 عليها وبيان للمعنى ان احد الطرفين نفع فليكن سببا للحصول لما يحتاج اليه في المعاش والمعاد
 مع خفة المؤنة وعدم الفائدة والارغام سبب لشكر اجزاء ما عند المعتزلة فاعتدوا بالشكر بانما
 انهم وعلى نفع شكر على حال الحصول للمفسر وفي قوله شكرا واما نعمة ربك فحدث والى ان
 التكم هو التكم بالكلية الذي هو التفكير **قال** في كل كلام المحقق والمحقق
 بحث ما في الاول فانه لا يمكن التفتك في الطاف اعتناء شكر **قال** في قوله التفتك في الطاف
 فليكن سببا للحصول للمفسر وان اردوا كونه شكر النعمة اهداف للوضوحات اللغوية فيعلم



امارة فاشترطها

اما ان اريه بالشكر مقابلة للنعمة قوله **وقال** واعتادوا فظاهر واما ان اريه بالشكر
 الواجب المختلف في كيفية وموجبه يتساوى بين النعمة انه شرعي او عقلي وهو فرق كل نوع في
 عملها فاما سبب في مبادى الاحكام ان شاء الله تعالى لان التفكير يكون شكر النعمة اللغوية
 العاقلة كما سبق للوضوحات اللغوية وبالحجة لا يرتب ما بين العلة والمعلول والافان
 فيما قال الفاضل الشريف لان التكم عليها يستلزم التفكير بها والتفكير بها لا يقتضي التكم
 بها شكرا والتكم المستلزم التفكير بل الامر به شأوا وتحريضا متفرقا على كون احد الطرفين نعمة او شكر
 لما به عليه ان التفكير الذي يستلزم التكم عليها مغاير للتفكير في الطاف اعتناء التكم بها الذي
 به شكر او ذلك لان الاول هو النظر في صحتها واسمها وطريق معرفتها واتباعها ووضعها وطريق
 هذا لا يعد شكرا او الثاني هو النظر في انما لطف بعبادته حيث احدث ما يمتدح به اليه **قوله**
 تحصيل الحالات الدينية والادبية وهذه التفكير وما به عليه من الالفاظ والعبارة هو
 المعهود وشكر افان في هذا ان الاول فالظاهر ان كلام المحقق هو هذا غير صحيح ولهذا قال
 الشيخ ان قوله لان التفكير ينافي لتدريب هذا الكلام على قوله ومن لطف استغنى عن لا يخفى انه
 مترتب على ما دل عليه الكلام من الاحتياج الى التعرض للمبادى اللغوية على ما اشار به بقوله
 على ان الحقيقة ماهية في هذه الحق اليه واما في الثاني فاولا ان المعنى من قوله والارغام سبب
 لشكر اجماعا ان يكون مراد المحقق بالشكر هو ما عرف النعمة المحمدا وقد عرفت انه ليس كذلك
 وثانيا ان الاستفهام بالنعمة بانعام المنعم بمعنى التحريض والاضراب به شكر وكذا الكلام على انعامه
 بمعنى قول المنعم عليه الحمد والشكر الذي انعم على كذا وكذا فليكن التكم الحمد
 هذا ليس بهذه المعنى بل بمعنى بيان الحمد وسائر ما ذكرنا ان اردت تحقيق مراد الشيخ المحقق
 ما شئت لما اتفق عليك وارصفه فاقول وباجه التوفيق انه اعتنى في عبارة الشكر بالاعتناء **قوله**
 قوله في لطف من لطف الله تعالى هذه اللفظ للوضوحات اللغوية شكر بمعنى مقابلة النعمة قوله لا واعتادوا
 واعتادوا لطفنا واما نعمة ربك فحدث وقوله فانكم على هذا في الاشارة الى الشكر الواجب
 فكانه قال من انعام الله تعالى علينا احدث الرقة على اللغوية واذا ارادنا على التكم على المصير فاذ انعم

ما ذكر علينا فانظره الى بيان هذا ما اذا كان من جملة المعطيات له لانه تعلم للعباد
ما يحصل به امر المعاش والمعاد وصدق النعمة الى ما عرفت من شكرها لم يجز ان انعم عليها
بالنعم فلا تعرفه الى قوله اداء لشكره **قال المحقق** اي الملقوظ الذي لفظ بكلمة واحدة في
الاعتراض النعم عليه بان كماله مستند مع اقتضائه ان يكون هناك ملحوظ وما هو له
ودفع الفاضل لرد في الدون بما حاصله انه اورد اللفظ ليكون اجابا لما لا اله الا الله والركب
واورد الكلمة بدل النصيبين روي الاقتصار وليس بشي لانه الكلمة متضمنة للفظ فلان
الاضطرار يقال هو الكلمة واحدة لانه امر منه ودفع الثاني او كونه له ان قوله بكلمة متعلق
باللفظ واللفظ يتبعه بنفسه وبالباء قال في الاستان من الجاز لفظ القول ولفظ به وقال
المجهرى لفظت بالكلية ولم تلتزم به اي تكلمت وهو غلط فاحش لان مدلول البناء
مفعول به فافضل ان كان مبنيا للمفعول بكونه ذلك فاما مقامه على ان كان قبله باللفظ فهو
لأنه له ههنا لفظ الصيغة الملحوظ العائد الى المفرد فاجب مقام الناعل فيبقى قوله بالكلمة ههنا
غير متعلق باللفظ وثانياً يتلوه او حال من غيره لفظ اي هو كلمة كافي قوله تعالى يا ايها الذين
يؤمنون لا تأكلوا أموالكم بينكم في سوء وضع الحال او في الحال التي لا يرضون فيها وان كانت بهن
وهذا وان كان مدخل الزيادة بعينه في مقام التعريف اذ لا يطاع عليه الا الراسخ في العربية
المستوفى عن تعريف المفرد وانه في ذلك ما قال الفاضل الشريف اي صار ملحوظا بتلفظ كلمة
واحدة وما آله انه لفظ هو كلمة واحدة فان ما يصير ملحوظا بتلفظ كلمة واحدة لا يمكن ان يكون
كلمة واحدة لانه مع كونه في غاية بعد عن الدلالة على المقصود فيضم ضمير حرف المباني حيث يتلفظ
بتلفظ الكلمة فان صادف حرفه وآه يصح ان يقال له يصير ملحوظا بتلفظ كلمة واحدة
وهذا الا يصحق على الحروف المفردة لانه مع كونه عليه اللفظ لا يقال فيمكن البناء بعينه مع
فيل عليه اللفظ لانه يتناول الحروف الالهية من الكلمة فلا تغفل ثم اورد النجاشي ان لفظ
الكلمة العرفية على ما يشتمل الكلام المعبر والرائد على حرف واحد وان كان معناه على ما مر
في القاموس لم يطرد وان اريد الكلمة العرفية التي هي اللفظ المدغم المرد كان دورا واجاب باختصار

وليس شيئا منها مفردا لا يقال المراد باللفظ
اللفظ لا اللفظ كلمة واحدة

اللفظ

اللفظ الثاني ودفع الى وراثة تفسير لفظي لمن يعرف منها الكلمة بان اللفظ المفرد هو المفرد لا
يعرف ان لفظ المفرد الذي وقع قسم من المفردات بانواعه اي معنى وضع وحيز من حيز
ان المفرد المأخوذ في تعريف الكلمة على الابدل جزءه على جزءه ومعناه جعلوا الكلمة اعم من كلمة واحدة
وكلمتين حتى عرفوا المركبات بكل كلمتين جعلنا اسماء من يعلم انهم ارادوا بالدلالة التسمية
الدلالة الكاملة التسمية فلا يثبت الدلالة في الجملة فلا يلزم ان لا يكون يقرب من واحدة
كلمة واحدة انما النجاشي فيما بعده فغنى النجاشي لا يمنع دلالة كلمة واحدة على شي في الجملة
فكانه قبل المراد بالمفرد ههنا ما وضع بانواعه اي قسمي الكلمة اي الكلمة الواحدة وهو معنى قوله
النجاشي انه تفسير لفظي لمن يعرف مفهوم الكلمة في الاحكام ان المفرد المذكور ههنا ما هو قسم
واحد من الكلمة المعطاة والمفرد المأخوذ في تعريفها يعني ما لا يدل على جزءه على جزءه ومعناه دلالة
كاملة فينبغي في الدرس والاشكال ان يجرى ويظهر فائدة تقييد الشيخ الكلمة ههنا بالواحدة
مع عدم نفي واحد من الشراح والمخبرين لها فليست فائدة قبل اي سورة في اختيار الشيخ ههنا المفرد
المفرد قلنا السرفذ لان كلمة في الموضوعات اللفظية والمركبات المذكورة ليست منها بل من
الموضوعات العرفية واجاب الفاضل الشريف باختصار لثبوت الدور واخرج المهمات والاولى باختصار
فيه الوصف في تعريف المفرد وان لم يصح به اعتماد على ما علم من كونه قسما للموضوعات اللفظية
وثانياً يمنع ان المهمات هي تلك عليه الكلمة في تعريف اللفظ وتحقيق هذه اللفظية والكلام الذي يسمى
به الشخص هي شكلها اسم من يجمع على التثنية الذي هو الكلمة والكلمة والكلمة الذي يسمى
في تعريفها المنظم من الحروف السبعة المتضمنة المتواضعة عليها فيخرج بالتيه اللفظية المهمات
قال الشيخ يدل فيه **وقال النجاشي** ذهب الشارحون الى ان الصيغة المعنى اي ليس له جزء يدل
على شيء في ذلك المعنى ولا يخفى بوجه **اقول** وجه البعد ان ظاهر اللفظ يقتضي ان له جزءا
اللفظ في المعنى وهذا الوجه يحتاج الى تقييد بشي لانه في ظاهره ظاهرة وهو على شي شتم
قال النجاشي ولا يخفى في المراد الدلالة الوضعية والافلاك والحروف المفردة لانه متضمنة في الجملة
اقول لا يرد من تقييد الوضع بما يخرج وضع الحساب اذ يحذف المفرد دلالة على الاعداد في
وضع الحساب **قال المحقق** نحو عهده او عجلتك وتأطيت في الاما مركب على الاول

غير المفرد بهذا المعنى وتحقيقه ابراهيم رحمه
الله ما ورد في المفرد المأخوذ في تعريف
الكلمة هو معنى

بمعناه

يكون اكثر من كلمة مفردة على الثاني اذ امر الادلة فيه وان دلت مفردة او فردية **فردية**
 يكون ان العلم المقول في الركن الثاني او الركن الثالث او الركن الرابع مركب على التفسير الاول
 واما على التفسير الثاني ففردية لعدم دلالة امره على شي حال كونه اجزاء اما اذا نظر
 في الدلالة العامة والفرادة فظاهر واما ان الامر بانه قد فلعلمهم المعاني الاصولية عنه القريبة
 الدالة على انهم استعملوا في المعاني العلمية للقطع بان جده عنه انما يتبين ان انفسك ولو
 قال في الترتيب والادب ان على الشئ **فردية** فيه بحث لان القرينة انما تمنع ارادة
 المعنى الموضوع له لانهم كما سببوا خفيته ولم يتركه الغير الا لئلا يفسد ما ذهب اليه الحق من
 ارجاء الفهم فيه الى ما وضع وان لم يتركه كما يدل من واثباته مرة بعد اخرى حتى قال امر الركن
 الرباعي ان قوله او وضع آخر من عن قوله مفردة فالاصواب ان يرجع ضميره الى الوضع المعهود من
 وضع ويجعل فيه متعلما به ل ويكره في السببية والمعنى سبب ذلك الوضع والاحتياط في ذلك
 فيجعل في هذه المعنى ما سبب في مواضع يخرج المركبات بالقرينة توضيح ان الدلالة الواضحة
 تابعة للوضع في انما تنسب بانتقائه كذلك يختلف باختلافه فتكون عنه منه مثلا ان انظر الى
 وضعه الاضافي السابق به لجزءه على مر معناه واما ان انظر الى وضعه العالمي فالمراد ما يتوهم
 من الدلالة في ما غاها في ما هو في الوضع الاول واما ان يكون من ناطقة علميا فيخرج ايضا الى
 كانه من جزئية انما يدل على معنى بالنظر الى الوضع السابق دون الوضع العالمي فان في وضعه
 علميا لا يلاحظ الاتيين المجموع بانه الشخص مع قطع النظر عن تعيين جزئية بانه جزء معناه
 ولا يلزم من وضع المجموع بانه المجموع دلالة لكونه على الجزئية بل يقتضيه ومصدره ان من لم يعرف الوضع
 الاول او عقل عنه لم يلتفت ذهنه في جزئية اللفظ الى مر معناه **قال المحقق** وهو نظير واذا
 بالعكس **وقال الشيخ** فان قيل حروف المضارعة علامة على ان في الفعل حقيقة ضميره لعل على
 انفسهم **لما اخبر** منشا السوال ما ذكر من قول المحقق وحاصله ان القول بالعكس قاسية
 بوجوب ان يكون الترتيب متفقا عليه وتغير الجواب ان اللفظة ان يكونها لانه اعترافا بالعلمانية
 ليس الا بالوضع الموجب للدلالة فاذا دل جزء اللفظ على معنى وان لم يجر ذلك الجزء فلفظ فان
 اللفظ مركبا عنه المنطوقين دون غيره فيصح القول بالعكس **قال المحقق** اما ان يدل بيقينه وقال الشيخ

انشاؤه الى ان هذه القيد مراد بتعريف الحاجة وان لم ير جوابه اختار ان اعلم على الزمان بوجه
 بالاسم والفردية وهذا مع انه على ما ذكره في قوله انما يصح في لغة العرب **فردية** في لغة العرب
 فيقول التعريف بالادب فان سوف كلام المحقق يدل على ان مراده التوجيه لا الرتبة انما يدل على
 واما الحكم في قوله انما يصح في لغة العرب فغير صحيح لصحة ايضا في لغة الترك كما لا يخفى **وقال**
القاضي ان تعريفه فيه بحث وهو انهم يزعمون ان دلالة اللفظ على اللفظة انما هي في
 هيئاتها وصغرها واستدلوا على ذلك باختلاف اللفظة عند اختلاف الصيغ وان تحدث
 المادة نحو تفاعل وتفاعل واغلاها عند اتحاد الصيغ وان اختلفت المادة في ضرب وطلب
 وفي الغد متين فلهذا اما في الاولى فلان تفاعل الفعل الماضي كضرب وطربا وضرير اصبح تفاعل
 مع اتحاد الزمان بل الجوهل والمعلوم كضرب وطرب تفاعلان صيغة تفاعل ولا يختلف الزمان فيهما
 في السابقة فلا يضر في ذلك تاريخ على الحال واخرى على الاستقبال **الشيخ** اما على المذهب الصحيح
 فالصيغة واحدة والزمان مختلف وايضا اتحاد الزمان مع اتحاد الصيغة واختلفا في اختلافها
 لاجل على استثناء الزمان الى الصيغة لا مكافاة الى المواد المختلفة فبذلك جردت الشبهة
 المختلفة في امر واحد الجواب اما عن النظر في المفردة الاولى فيكون مرادهم باختلاف الصيغ
 الاختلاف النوعي فكأنهم قالوا ان كل صيغة ماضية في اي باب كانت وعلى اي حرف حركت فاعلم
 على المفرد والشي والجمع غائبا عنهما او حيا طبا او نحو ذلك في تدل على الزمان الماضي واما من
 النظر في لغاتية فهو ان اللفظ هو الاشارة الى غائبة انه متعارف بين اصحاب ولا يلزم
 منه العموم مطلقات وقد قال القاضي الاستدلال في حقيقة الحال في انما الاستقبال ثم
 قال وهذا أقوى لانه اذا توجه الفرض الى الجمع الا على الحال ولا يفرق الى الاستقبال الا القرينة ولو
 سلم فلان سلم ان القائلين بالاشارة ان اتحد الصيغة يتكلم في اتحاد الزمان فالمراد
 به من نقل منهم ليم النظر واما قوله ايضا اتحاد الزمان الى فظاهر اللفظ فاعلم ان المستلزم
 لم يرد في القطع واليقين فان مدار قواعد العربية على الامور الملاحظة الظنية ولانها فيه الاحتمال
 العالي الخالق للظاهر **جواب** القائل ان يقال المسمى في هذه الحالة مفهوم ومدلول وان لم
 يكن مراد **قال** وجهه ان القرينة انما تمنع ارادة المعنى لا ضرورة هذا التعريف بوجه البحث السابق

قاله اب ما افاد الغير حيث قال يعني لانه لم يضعه الماذا انظر اسماء الى ان قال
 قوله مما معناه ان في كل من التجميع والتقسيم والاعراض والاعتراضات **قوله** ولغناه هذا المعنى
 قد صحت الى بعض الوجوه ان المراد ان يميز النظر عن اجتماع الامر بين ان يراد التجميع عن جميع تلك
 اللفظ بطريق التسمية فانه لا طريق في تسمية تفراد جميعها بخلاف ما اذا اراد التخصيص دون
 التجميع فانه يحصل منه بعض تلك اللفظ او اراد التجميع بطريق التسمية فانه يحصل منه بعض
 عام للجميع من غير تمييز وهذا هو الكلام غني عن البيان **قوله** ان يميز عليه اول ان التعبير عن
 جميع تلك اللفظ بطريق التسمية على تفرعهم وضع الرسم بالراء اللفظ على لانه جائز ومنه
 للتفصيل وثانيا ان قوله فانه لا طريق في تسمية تفراد جميعها بطريق التسمية اذ اعدت يكون التجميع
 عنها بطريق التعريف لا التسمية وثالث ان قوله فانه يحصل منه بعض تلك اللفظ باطل ايضا لان كل واحد
 اللفظ على تفرعهم الوضع لا يكون لا بطريق التسمية فيلزم النظر في تفرعها ان قوله فانه
 يحصل منه بعض تلك اللفظ من غير تمييز او ايضا لا سمح الله اللفظ على تفرعهم الوضع ولما كان ظاهر
 ما ذكرنا قال المحقق ومن هذا كلامه لا يبعد ان يجتزئ بقوله كل معناه على دلالتها اذ اراد بها
 نفس اللفظ لانه ليست دلالة في مجال معناه بل في لفظها **قوله** اخر متضمني سوق الكلام ان
 لافاضة المعنى الى الدلالة دون اللفظ وخلافه هذه الاجزاء وعما في ما يمكن من تقريره ان الدلالة نسبة
 بين اللفظ والمعنى فيصاف اليها في حقها فاني اضافة اليها احصاها من المعنى في اللفظ فانه في ذلك
 معناه الذي لفظها بخلاف التخصيص اللفظ فانه انما يضاف اليه المعنى دون اللفظ فلا تارة اضافة
 اليه هذه الاجزاء لانه لا يرجع ان يقال في معنى اللفظ لانه لفظ اللفظ **قوله** فيبحث لانه لا يكون
 الدلالة نسبة بين اللفظ والمعنى لوجوب الركبة اضافة المعنى الى الدلالة اهتزاز عن اللفظ الموصوف باللفظ
 وليس بمقصود ولا يوجب الاجزاء عن اللفظ الموصوف بالمدرية لنفسه وهو المقصود وامانا
 فلا يكون عدم صحة اللفظ لانه لا يستلزم اضافة الشيء الى نفسه فلابد من ذلك وانما يلزم له
 لم يكن بينهما اعتبارا بالاعتبار كيف والقوم يقولون وجود الوجود ضمن الوجود وتضمن الشخص
 عن الشخص وتضمن هذا العبار كذا ان يحصى وان اراد معنى اخر فلا بد من بيانه فتكلم عليه ولما
 ثالثا لان هذا التقرير يقتضي استبعاد كل كلام انتهى بظهره اذ لا بد من فيه كما لا يخفى فلا يبعد ان

لا يخلو

ومن هذا الكلام ان معنى نفي هذا لا يكون لتقول المحقق لانه ليست دلالة في معناه بل في لفظها
 معجم ومع هذا لم يرد عليه ما قاله الفاضل الشريف **قوله** لا يخلو من التسمية والتقسيم
 ولا يستعمل في دون على بل يتناول على جميع هذه التقادير فالصواب ان يقال قد فهم من كلام المتقدم
 احوال القول ان الشيء لم يغير به لانه اللفظ على نفسه ولم يطل على الدلالة حيث قال وقد يخلو
 والمراد اللفظ ولم يتوهم فيكون المراد نفس اللفظ كما قال بعد ذلك وقد يكون المراد لفظا اخر
 وان كان مقتضى ظاهر السياق والسياق ذلك الثاني انه جعل اطلاق اللفظ على نفسه اقرب لغير
 حيث قال اوله ان ما يطل اللفظ على مدلوله فيغير وقال اخره وقد يكون المراد نفس اللفظ
 افراد ذلك المدلول المتغير فان الكلام فيه العهد وقال بعد الاول وقد يطل والمراد اللفظ
 فظهر ان هذه التسم في غاية الغلظة ومثله ما في عدم الثالث انه وصف المدلول بالمتغير بطريق
 الاختصاص والبيان فانه مقتضى تعريف الدلالة بكون الشيء عبارة يميز بين العلم به العلم بشيء اخر
 فالجواب منه ان ما لا يكون متغيرا لا يكون مدلوله ومن مجموع كلام المتقدم انه اهمر باضافة المعنى
 الى الدلالة المنبئة في متغيره لفظا عن اللفظ الدال على نفسه اذ لا معارضة في قوله قال المحقق
 لانه ليست دلالة في معناه اذ لا تغاير لم يرد عليه شيء ثم ان السوفيه جعل هذه التسمية في حكم العلم
 هو ان المقصود ههنا قسم الدلالة النظرية الى الثالث والاربع للثالث صورة التقادير **قوله**
الشيخ فالحكمة ما وضع للافادة نسبة **قوله** المحقق اي لا يخلو من التسمية والتقسيم
 بعينه **قوله** اخر تفسير الشارح افادة النسبة باعطاء ما يطلب في النسبة في تعيين اعمه
 طرفها يعني الاجاب والسلب مما لا يستقيم في الرتبة ثانيا على ما لا يخفى **قوله** فاضل
 الشريف جيبا فانه كان للنسب المتغيرة لها طرعا ثبوت وانتفاء كذلك النسب الرتبة ثانيا
 تعلق ثبوت وتعلق سلب عكس ذلك اضراب ولا تغريب فان الفرضية الاول ينتسب الى الخاطب
 انتسابا ثانيا والثاني انتسابا سلبا لكن لا على الوجه الذي ذكرتموه فاما المراد بتعيين اعمه
 طرفها اعم ساكن من الارتفاع والارتفاع **قوله** هذه التسمية انما يستقيم له فيكون في اول
 الكلام قوله لا يخلو من التسمية فانه انما هو من جهة الخاطب والاعطاء من جهة
 المتكلم كما اشار اليه الفاضل فيما بعده وهذه المعنى لا يتصور مرة الحرب ولا تغريب بل الطالب

فيهما من جهة التكلم ولو سلم فلا يجرى في الاشياء ان كانا ليسا له تعلق فهو قسما
 في كونه او انه فاء ويا به نفي وبعيد العدم ونحو ذلك فالصواب ان يترك هذا التعبير
 فيراد بالنسبة النسبة التي هي من الاشياء الى الكمال قال المحقق في شيئا منها لم يوضع لافادة
 فيكون له اعتبار نسبة اقرب فيه بحث لان الهم ان شيئا منها موضع لافادات باعتبار نسبة
 والموضوع لها هو المضاف في حيث انه مضاف وللوصف من حيث انه موصوف واسم الفاعل من
 حيث انه مسند والملائمة للوصف لا المقية ولهذا قالوا ان معرفة المضاف من حيث هو مضاف تترقب
 على معرفة المضاف اليه وظهر في الخبر في بحث ان الجواز يستلزم الحقيقة ام لا بان الركنين موضع
 في اللفظ على ما في الكيفية وضايفها قال **الخبر** قوله في شيئا منها لم يوضع لافادة النسبة ظاهر في
 ان ما قبل من زركايت فانه من اسم الفاعل وضايفه اسناد او الاستناد نسبة اليه الجواز في الخبر
 لافادة الخاطف فلا بد من القول بان الاستناد مشترك بين هذين فلم يغير **قوله** في شيئا منها
 فيكون لكون النسبة اهم في الاستناد كما اعترف به نفسه حيث اخذ هذه تعريفة ثم فيها اضافة الخاطف
 فيقول الخبر في جميع الصور الملائمة لكونه ولا يفرق على ما ذكره واما الفاضل الشريف فاعلم ان هذا التفسير
 لهذه اللفظة لا يوافق قول الحق في اللفظ اعطاء ما يدل عليها من حيث قال في لافادة اللفظ فيها
 بعينه لكنه ايضا ليس بشي مما عرفت ان هذا اول الاشياء فالصواب ان يكون مراد الشيخ بالنسبة
 النسبة التامة كما صحت فلو كان المحقق ترك التفسير السابق وقال هو هذا الذي شيئا منها لم يوضع
 لافادة النسبة لان المراد بها التامة لم يوضع على شيئا فليتنا **قوله** في شيئا منها لم يوضع لافادة النسبة
وقال اي ما لم يوضع لافادة نسبة **قوله** في شيئا منها لم يوضع لافادة النسبة
 في العبارة ما وضع لافادة نسبة فيجب ان يراد بالوصول الركنين في النسبة المقسم لوقال
 لا بأس في تناوله للفرد اذ قال المحقق في شيئا منها لم يوضع لافادة النسبة في شيئا منها لم يوضع لافادة النسبة
 يتناول فيه الفرد وهو الركنين والمفرد ههنا قسم المركبات مطلقا فانه **قوله** في شيئا منها لم يوضع لافادة النسبة
 متباينة متباينة **قوله** في شيئا منها لم يوضع لافادة النسبة في شيئا منها لم يوضع لافادة النسبة
 يعني ان صفة متباينة بالاول ومتباينة غير متباينة في الحروف ومال المعنى الثاني في متباينة وانما قال
 الشيخ من اللفظة في دعاء التوهم ان يراد بالشأن العرضي حيث قال في قوله والكل في اني وعرضي كالتوهم
 قال

قال **الخبر** في اعتبار هذه النسبة مبالا الى استعماله وان كانت من جهة من جهة في شيئا منها لم يوضع لافادة النسبة
 فيكونه مقابل الاول في مقابل الاستقناء ولذا ذكر في القسم الثالث والرابع **وقال** الفاضل
 الشريف اعلم ان في مقابل هذه النسبة في مقابل قوله اقوى في التقابل مع الاول ضرورة في خلاف
 الامة في جاني اللفظ والمعنى **قوله** ان قيل الخالفة في جانيها حاصله بين الثالث والرابع
 ارضاع انه لم يغير في لفظه في مقابل قوله الرابع قلنا المراد الخالفة في جانيها من جهة واحدة
 وهي مفقودة بين الثالث والرابع يدل عليه قوله اقوى فان الخالفة بين الاول والثالث
 متحققة في الجملة وبين الثالث والرابع قريبة بين الثالث الاول والثاني اقوى لكونه
 الجبهة **قال** المحقق وهذا بناء على ان الجواز يستلزم الحقيقة **وقال** الفاضل الشريف
 فان منع بان ليس المراد من معنى اللفظ ما لا يعمل هو فيه بل ما يصح استعماله فيه فحق في اللفظ
 وكون اللفظ حقيقة لكونه احد من التعدد هو انه لو استعمل في لفظ حقيقة لانه كذلك باللفظ
 وح في منع ما ذكره لان الجواز يستلزم المعنى الحقيقي وان لم يستلزم الحقيقة فيجانب جانيها
 على تقدير صحة ما ذكره ليس المراد جميع ما يصح استعماله في لفظه بل هو اللفظ كونه حقيقة لفظا
 لثبوت الجواز ظاهر او اذ اللفظ ما هو اعم من الجميع والعضو قبالي القسم المذكور **قوله** في شيئا منها لم يوضع لافادة النسبة
 الجواز ان ما ذكره ليس صحيح لان لفظ الحقيقة هو الجواز في قول الشيخ والرافضة وجاز
 حقيقة فيما استعمل اللفظ في ما يصح استعماله ولا قرينة تمنع الحقيقة ليعمل الى الجواز ولا لم
 صحة فان اريد ما يصح استعماله في لفظه الذي هو غير متعد في قوله فان كان المتعدد حقيقة
 جميع ما يصح استعماله في لفظه في قوله فان كان المتعدد حقيقة فهو المشترك لان كون اللفظ
 حقيقة لجميع ما يصح استعماله في لفظه متعدي لان الظاهر ان لكل معنى حقيق لفظا اذا استعمل
 اللفظ فيه كان جاز او ظاهر ان في ذلك الجميع وان اريد اعم من الجميع والعضو في ذلك القول
 كان ابراهيم لانه في اذ بنا في كون اللفظ في المعنيين جازا وقد كان المنصوب باللفظ في ذلك
 ذلك هذه اعادة ما كان في زجيه للقال لكنه بعد لافاد في اشكال وانما قال
 لانما ان المراد به جميع ما يصح استعماله فيه لكن بعد ما وضع له بحيث لو استعمل كان حقيقة

الخارج على

الوجه قوله والوجه كونه حقيقة المتكلمين المجازي ظاهر فالجواب الاكتفاء بمنع المعنى
لنا انما هو احد المعنى على ان الفرد للمفرد والظاهر ان قولنا انما هو احد المعنى
احد المعنى من ذهب الى ان كل ما يظن شرا كاذبا اما هو اطلاق او حقيقة في احد المعنيين
في اللفظ والوجه ذهب بعض اصحاب الحقيقة من جهة انه تعالى مثالا لان الفرد حقيقة في الحقيقة
لان الفرد الجمع والمفرد الذي يجمع جملة في اللفظ نسبة الشيء باسم ما يقبض قلنا في الاول
انهم شرا في قوله فلا يميز خلافهم كباقي في مباحث الاصطلاح ومن الثاني ان ما ذكره وجه
للتسمية في اللفظ لان الثاني الاشتراك ناشئ عن عدم الفرق فاعطوا الاول حكم الثاني
ثم قال وقولنا ما اعترض عن المفرد الذي هو احد المعنى وان كان قد يقع فيه شك اقول قلت
الوجه الذي هو احد المعنى اسم الفرد على اللفظ والمفرد واحد في اللفظ وقوله الاسم
المشترك في اللفظ ولا يعترض عليه التام في القول بكون مشتركا غير متقول في هذا الموضوع بقاينة
المتقول انما الاسم وقصد المسمى ولعله اختلف عليها باعتبار معنى واحد مشترك بينهما لا باعتبار
اختلاف حقيقة اللفظ حقيقة في اللفظ عازلة في اللفظ وان حقي عليا موضع الحقيقة والمجاز فالظاهر
ان الحق هو قول الشيخ معا على دفع الثاني واراد بالمفرد التشكيك في هذا فانه لعينين لكن لا
معالقة الحقيقة وان حقيقتا للسمع وشكوه لفظ الفرقاس فان معناه لفظ واحد اتفاقا لكن لا
يتبع الشك في ذلك المعنى الى انه ان كان اللفظ في هذه الاشياء لا يكون مشتركا فانه مع قول النجاشي
لا عقار في ذلك وانما الكلام في انه هل يفتقر الى هذه اللاحقة ان بعد قولنا الفرد للظاهر والمفرد فانا قطع
بان الفرد ليس لمعنيين فكانه اخذ من ظاهر عبارة الشرح انه لو لم يفتقر لمعنيين لم يكن
مراة المفرد التشكيك فيه لكن يرد عليه انه كما يخرج هذا المفرد يخرج الحقيقة والمجاز ايضا لو لم يفتقر
الى قوله من غير ترجيح وهو قوله على البطل على دفع الاول حيث جعله اعترافا بين المتواطئين ولم يذكر
التشكيك لان لا يرى التشكيك كما سيأتي او توسع في تسمية الشيء ما قد سمى ثم زاد عليه فائدة
وهي اطلاق الموضع للمعنى سواء كان بالاسم الموضع لوضع ايجده والاشياء كلها كما قد ثبت في الكلام
على الاشتراك او كالعالم المستغرق لجميع ما به في له واعلم ان اللام في اللفظ ونحوه لا يجوز ان يكون مطلقا

الوجه قوله والوجه كونه حقيقة المتكلمين المجازي ظاهر فالجواب الاكتفاء بمنع المعنى
لنا انما هو احد المعنى على ان الفرد للمفرد والظاهر ان قولنا انما هو احد المعنى
احد المعنى من ذهب الى ان كل ما يظن شرا كاذبا اما هو اطلاق او حقيقة في احد المعنيين
في اللفظ والوجه ذهب بعض اصحاب الحقيقة من جهة انه تعالى مثالا لان الفرد حقيقة في الحقيقة
لان الفرد الجمع والمفرد الذي يجمع جملة في اللفظ نسبة الشيء باسم ما يقبض قلنا في الاول
انهم شرا في قوله فلا يميز خلافهم كباقي في مباحث الاصطلاح ومن الثاني ان ما ذكره وجه
للتسمية في اللفظ لان الثاني الاشتراك ناشئ عن عدم الفرق فاعطوا الاول حكم الثاني
ثم قال وقولنا ما اعترض عن المفرد الذي هو احد المعنى وان كان قد يقع فيه شك اقول قلت
الوجه الذي هو احد المعنى اسم الفرد على اللفظ والمفرد واحد في اللفظ وقوله الاسم
المشترك في اللفظ ولا يعترض عليه التام في القول بكون مشتركا غير متقول في هذا الموضوع بقاينة
المتقول انما الاسم وقصد المسمى ولعله اختلف عليها باعتبار معنى واحد مشترك بينهما لا باعتبار
اختلاف حقيقة اللفظ حقيقة في اللفظ عازلة في اللفظ وان حقي عليا موضع الحقيقة والمجاز فالظاهر
ان الحق هو قول الشيخ معا على دفع الثاني واراد بالمفرد التشكيك في هذا فانه لعينين لكن لا
معالقة الحقيقة وان حقيقتا للسمع وشكوه لفظ الفرقاس فان معناه لفظ واحد اتفاقا لكن لا
يتبع الشك في ذلك المعنى الى انه ان كان اللفظ في هذه الاشياء لا يكون مشتركا فانه مع قول النجاشي
لا عقار في ذلك وانما الكلام في انه هل يفتقر الى هذه اللاحقة ان بعد قولنا الفرد للظاهر والمفرد فانا قطع
بان الفرد ليس لمعنيين فكانه اخذ من ظاهر عبارة الشرح انه لو لم يفتقر لمعنيين لم يكن
مراة المفرد التشكيك فيه لكن يرد عليه انه كما يخرج هذا المفرد يخرج الحقيقة والمجاز ايضا لو لم يفتقر
الى قوله من غير ترجيح وهو قوله على البطل على دفع الاول حيث جعله اعترافا بين المتواطئين ولم يذكر
التشكيك لان لا يرى التشكيك كما سيأتي او توسع في تسمية الشيء ما قد سمى ثم زاد عليه فائدة
وهي اطلاق الموضع للمعنى سواء كان بالاسم الموضع لوضع ايجده والاشياء كلها كما قد ثبت في الكلام
على الاشتراك او كالعالم المستغرق لجميع ما به في له واعلم ان اللام في اللفظ ونحوه لا يجوز ان يكون مطلقا

ابو الحسن

لذلكها الوجود لان معناه ما فوق الفقد ولا يفتقر الى المتناهي فمعناه انما هو على الشرع
 بوجه الحق بآمر واجب على العباد بان المراد بالنسبة النسبة العينية المقضية لتناهي
 المنسوب اليه وقوله بان اللام للعهد والوجود اكثر المسميات او عوض عن الصفات والصفات
 المنصوص والمبالغة والبيان فلان لو نسبة له الى فلان وعن الثاني بان المراد بالكثر المضاف الى
 ما لا يتناهي الذي لا ينفك على بعض متناهية على لفظ **قال** المحقق الجواب ان المسميات بالانفاظ هي المعاني
 المختلفة والصفات وتوهم انها غير متناهية **ان** اقول **عاصله** ان الملازمة ممنوعة قوله
 لان للمسميات غير متناهية قلنا ان اريد بها المعاني المختلفة والمتضادة فلا نسلم انها غير متناهية
 وان اريد بها الصفات او المجموع سلمنا انها غير متناهية لكنها غير ليست بمسميات **قوله**
الحق سلمناه لكن لانهم لم يردوا في الحروف المركبة من الحروف المتناهية قلنا نعم قلنا
 لانهم ان المركب من المتناهي متناه واسمه المنع باسماء العود **اقول** اعلم ان المحقق **قال**
 في الاشارة الى بعضهم بعضها الى بعض مراتب متناهية ولم يفرق بين هذه الجواب . والمحسن لم
 يرد الاشارة ولم يرد الجواب **اقول** وبالله التوفيق ان اراد المسند بالانفاظ
 في قوله والصفات متناهية لتركها في الحروف المتناهية **ان** الانفاظ المفردة كما هو الظاهر
 في الجواب اناسلناه لكن لانهم لم يردوا في الحروف المركبة من الحروف المتناهية قلنا نعم قلنا
 المتناهية قلنا نعم الانفاظ المفردة مركبة من الحروف المتناهية لكن بعضهم بعضها الى بعض مراتب
 غير متناهية فاقول المركب من المتناهي ليس متناهيا مطلقا بل يجوز ان يكون مراتب ضم المتناهي
 الى المتناهي كالخروف منها غير متناهية كما في اسماء العدد فانها غير متناهية مع تركها في اثني
 عشر اسما وهي من واحد الى عشرة والمائة والالف فلا يلزم الاشارة الى ومأصلة مع
 قوله مراتب متناهية وبواقفة تقرير الفاضل الشريف وان التسمية بما يتاورد المفردات
 والركبات فتقرير الجواب اناسلناه لزوم الحروف لا الاشارة الى قوله الانفاظ مركبة
 من الحروف المتناهية قلنا نعم المفردات متناهية ولكن لا يجب ان يجمع عن كل معنى بمفرده
 يجوز ان يجمع في بعضها من المفردات بعضها الى بعض بالاضافة او العطف او نحوها
 كما في اسماء العدد وعاصله تسليم قوله مراتب متناهية للمفردات لتناهي المفردات وتوهم لزوم

لكن لا خلاف

قال الانفاظ المطلقة المستلزمة لتوهم الاشارة وبواقفة تقرير الفاضل الشريف
 وهذا ما يلزم التفسير باسماء العدد والاولى **قال** المحقق في المتن ان المتناهي هو الذي لا
قال المحقق فهو واجب في القديم محقق في الحادث فلا يكون امر واحد فيهما والامر الواحد
 حقيقة واجباله انه ممكن وهو محال **وقال** المحقق قوله فهو واجب في القديم محقق في الحادث
 نظر الى الذات اذ لا يقتضي الوجود وقوله والامر الواحد حقيقة واجباله انه ممكن
 على ما ينبغي بل اللازم كون الواحد حقيقة واجباله ان ممكنا لذات اخرى واجاب عنه الفاضل
 الشريف بان المراد واجب الثبوت للذات التي صدق عليها المجهود يمكن الثبوت لها يعني
 ان الواحد حقيقة ليس ممكنا لذات اخرى بل للذات الاولى لان معنى المجهود ذات له اربعة
وقال المحقق في شرحه وان كان المسمى صفة فهو واجب في القديم محقق في الحادث وان محال
 ليس الجواب بان الممكن بالذات والامر الواحد لا يلزم للماهيات وهما متساويات وفيما في الزم
 ما يرد من تناهي المفردات فيلزم متناهية الشيء لنفسه والجواب ان اريد بوجوب الصفة في القديم
 ان تلك الصفة واجبة بذاتها فهو مجموع كيف والوجوب الذاتي فيافي الصفة لا اعتبارا بها الى الحروف
 وان لرب ان تلك الصفة وليمة لذات القديم سبحانه معفان ذاته بقصتها او قلها تاما فهو
 صحيح وعلى هذا فاما متناهي الحادث بمعنى ذاته لا يقتضيها كذلك ولا استحالة كونه ان صفة
 الممكنة في نفسها الواحدة بالحقيقة ثابتة لذاتين بقصتها احدى هاتين الحرفين او لغيره
 فتقرر كونه بيان استحالة كونه للمسمى صفة والجواب عنه بحث اعمام الاول فلا بد من ما كان
 محققا في نفسه محله وهو لزوم كون الواحد حقيقة واجباله انه ممكن وقوله في بيان واضح بالار
 وجده وهو قوله ومحال اما انه واضح فظاهر اقصانه اقصاف امر واحد بصفتين متضادتين
 اما انه لا وجه لسؤاله مبنى على ان يكون المراد بقوله واجباله انه ممكن والذات بنفسه لانه
 للعدد من لوازم الماهيات والثاني للوضعية وقد عرفت انه ليس بمراد واما في الثاني فبالذات
 ما في العلم السابق على ارادة الوجوب الذاتي كيف يصح في الجواب ان يرد من ارادة الوجوب بهذا المعنى
 وبما اردته بمعنى اخر فالجواب في الاول ان يقال لو كان تسمى صفة فهو واجب في القديم
 محقق في الحادث فلا يكون امر واحد فيهما والامر الواحد حقيقة واجباله ان الثبوت لذات صدق

لكن

عليها على الشئ لها وهو حال الاشياء اضافة الى الواحد بصفتين متضادتين كما مر
وفي الثاني ان يقال لا امتناع في قولهم انهم صنفان متضادتين في صفات
فلا امتناع في كون الصفة الممكنة في نفسها الوجودية بحقيقة ثابتة لغايتها مقتضياتها الصورية
فظهر ان الاختلاف في الوجود والامكان لا يمنع الاشياء من كونها في نفس الامر
بان مرادها ان الصفة لا يمكن ان تكون احدى الصفتين في نفس الامر في الحقيقة ولا يمكن ان
من اشتراكها في امر عام بوضع اللفظ لجزائه كالسواد والبيضاء المشتري في معنى اللزوم بل لرسا
تتم الكلام في ذلك الامر العام للمسمى بالوجود فانه واجبة في القديم لما كان في الحادث اقول فيه
بحث لنفك الكلام في ذلك الامر العام على الوجه الذي هو في القديم لان المسمى بالوجود هو العلم بغير العلم
او لا يقال هو الواجب للشيء في القديم والماضي في الحادث فيسقط العلم بغير العلم في وجهه
فتبين ما بين هذا **الحق** كالعالم والممكن فانهما في القديم واجبان وفي الحادث ممكنان مع
شأنه كانه في قطعنا ان **الحق** قوله مع انه في العالم في القديم والعالم في الحادث مشترك في
منهم العلم وكنه المنكسر في القديم والمنكسر في الحادث مشترك في كنهه الكلام لتتسوى وتنبه الفاضل
في هذا الموضع وراى عليه اعتبارا اخر حيث قال لو منع ان القديم والحادث مشترك كان في معنى باعتبار العلم
والشأن وهو الذي يراى في العلم والمنكسر اقول لا خفاء في ان الضمير في انهما راجع الى العالم والمنكسر
فمقتضاه ان يرجع الضمير مع انهما لهما ايضا اعتبارا من التبعات الواضحة لاني اظن انهما راجعا
الثاني في غير ما رجع اليه الاول لان مانع عن ذلك فيكون الضمير في كل مكان يرجع الثاني الى ما رجع
اليه الاول ويجعل قوله في معنى بمعنى محجب معنى واجبا كما مر في **الحق** شح كالعالم والمنكسر
وقال الثاني **العلم** وفي الثانيين نظرا الى الفرق بينهما وبين المسمى بالوجود عند السند لكونه راجعا
على الوجود عليه لولا ان كان كذلك لم يكن يسلم كونهما مشتركين في معنى ووافقة الفاضل الذي هو
قال ولا يتم الزعم ان كان العلم والمنكسر مشتركين في اللفظ كما ذهب اليه من اجتنابا
صفة امة في مقابلة الحقيقة لصفات الممكنات والاطلاق اللفظي عليها لا يشترط في اللفظ
وقال ليس في **الحق** على ما ليس في **الحق** من صفة امة مثل ان الزعم لا يحصل في **الحق** في العلم
عليه به ان **الحق** لهما في الاول ان القابل بالاشياء الوجودية لهما بين الواجب والممكن

المستعمل



الشيء وحيثما لم يتقبل غير كون العلم والكلام كذا في شئ من التسع وهذه الفقه في الرابع
وفي الثاني من قبل السند انهم ادخلوا في الاشتراك اللفظي وفي الثاني ان الامر انما هو في
اللفظ لا في الشئ كذا في العلم عند السند لا في الشئ كما مر اما قولهم كما ذهب اليه من اجتنابا
للفقه في العلم به بل عليه انهم يريدون انهم يعرفون العلم بغيره فلو علم انه يتطابق مع
عنه في امثاله والروايات في الامكان والشرائح فيه لكنه لا يقتضي الاشتراك اللفظي لكونه في الشئ
قال في شرح المقاصد اعلم ان بعض القدماء بالغوا في التفرقة بين امتنعوا عن اطلاق لفظ الشئ
في العالم والتعاريف على انه على انه صفة علمية انه يوجب اقياس الشئ وليس كذا في الامثاله
اذا لم يكن لكان اللفظ مشترك بينه وبين غيره على السواء ولو كان في شئ من شئ من
والوجه عليه وحيثما وكذا في الصفات والتحقيق ان بعض الصفات من قبل الشئ كذا في
كالمعنى والسبع واليد والكلام وبعضها من قبل الشئ كالعالم والقديم والارادة والحق
اشارة الى دفع لغرض العارضة بقوله فطاعنا **الحق** لم الزم في الاشتراك معنى التواطؤ
قاله **الفاضل الشريف** يحتمل اصحابا اربعة ان يضاف معنى الى التواطؤ وفيه الكلام كما علم
الزم في عدم الاشتراك او لا فانه المتعارضة لاطلاق معنى التواطؤ **الحق** يحتمل ان يراد
ايضا بالاشتراك المعنى واللفظ لعدم كونه المتعارضة لاطلاق كذا في العلم والقديم
مباينة الاشتراك اللفظي **الحق** الشئ حاله وسبع وجها وسبع وجها **الحق** فيه بحث لان اللفظ
هو السبع لخصه من اعني لا يختصه فكيف يكون مراد قاله وكذا الجواب انما يستعمل عرفا
في الحقيقة المخصوصة اذا حصلت بعد الرضا طبعها والقعود عما يتصل فيها اذا حصلت بعد القيام
ويكون في دفع الثاني بان التفرقة عارضة على اصل اللغة من العرف فلا ينافي التوافق لغة بوجه ما قال
في الدراسة في بيان الحقيقة اني فاما ما يستعمل في **الحق** فانه لا يصدق في العلم والقديم
او التناقض **الحق** في الروي بالتأني لانها في المتعارفين لا يصلح ان يكون على ما
قائمه **الحق** التفسير انما يستقيم اذا كان معنى قوله في الروي يصلح ان يكون روي او ما
اذا كان معناه يصلح ان يقع فيه الروي فانه يكون ميانا الخاص المعنى المستفاد من قوله امة
قال الشيخ يقع كل من المتروك في مكان الآخر **الحق** لكان ظاهر قوله يقع غير صحيح ان لا يرد به

الاشارة

ك

المشروع اما الاول فانه لا يكون متصفا بالثبات ان اردت بالافتقار الى النظر افتقار المجوز فلا يلزم
في ذلك وان اردت به افتقار الواضع فهو مسلم كقولنا وفيه صلتا افتقار المجوز لكنه لا يلزم ان
يكون في المجوز من اجله بل يكون ان يكون لا اطلاع على الحكمة واما الثاني فلان قوله نعم تجيب او لا
اجابهم على افتقار المجوز فلهذا من ان يكون في مجوز من اجله عبارة الشرح بل قوله نعم في المجوز
الموضعي من اجله المتغير بل على ان المنوع افتقار المجوز في مجوز من اجله المذكور بطريق التسليم
يجب ان يكون المنوع سائلا واراد ارجع من غير سلمنا الى افتقار المجوز في الحكمة لا يكون كذلك على انه اذا
ارجع اليه فحق العبارة ان يكون هكذا استثناء لكن الافتقار اليه في الحكمة لا يوجب الافتقار اليه
الفتور ان يقتصر اليه في الاطلاق على الحكمة **قال الشيخ** في الجواب ان اللازم على تقدير افتقار
المنوع في الراد هو استثناء المجوز من مجوز من النظر في العلاقة فان ادعت على ذلك التفسير الافتقار
مطلقا وبالنسبة الى الواضع من الملائمة وان ادعت استثناء المجوز من مجوز من الاستثناء
مطلقا من غير ان الثاني فيهما فانه اهل العينة لم يتفقوا على افتقار الواضع في الوضع اليه وثاني
فيكون الثاني بعد قسائم الاتفاق على افتقار المجوز في الحكمة مع الملائمة لان استثناءه في
المجوز من غير حجب عدم افتقاره اليه مطلقا فتقدير كلامه لا افتقار المجوز من مجوز ولا افتقاره في
الحكمة قوله سلمنا اي افتقاره في الحكمة لا افتقاره في مجوز من اجله لا يلزم الجواب في قطع
اقول هذا الاطلاق المنفي ولا الشرح اما الاول فظاهر واما الثاني فله وجه الاول ان عبارة
الشرح لانه على التردية المذكورة الثاني ان ضم الاستثناء الى المطلق في الاول والافتقار في
الحكمة في تقدير الكلام من الاول عليه عبارة الثالث انه ايضا ارجع من غير سلمنا الى افتقار المجوز
في الحكمة فتقديره على ما ورد على الخبر وقد علم مصادرا ما به وعلى ما افتقاره الفاضل الربيعي
في الخبر فان اردت العذر على حقيقة الحال فاستمع لما قلنا في البكس المتكاثرة فاقول وبالله
التوفيق وبالله متعاليه الخفيف فاصح جواب منع انتفاء اللازم وقوله في المجوز بعض
حال المجوز فانه هو المناسب القرينة لوجوبه في حق المجوز في بابها فاصح مع بعض عن اصل
الوضع غير مناسب للتعام والمشا للامثال وضيق سلمنا ارجع الى افتقار المجوز في
كاهه الظاهر الحق فانه قال لان لم انتفاء اللازم قوله لا مطلقا اصل القرينة على افتقاره اليه

قالا

قالا اللازم هو استثناء المجوز من مجوز من النظر الى الاتفاق على انتفاءه في مجوز المنع عليه
افتقار المجوز حال مجوز من المنع عليه افتقار الواضع حال المجوز من المنع عليه استثناء المجوز
عليه افتقار المجوز حال مجوز من المنع عليه افتقار الواضع حال المجوز من المنع عليه استثناء المجوز
عليه المجوز وهذا لا يلزم حجب عدم الافتقار مطلقا لثباتي المنع عليه الا انه يقتصر اليه في الواقع على الحكمة
فان قيل ما ينه عن عبارة الشيخ معنى واضح كما قد علم من ذلك المحقق فكذا لانه جدار الزمان
وراد المحقق التفتت فليست من **قال الشيخ** ويظهر هذا بالجملة والسجوة اطراف الملائمة في ذلك
بمعنى الناطقة او الكاتب على ما يقال لم يرد بان وادعاه من الاصلانية فان عدم صحة التفتت
ولا صحة قول المجوز ان اراد استثناء في مفهوم الناطقة او الكاتب سلمنا الى التوفيق
في الثاني لزم لكن صحة التفتت محقق وان اراد استثناء في فاعده ففعله الناطقة او الكاتب سلمنا
ان عدم صحة التفتت محقق لكن الاول ليس مجز ووالثاني ليس بلان حكم الاشكال فطعا اذا استعمل
الافتقار الموضوع للعام في فاعده ففعله فانه مجاز في فاعده سلب بقاءه الحقيقي **قال الشيخ**
وهو افاضت لانه علم انه بما استعمل فيه مجاز فاثبات كونه مجازا في دور وقال **الشيخ** في ذلك لان
غاية الاستدلال دور استحقاق المنع بانه وهو العلم بان الانسان ليس شيئا من المعاني الحقيقية
لان العلم يعلم استقاله فيه فضلا عن ان يكون مجازا **الشيخ** في الجواب ان المحقق لا يري في
التوفيق يمنع من الاستدلال وهو كان في لزوم الدور في ان الكلام في اللفظ المستعمل يدل
قول الخمر يعني ان صحة تقي المعنى الحقيقي لا يخلو عن فعل في نفس الامر عن المعنى المستعمل فيه
فلانه كان اللفظ مجازا **قال الشيخ** ان العلم بان الانسان ليس شيئا من المعاني الحقيقية
بمعرفة علمه معرفة من سلب كل ما هو معنى اللفظ حقيقة عن الشجاء وهو ظاهر ومعرفة بمرور
علمه لانه ليس شيئا من المعاني الحقيقية لانه لا يملكه وهذه المعرفة مستلزمة لمعرفة اللفظ
لما ذكره في المعرفة على معرفة انه ليس شيئا من المعاني الحقيقية لانه وهو بمرور
لما هو معنى اللفظ حقيقة عن الشجاء ومعرفة فاعله معرفة انه مجاز لان المعروف على الماروم ومعرفة
في اللازم بالاشتباه فيكون معرفة انه مجاز ومعرفة على ما ينفرد عليها فيكون دورا في اللفظ

فيكون

منه تقي

تقريب

اللفظ في غير ما وضع له الى ان قال فلهذا اقال الشارح المحقق والذي يزيل الهمم بالجملة التي قد
وهذا اشكل فيها سنة الى ان يصير متوجهاً الى **قوله** يريد به الرد على الشيخ في ايراد السؤال على قوله
ولا يجاز في التركيب والكتاب عنه بقوله وقوله عبه القاهر الخ واهل ان المحقق ليس بغافل عما يدور على
الشيخ حيث قال فلهذا اقال الشارح المحقق في وجوه الرد ان الثاني قد قوله ولا يجاز في التركيب اما هو المجاز
في اللفظ وهو استعماله في غير ما وضع له والمجاز الذي قاله عبه القاهر اما هو في الاسناد فاني قد
ذلك ان يبين هو لا يقول ان المجاز في الاسئلة في الاسناد لا يفي عرف الحقيقة بالكلام المتفاوتة بل هي الحقيقة
من الحكم والمجاز بالكلام المتفاوتة هي خلاف ما عناه المتكلم من الحكم قلنا نعم يجعل الكلام مرصوداً بما امكن
لا يفي استعمال اللفظ في ما وضع له استعماله في غيره بل يفي في الاسناد الى ما هو له والاسناد
الى ما هو له وكذا ان يمكن في دفع الرد بان مختار عبه القاهر الملم يكن ترضياً عنه الشيخ او رد عبارته
بحيث ترجمه عليها اللفظ افي مختاره قد فعله وذلك لانه قاله والحق ان المجاز في المفرد ولا يجاز في
التركيب تاخيراً منه المجاز في التركيب ولم يفرق بين التركيب مع انه اخصر واسبب بالمفرد مترجمه
اللفظ افي مختاره ولا يجاز في التركيب في الجملة قد فعله بترقيقه واما قوله هذا اشكل فيها سنة الى
المفسر مثل ما وجدته ضياعاً في الجواب عنه ان شاء الله تعالى **قال المحقق** ثم ذكر المصنف ان هذا دليل
على قول الثاني لا يفي لكان كذا ما وذلك لانه لو استلزم الجمل الحقيقة لكان اللفظ الركن حقيقة وهو
في اللفظ مطلقاً حتى جاز اطلاقه لغيره **قال المفسر** الظاهر ان مراده بهذه اللفظة ذي الرمة و
الامان لا ذو الرمة القلب والافاقوله **معلقاً** قوله حتى جاز الخ فيكون حقيقة في ذي الرمة
واحياناً لو عكسوا في استعماله في اللفظ لغيره بخاصة مجاز ابع عدم استعماله في المطلق ليحقق
الحقيقة لكنه لا يصلح ان يكون مراد الشيخ لانه في المصنفه تسليم كونه معنى حقيقياً كونه
سنة لا البهيجان يستعمل الركن باعتبار في الواجب لغيره فيكون حقيقة لانه جزء من الشيخ
بانه مجاز في الحقيقة له فافهم ما قاله الفاضل الزبيدي ان هذا الكلام ليس برض عنه الاسناد
لانه يستعان اللفظ اذا اريد به كونه المطلق وكرهه للمفرد واما ما مراده في المضاف
ان المجازية وحقيقة في الحقيقة فلا يكون حقيقة في ذي الرمة مطلقاً بل حقيقة في ذي الرمة التي
لانه قال ذكر المصنف على ما ألفه من اشعار مثل هذه العبارة من كلامه بعدم كونه المطلق

قد تم جعل الموضوع بالبحث الكلام دون الاستناد

عالم من ان العام اذا اطاعت وارت
لا يخضع له ياكرون حقيقة

[illegible]

فرض الترتيب

اوله كيفة وتعد الامام الرازي والسكاكي على ان النسب الحقيقي لا يدرى على ظاهره بل هو كونه الرفع
 السنة التي علمت بها ان النسب الحقيقي لا يدرى على ظاهره بل هو كونه الرفع
 ذهب الى ان الاستدلال على كونه النسب الحقيقي لا يدرى على ظاهره بل هو كونه الرفع
 قول المؤلف ان النسب الحقيقي لا يدرى على ظاهره بل هو كونه الرفع
 جاز قد صرح في المتن وهو من هبة شريفة من الناس وقد رغبه صاحب
 المفتاح وغيره ونقل عنه انه قال ليس المقصود ان النسب الحقيقي لا يدرى على ظاهره بل هو كونه الرفع
 التور حتى ينشأ من غير حجب بل المقصود ان الفعل موضوع للنسبة التي ما هو صالح
 انه يكون فاعله حقيقة فاذا استدل في غيره فقد اخرج عن موضوعه سواء
 استعمال في النسب العادي او في ملازمة اخرى معارضة للملازمة مع القائل
 لا يدرى على ظاهره بل هو كونه النسب الحقيقي لا يدرى على ظاهره بل هو كونه الرفع
 الرفع انه لا يدرى على ظاهره بل هو كونه النسب الحقيقي لا يدرى على ظاهره بل هو كونه الرفع
 ان النسب الحقيقي لا يدرى على ظاهره بل هو كونه النسب الحقيقي لا يدرى على ظاهره بل هو كونه الرفع
 في النسب الحقيقي لا يدرى على ظاهره بل هو كونه النسب الحقيقي لا يدرى على ظاهره بل هو كونه الرفع
 ونظائر فعله هذا يجب ان يكون الفعل فيما سبقت من قول المؤلف والنسب الحقيقي
 الوهم بالحكمة ان يجعل الفعل مجازا في النسب الحقيقي لا يدرى على ظاهره بل هو كونه الرفع
 مثلا لانه قد اختلف في الخبر ان هذا مشكل فيما استدل به المؤلف على كونه النسب الحقيقي لا يدرى على ظاهره بل هو كونه الرفع
قال المحقق صرحنا في حجة هذا **ان النسب الحقيقي لا يدرى على ظاهره بل هو كونه الرفع**
 في النسب الحقيقي لا يدرى على ظاهره بل هو كونه النسب الحقيقي لا يدرى على ظاهره بل هو كونه الرفع
 الثاني اعرف فقلت ان سيرة فاعله حقيقة والنسب الحقيقي لا يدرى على ظاهره بل هو كونه الرفع
 وتامه. البارز في السيرة فاعله حقيقة والنسب الحقيقي لا يدرى على ظاهره بل هو كونه الرفع

والبرومة الاصل وصير ذواتها للمرضى وخرجها من الخرجية قال المؤلف
 ومنها انه يدرى في مستبعده من ضده او نقضه اذا جعل على غير امره او على غير
 في القدر والمراد بخصيص فيهم من الظاهر فيهم جواز التطبيق في الحصر وهو
 بنفس المراد او وجوبه وهو ضده المراد وقال النجاشي واما انهم يتحقق وضعه
 للنقض بالتحقيق حتى ان الشارحين انما فرسوه في لفظ النقيض اذا جعل
 لكل من الايجاب والسلب لاللفظ المشترك في قوله الشارح المحقق في
 المشترك الذي نقض المراد بوجوه لا ينقض الى وضعه للنقض في قوله
 هذا الخالف لما قال المحقق في بحث ابنة اءالوضع انما انما يصح وضعه
 الذي معنى في نقض ما قد وضع له وضده فانه لو فرض ذلك لم يصح
 محال له انه على ذلك معلوم الدفوع كالقوله والخصيص والظاهر وهما نقضان
 قال القاضي الشافعي فاذا انزل عن الثاني فقد ابرأ الاول والامر للوجوب
 وعدم جواز التطبيق في الخصيص ووجوبه نقضه ان اقل في العار
 ساحة لان عدم الجواز ليس بوجوب لانه المقصود من وجوب
 انما يكونا وجودين محققين ان يقع الحرفة بدل عدم الجواز في قوله المراد
 المعنى المفعول لان ذكره في مقابلة النقيض يمنع ذلك ثم قال قيل
 الجواز ايضا يدرى اليه كما في هذا المثال يعني ان اجعل القدر حقيقة في امرها
 وجاز في الامر فما ذهب اليه بعض الائمة فانه اجيب بان الجواز لا يعتبر
 فيه للنسبة مع حقيقة فان عمله على غير المراد وان كان ضدها من حيث
 انه مناسب اياه فلا يكون مستبعده بخلاف المشية لا ان لم يعبر فيه
 المناسبة يقال هذا انما يتم في انعاني المفردة واما في متعدده من الكلام
 ما يقتضي التشرح فلا اقوال الايراد غير وارد من اصله للرق الطاهر
 بين الجاز والمشارك فان لهما معنى المشترك في اهم الاخر فيؤدي الى ما ذكر

بخلاف المعنى المجازي **فان** المعنى الحقيقي ملازم **و** الذي دل على ما
 كما سياتي في مسئلة ان المجاز واقع في اللغة ان المجاز لا يجوز استعماله
 دون القرينة بخلاف المشترك قال التحرير واما ما يقال في ان المراد ان
 يعبرهم الجواز اقبل لا يظن في القرينة والوجوب اذا قبل طلق في القرينة
 مستقيم على الراجح اقول وجه عدم الاستقامة ما فهم مما سبق انه اذا
 قيل لا يظن في القرينة لا يظن الجواز قطعا بل اما الجواز او الوجوب ثم قال
 قلنا المراد ان اسم الصالح لا اشتقاق قد بطل مجازا فلا يشتق منه
 تخافي قولنا جردا وانما هي اقبال وادبار وفيه نظر اقول وجه ان الشيخ
 سماه قاهر في دلائل الامتزاج ان ما ذكره من قبيل المجاز العقلي لا يجوز
 حيث قال لم يرد الاقبال والادبار غير معناه حتى يكون المجاز في الكلمة
 ثم قال والمطابقة لذلك لغة كالمضرب له مثلا ضرب في الارض مثلا
 ولوقايت بين له لم يكن طباق وفيه نظر اقول وجه ما سبق انه مما
 للعرف فانه ليس بطباق عرفا بل مشامة قال الشيخ ويحتاج الى قرينتين
 بحسب معنيته بخلاف المجاز فان فيه قرينة واحدة اقول ان قيل
 ان اراد انه يحتاج الى قرينتين في استعمال واحد فلا بد ان ذلك اللفظ
 الا على رأي من جزم المجاز بينهما وان اراد انه يحتاج اليهما في استعمالين
 سلمنا لان المجاز ايضا كذلك لانه لا يستعمل في معنيين مجازيين يحتاج الى
 قرينتين قلنا الجواب ليس كذلك لانه المراد بمصيبة معناه الحقيقي ومعناه
 المجازي وظاهره لا يحتاج بالنظر الى المعنى الحقيقي الى القرينة فتحذف العبارة
 انه يحتاج الى قرينتين بحسب معنيته بخلاف المجاز فانه يحتاج اليها بحسب
 معناه المجازي فقط قال اما في الشريعة وما في كتاب من تفسير الدينية
 وان لم يكن مفهوم ما فهم ما لكنه غير مناف له في الامام في الحصول المقولة

ersity

اثبتوا الشرعية مطلقا وزعموا انها منسوبة الى اسماء الجبريت على ما
 وهي الصلوة والصوم والزكاة وغيرها الى اسماء الجبريت على ما
 كلامه من والفاسق والكافر وهذا الضرب يسمى بالاسماء الدينية فخرقة
 بينهم وبين ما جريت على الافعال وان كان الكل على السواء في انه اسم شرعي فقد
 كلامه ولا يخفى انه مناف لما في الكتاب من تفسير الدينية لانه يقتضيه ان لا يسمى
 غير اسماء الفاعلين بالايان والكفر مثلا دينية وقد سماه في الكتاب دينية هو وضع
 اسماء الذوات موضع اسماء الفاعلين ليتناول نحو ذلك قال المحقق ثم لا بد
 الاحكام والتمويل مسمى من هذين كونها حقيقة شرعية ونسبه الى الجبريت
 قضية ونسبه الى القاضي والحق انه لا ثالث لهما وقال التحرير محل النزاع
 ان يعلم ان الامم في الاحكام والامام في الحصول لم يذكر اسم من هذين
 احدهما اثباتا لكونها حقا فشرعية ونسبه كل منهما الى المصدر له مع طرح
 الامم في نسبته الى الفقهاء ايضا وثانيهما ان ذلك ونسبه كل منهما الى
 القاضي وكلام المتن هو اقول ذلك وما كان في كلام المنهاج ما يشعر بان هناك
 من هذا ما لا يشعشع قال بعد تقريره هذين والحق انها منسوبة الى المصدرين منسوبة
 فانه الشارع لانه مذهب القاضي يعني على ما يقتضيه في تحرير محل النزاع اقول محل
 كلام المحقق على قول صاحب المنهاج ليس كما ينبغي لانه لا بد من صريحا على كون
 ما انشأه مذهبنا لا يجوز ان يكون ترجيح مذهب القاضي مع ترجيح له كما
 يشعر به قول التحرير يشعر على ان صاحب المنهاج تابع للامام فيه حيث قال
 في الحصول اتفقوا على المكان للحقيقة الشرعية واختلاف في وقوعها بالقاضي ابو بكر
 منع منه مطلقا واعتزله اثبتوه مطلقا ثم قال والتمس ان اطرق هذه
 الاطراف بهذه المعنى على سبيل الجواز من الحقايق الشرعية محله على ما في قول
 السجدة اول من حمل على قول التابع في الوجه انه محل ذلك على الرد على المصدر

بعد تحرير



من قال اول ما ثبت العقيدة الدينية ايضا تم نقل عنهم دليلين عليه واجاب
 عليه من قال العقيدة الدينية هي الايمان بالله وبما فيه من صفات
 الحقانية من جهة ما يستلزم العقيدة من صفات الحقانية من جهة ما يستلزم
 اهل التحقيق وليس الامر كذلك لانهم قالوا بانها على انها تدور من الحقيقة الشرعية
 ثابتة بل هي ثابتة في امر مغاير لها ثابت به ليس مغاير لها فان ما ذكره من
 من الدليلين على الحقيقة الدينية انما ذكر في المصداق والاحكام لاثبات الحقيقة
 الشرعية كما ظهر من النظر فيها والحاصل ان المصداق ذكر قوله الشرعية واقعة خلافا
 لنقاضي ثابت العقيدة الدينية ايضا ثلاثة مرات في الاول وفي الحقيقة الشرعية
 وبما دل عليه قوله لنا والثاني عدم وقوعها واسمها عليه بقوله القائل لو كانت
 كذلك في اخره والثالث وقوع الدينية كالشرعية وتستدل عليه بقوله العقيدة
 الدينية التي هي في فرد عليه الحق في المذهب الثاني لاثباته وبه انظر
 في قول الخبير وعلامته من جوافد ان ليس ايضا كما ينبغي تدبر واستتم
 قال الحق وهذا مردود بانها لو كانت باقية في المعاني اللغوية البرقولة لزم ان يكون
 متعلبا اذ لم يكن داعيا او متبعا او لازما باطلا كالخرس والمفرد اقول
 انهم ان يقولوا تحقق العلم من ان يكون يتحقق عنه او خلفه والخرس
 وان لم يتحقق فيه عنه تحقق فيه خلفه وهو تحريك الشفتين كما انكم وان قلتم
 بان الصورة حقيقة في الدركان لكن اقصرتم في حالة الضرورة على الدرك الاول
 الاتباع انهم من اتباع الامام وفي المفرد يتحقق معنى اتباع الشرع ونحوه بالصواب
 في الرد ان يقال المعاني اللغوية لا تتبادر اصلا بل المتبادر هو المعاني الشرعية
 كما في الصلاة ونحوها وهو في غاية الظهور انما هو تحقق المعاني في قولنا واولا
 الدين في اللغة الشريعة وفي الشرح العبادات المخصوصة اقول القائل به
 بعض العقيدة لما قال في المواقف قال قوم انه اعمال الجوارح فذهب نحو ارج

والعلائق

والعلائق وعنه الجوارح انما هي الطاعات فرضا او نفلا وذهب ايضا في واپنه
 والله البصيرة الى انه الطاعات المخصوصة دون غيرها قال الحق في الجوارح
 هو الايمان وقال الخبير فان قيل المدعى ان الايمان هو العبادات فانا صميمة
 لكل بين الصفات يقتضي اتحاد المفهوم ولهذه الاربعة الكافية لثبوت كونه الطاعات
 فثبتت فقه لنا العبادات هو الايمان والايمان هو العبادات واما ما قال
 القائل الشرع وما ذكر من ان لكل بين الصفات يقتضي الاتحاد في المفهوم
 باطل يعني قوله الضرب فعل والمشي حركة الى غير ذلك اقول ان يريد به ان
 التفرع لكنه مردود لان مراده ان كل بين الصفات يقتضي اتحاد المفهوم
 كما في قوله غير متبادر فاذن من الطرفين فيلزم الاتحاد في المفهوم بخلاف ما
 في المشتقات يشهد به المتبع فثبت قال الحق فغير زيادة قال المنتهى قوله المسمى
 بالالف لثبوت التشبيه فانه اذا تغير المعنى ليس مثل مثله حتى يثبتا فثبت لانه مثل مثله
 مع ثبوت ثبات مثله واما القائل الشرع فانه يعلمت بمعنى المثل مما يدل
 التوسل في المثل فيكون مجازا فان قيل مثل الشيء مثل مثله ايضا فالا يكون
 اطلاقا عليه مجازا لما سبق من التحريف الخ اقول يعني ان مثل الشيء يصدق
 عليه مثل مثله فيكون مثل مثله اعم من مثله فلو كان كذلك لكان مثل مثله مجازا
 لما سبق ان ذلك العام واردة الخاص لا بخصوص حقيقة ومعنى قوله اوجب ان
 مفهوم مثله ومفهوم مثل مثله متماثلان بالوضع بالامرية وان صدق احداهما
 على ما صدق عليه الاخر في الحقيقة فاما وضع لا محالة اذا استعمل فيما وضع له الاخر
 في اطلاقه وما ذكرتم من كون مثل الشيء اعم من مثله على جهة برهنة اعني ان
 اذا اطلق مثل المثل على ذات وفيما نحن فيه لم يطلق عليها لانه ان المثل هو
 المفهوم للذات لان المعنى في طرف المثل هو صوابه انما هو الجواب انما هو
 المفهوم للذات واولا به الذات انما كان مجازا لان الذات لم يدع عنها انما
 مثل المثل يكون من اطلاق العام على الخاص بخصوصه بل من جهة انها مثل يكون

من اطلاقه على الخاص بخصوصه فيكون مجازا قلنا ثم قال فاما ان يكون
 المثل مضافا الى الشيء مستقلا فيكون قولنا مضافا الى
 المثل والمراد بالشيء العليم والمعنى اما ان يكون المثل مضافا الى الشيء
 مستقلا فيكون عليه التفسير يكون المعنى ليس كانه شيء ثم قال وجه التفسير
 فيه منع ما يقال من ان الله راجع تقا في مثل المثل انما هو على قدر ثبوت المثل وهو
 ممنوع اقول انما ذكرنا ان الظاهر المتبادر من تلك العبارة ثبوت المثل لا وجه
 منع كنه القائل ان يعود ويقول لان لم ان الظاهر المتبادر منها ذلك
 فان المتبادر من قولنا ليس شيء مثل زيد ليس له شبهه لان زيدا مثلا
 هو تقا هو عند الانصاف ثم قال ثم لو قيل لهم من الكلام فعبارة تقا
 اثبات المثل على ما ذكره عليه ما ذكره وجوبه بعبارة تقا اقول ليس بعين الوجود
 في قوله التقا ففى يلزم من الكلام فعبارة تقا فاعلا لانه مثل مثله وهو منفي تقا
 واثبات المثل على ما سبق مع ان المراد من المثل مع ثبوت ذاته وهو متناقض
 فوجه عليه ما ذكر من ان الله راجع تقا في مثل المثل على قدر ثبوت المثل وهو
 ممنوع وجوبه بعبارة تقا في قوله لا تافق كونه تقا في قوله ثم قال وقد يترجم
 ان التقا في المعلوم وذلك لان ثبوت مثل الشيء من حيث هو مثله يشترط
 ثبوت فليزم على ذلك تقا مع اثباته فعبارة التقا اقول وجه كونه تقا
 مثل الشيء كونه مذكورا بالذات في الشيء وثبوت المثل مستلزم ثبوت الكلام
 واما انتقائه فلا يستلزم انتقائه الكلام بالامر بالعكس
 وهذا هو النتيجة للتأمل الصادق قال المحقق وفي المتن قوله ثم قال
 الناس من قرأت النافذة ومنه القرآن غلط في المعنى والاستيعاب لان جميع
 الناس غيرهم ولم يرد بهاء ولا مراد القرآن هرة اقول لا غلط اصلا لانه
 مراد القدم بقوله القرية من قرأت النافذة اشتقاقتها من معنى تقا سميها في المعنى
 والحروف على ترتيبها كما في ثلث وسبيل من قريب ان شاء الله تعالى قال

الحق

الحق كجواب الاسم انه في التوزيع هو المراد بالامر العليم ونحوه عرف
 فلا يرد فيه الخ اقول قال الله تعالى ولو جعلناه قرآنا انجيا لقاموا ولا يفترون
 الا انهم يخفون في الكشاف كانه النعمتهم فيقولون هذا نزل القرآن
 بلغة العجم ففعل لو كان كما بقية حروف لم يتركوا الاعتراف والتعنت وقالوا
 لو لا فضل ابائنا اي بيوتنا لمحضت بلسان تفقهه وتقهره العجم وعرف
 الهرة هرة الا انكار معنى لانكر واو قالوا اقرانه العجم ورسولهم اقرانه
 اليه عجمي قال المحقق ثانيا ان يوافق في الحروف اذ الاصل والزيادة
 يتحققان بدونه والمعنى الحروف الاصلية فانه حروف الزيادة مثل الهمزة
 والاسنات لا عبرة بها اقول التفسير المستلزم في قوله يوافق راجع الى الوجود
 والبارز الى الوجود والمراد بالحروف الاصلية الاصل فيكون اصل الحروف
 الحروف الزائدة والمعنى ان يوافق الفرع الاصل في جميع حروف الرسول
 لانه الاصل فانه المعبرة لا الحروف الزائدة فلا بد من اعتبار اصول حروف
 اصلية وحروف زائدة واعتبار فرع مواضع في جميع حروف الاصلية دون
 الزائدة مثل الاستحالة فانه اصل له حروف اصلية وزائدة واستحالة فرع له
 وموافق له في حروف الاصلية وهي العين والهمزة واللام ونحوه في بعض
 الحروف الزائدة حيث تقع فيه الالف وكذا الاستباق مع استباق
 الاستباق مع اشتقاق وهذه اظهر ان قوله القائل الا يري ان قوله
 والمعبر بحروف الاصلية اشارة الى فائدة تقييد الحروف بالاصول وبيانها
 انه لو لم يقيد بها بالاصول لكان المعبر في الاشتقاق موافقة الفرع الاصل
 في جميع الحروف من الاصلية والزائدة لان الجميع المتشابه مضمون للمعبر
 في حروف الزائدة لانه يستلزم بمقتضى اتفاقا ولهذه اعدت من مشتقات المعبر
 والاستباق من الشبوق والاستباق من السبق مع عدم الموافقة بينه
 الفرع والاصل في الزوائد ليس كما ينبغي وكذا اقول القائل الشريف ان

المعبر المواقف في جميع الحروف الاصلية لفظا او تقديرا فان حروف الزيادة مثل الهمزة
 والسين والياء في الالف والهمزة والفاء والالف في الاستباق لا يغير بها
 فيها مشتقات من المعنى وموافقا لها في الحروف الاصلية لان في كل من القولين
 عكس المقصود وقلب المطلوب قال المحقق وحمله على تغيير اللفظ كما في كلام
 غيره لا يستقيم ههنا اذ الالف والفاء والهمزة لا يغير الالف والياء والسين
 غير ان هذا قول قد غير المحقق في ربط قوله والالف ان يكون مترادفا
 بنا قبله يعني قال الخبير وعناية ما ادرك اليه فذكر ان له لولا المفارقة لفظا كان
 لفظ الاصل واللفظ مترادفين في الالف والفاء والهمزة وهو ذلك
 اللفظ الواحد ثم قال وفيه ما فيه وقال الفاضل الشريفي وقد وقع في التسمية
 باسمها بدل قولنا والالف مترادف لغيره والالف مترادف لغيره من لفظان
 فامر الناس الاول وقد سبق له في غير ما كان تحريجا بعد قوله وربما زيد
 بتغيير ما في المعنى فاشتبه على الناقل واستقطب من موضع واحد والحق
 بغيره وانت كغيره ان ما ارتكبه اوله في العبارة وتبديل ما ارتكبه
 قائما على ما عن مفرها وتحديل ما في حساب ان يقال انه مترادف بقوله
 لا يستقيم ههنا يعني وان استقام بان يحمل هذا التقيد على ما يليه ما فهم
 مما سبق حتى لا يلزم الاستدراك كان الغرض المشتق مترادفا للاصل
 المشتق منه وذلك لان تقدير الكلام يحركه وكذا بتغيير ما في اللفظ
 فيكون احراز اعم بتغيير ما في المعنى من شأنه في اللفظ فيكون
 المشتق لفظا موافقا للمشتق منه في المعنى من غير تغيير فيه وفي اللفظ
 مع تغيير فيه فلا يكسر ناه الامتداد فيكون كغيره على ما سبق قال المحقق ولذا
 لم يجعل من زبده فيه اني كره وقال بعد تمامه ولا بد من تغيير وهو اما
 جرلة او حرف زيادة او بتغييره والتركيب ثناء وثلاث ورباع يرتقي الى
 خمسة عشر وذكر واشملها اقول قد ذكر وان التغيير اما ان يكون بالزيادة

وحدها او بالنقصان وحدها او بها جميعا والاول اما ان يكون بزيادة الحرف كما في
 من الكذب زيدت الالف او بزيادة الحركة مثل نصر من النصر زيدت حركة الصاد
 او بزيادة الحرف والحركة جميعا مثل ضارب من الضرب زيدت الالف وكسرة الراء
 والثاني وهو ان يكون التغيير بالنقصان اما ان يكون بنقصان الحرف مثل خف
 من اخوف نقصت منه الواو ونقصت الحركة كما في الضرب على مذهب الكوفيين فانه
 مشتق من ضرب ونقصت منها مثل غل من الغليان نقصت منه الالف واسمونه وحركة
 الياء والثالث وهو ان يكون التغيير بالزيادة والنقصان اما ان يكون بالزيادة فقط
 مثل كلمات زيدت في الالف والثاء ونقصت عنها الناء التي في الواو اما ان يكون
 من الحركة فقط مثل خذ من اخذ نقصت فتحة الدال ونقصت كسرها واما ان يكون
 الزيادة في الحرف والنقصان في الحركة مثل عاد بالسنهيه من العبد نقصت حركته
 الدال الاول للادغام وزيدت الالف واما ان يكون في الحركة والنقصان في الحرف مثل
 نبت من النبات زيدت فتحة الناء ونقصت الالف واما ان يكون بزيادة الحرف
 والحركة كليهما والنقصان في الحرف فقط نحو خاف من اخوف زيدت الالف وفتحة الفاء
 ونقصت الواو واما ان يكون الزيادة في الحرف والحركة كليهما والنقصان في الحركة فقط مثل
 اضرب من الضرب زيدت الالف والحركة ونقصت حركة الصاد واما ان يكون
 النقصان فيها والزيادة في الحرف فقط مثل كال بالثنية من الحلال فنقصت حركته
 الهمزة الاولى للادغام ونقصت الالف بين الهمزة وزيدت الالف قبلها وانه يكون
 النقصان فيها والزيادة في الحركة فقط مثل وعد من الوعد نقصت الواو ونقصت زبده
 كسرة العين واما ان يكون بزيادة الحرف والحركة ونقصانها مثل ارم من الرمي زيدت
 الف الاصل وحركة الميم ونقصت الياء وحركة الراء قال المحقق لكونه لا ينضم اليه
 في الحال يستلزم فيه ناه الثبوت في الحال اخص من الثبوت والمقتضى في ذلك
 هو الثبوت في الحال ونفيه هو الثبوت مطلقا والثبوت في الحال اخص من الثبوت ولا شك
 ان نقل الاخص يستلزم في الامم وقال الفاضل الشريفي حاصل الجواب ان التقيد

اما

في الكلام على الوجود والعدم في الثاني فلا يستلزمه ولا يخفى ان قوله فانه الثبوت
 في كمال انحصار من الثبوت مع قوله والثبوت في كمال انحصار من الثبوت يستلزم على
 تكرار لا حاجة اليه اقول ليس في بعض النسخ الصحيح بعد قوله مطلقا قوله وان
 الثبوت في كمال انحصار من الثبوت وعلى تقدير وجوده لا تكرار فيه لان قوله فان الثبوت
 في كمال انحصار من الثبوت الى قوله مطلقا مخصوص بحال المشتق وقوله والثبوت في كمال انحصار
 من الثبوت متناول له وبغيره انما الورود قوله لعله ولا شك ان في الاضطرار
 يستلزم في الاعم والمفهوم زيادة توجب في كماله لانهم ان في المشتق
 في كمال يستلزم فيه مطلقا فان ثبوته في كمال انحصار من ثبوته مطلقا والمنع
 في نفسه في كمال هو ثبوته في كمال وفي نفسه مطلقا هو ثبوته مطلقا وثبوت الشيء
 في كمال انحصار من ثبوته مطلقا وظاهر ان في الاضطرار يستلزم في الاعم قال المحقق
 لو ثبت اسم الفاعل للشيء باعتبار فعل شاذل بغيره وقال الفاضل الشريفي
 انما قيل باسم الفاعل لان اسم المفعول يجوز فيه ذلك وفيه بحث يظهر بالتأمل
 في الفرق بين معنى مصدر المجهول ومصدر المعلوم اقول يلزم ان الضرب اذا كان
 مصدر ضرب المعلوم كان بمعنى الضاربة واذا كان مصدر ضرب المجهول كان بمعنى
 المضروبة فكذلك ان الضارب في زيد ضارب لا يستلزم لزوم باعتبار ضاربة قايمة
 بغيره فذلك المضموم في بكر لا يشتق لغير باعتبار ضاربة قايمة بغيره والظاهر
 ان التسمية باسم الفاعل ليس للاختلاف بل لان المقصود من وضع المسئلة التسمية
 على خطا المعتزلة في اطلاقهم المتكلم عليه ثانيا باعتبار خاتمة الكلام في غيره قال
 المحقق لاجواب اما الاول فانه غير محل النزاع وكل النزاع في قول قائم بالغير وهذا ليس
 له ذلك بل مجرد بعضه قائم بنفسه وبعضه فيه لك البعض والجموع بعد تأييد
 بنفسه لا بغيره وقال النحرير لا يخفى عليك ان قوله لا بغيره اي غير ذلك المجهول مما
 لا يقع له ههنا بالنسبة ان يذكر انه ليس قايما بغيره الخالت اقول يمكن ان يقال

في كلامه
 في ضرب
 في معنى

بمعنى قوله لا بغيره لا فعلا قايما بغيره الفاعل بغيره قوله اذ كل النزاع في قول قائم بالغير
 وهذه البسكة كانت فان معنى قوله بالغير بغير الفاعل ومعنى قوله وهذه البسكة انه
 وكذا معنى الخلق ليس فعلا قايما بغير الفاعل او يقال معناه لا بغير المجهول الذي
 هو الفاعل فيكون فعلا بالضم وبه وحرف العبارة عن الظاهر في قوله فانه لا يسمي
 بنادر قال المحقق لانا ان القياس في اللغة اثبات اللغة بالاحتمال وهو غير جائز اما
 الاول فالان يحتل التصريح بنفسه كما يحتل باعتباره به ليس منعهم حرر الادب والادب
 والفاروق والتجديد والافضل وغيرهما لا يحسن فعند التسويات حيثما يقع عند
 الاحتمال واما الثانية فانه مجرد الاحتمال وضع النقط للمعنى لا يسمي الحكم بالوضع
 فالتحكم باطل وايضا يجب الحكم بوضع النقط بغير قياس اذ اقام الاحتمال وهو
 باطل اتفاقا وقلة التحرير ولما قل ان يقول ان يريد مجرد الاحتمال من غير رجحان
 على ما صرح به في المتن حيث قال لانا اثبات اللغة بالوهم او اليقظة فالقصة الاولى
 ممنوعة وما ذكر في الثانية لا بغيره لان الاحتمال التصريح بالمنع والاعتبار ليس علم
 محصيا وان اراد بطلان الاحتمال قال الثانية لجواز ان يكون احصا لا رجحان فلا
 يلزم التحكم ولا صحة الحكم بالوضع مجرد الاحتمال من غير قياس وقال الفاضل الشريفي
 يريد به التسوية عند عدم نفعه لشيء منهما وبكيفية في ذلك لان الاصل عدم الرجحان
 اقول اختار الشيخ الزول واجاب عنه قوله لان الاحتمال التصريح بالمنع والاعتبار
 ليس على السواء لكن يريد عليه ان لا نسلم ان الاصل ههنا عدم الرجحان بل الاصل
 صحة التسمية اذ توجه المعنى الذي جعل مدارها وقال الفاضل الشريفي فعند تسوية
 الواضع عن التصريح بالمنع والاعتبار كما في صورة النزاع يقع المعنى على الاحتمال ويترتب
 عليه احتمال الوضع اقول كما انه يريد لاجواب بانسحاب الشك الثاني لكن يريد عليه ان
 المنع ليس ان المعنى عند تسوية الواضع عن التصريح بما ذكر في الاحتمال لكن كلامه
 على تقدير ان يراد به مطلق الاحتمال المتناول للراجح وظاهرا انه لا يلزم ح التحكم ولا صحة
 الحكم بالوضع مجرد الاحتمال فعلى الجيب باختصار الشك الثاني ان يثبت لزوم هذين الامور

المذهب
 صحيح

قال المحقق الجواب المعارض على ما ذهب اليه من ان يكون ماء العنب
وما كان في وطيا في العنب فذلك على انه معتبر لما ذكرتم فالعنب جزء العلة فلا يستلزم
الشيء فيه بحيث وهو ان الدوران فيه فلو العلة لا يجوز اعتبار المدار في العلة وج
يصل لثقل عليه كل من المشترك والخصوصية على قدر ثبوت الملازمة وجودا وعدما
ولا يلزم كون المشترك جزءا علة وبه يظهر فاما ذكر السامعين من ان المراد
بالاسم كادار مع المشترك دار مع الخصوصية فكما جاز عليه هذا جاز عليه ذلك
فيكون الاثبات للمشارك اثباتا بالاحتياط من غير شك ولواريد ان المدار هو الجسم
والاشارة على ما ذهب اليه من ان المشترك لا يعارضه وقال الفاضل الشرح
تجيبا عنه اي الاسم اراضا مع تعين المحل فمما الى ما ذكرتم ان يكون ماء العنب وما
الحق ووطيا في العنب فذلك الدوران على ان المحل معتبر بما ذكرتم فالعنب جزء العلة
المركبة منه ومن تعين المحل فلا يلزم الاسم ولا يكون علة اقول في بحث لاش
عناية لاشد عليها عبارة الشرح والاعتراض عليها بالكواب ان يحل قوله مع المحل على اشارة المحل
من حيث انه محل كاذب اليه الفاضل لا يبرى حيث قال لا يبرى دورانه مع المحل وان
يخرج عنه اذماء العنب ما لم يكن معه وصف الاسكار لا يسمى فترا وفاقا وكذا في العابر
يريد انه يدور مع المحل حين كونه محلا له فانه يدور مع الوصف افعال فيه وج يلزم ان
يكون كل منهما جزءا العلة فيكون جميعا بين الدليلين قال المحقق ولا يخفى ما في هذا الكلام
من التحمل والتمسك اقول جعل التحريك المشار اليه به الكلام كلام انتهى ولا يخفى ضعفه
لان كلام المنتهى تنتم لكلام السابق وتفرع عليه وايضا تعرض المحقق في حقيقة الاصل
بمعرفة الاصل انه كلام المنتهى بالتبع والاستطراد فاروجه المتعذر مع السكوت
عن الاصل والذموم من تقرير الفاضل لا يبرى ان يكون التحمل في الكلام السابق والتمسك في كلام
وهو انما ضعفه لا لا يخفى بالوجه ما اختاره الفاضل الشريف من ان يكون التحمل في قوله
المراد ترجيحه والتمسك في المحل الاشكال وبيان التفرقة كما يظهر لمن يتأمل كلامه قال
المحقق وان كنت تريد حقيقة الحال في ذلك فاعلم اول مقدمته الى اخره اقول نقل عن
المحقق

التحليل

المحقق انه قال هي فائدة تشمل على مقدمة وتسمى رفاة المقدمة العلة في ربيع
اشخص بعينه وقد يوضع له باعتبار امر عام وذلك بان يجعل المرشدين بين شخصات
ثم يقال هذه العلة من نوع نكروا هذه من هذه الشخصات بغيره حيث لا يلزم ولا
بفائدة الاواحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك الذي هو موضوع لاش
الموضوع له فالوضع كفي والموضوع له مشترك وذلك هو اسم الاشارة فانه امثال
مسماه المشار اليه المشترك بحيث لا يقبل الشركة تيسر ما هو من هذا القبول لا يقبل الشركة
الابقرينة معينة لاستواء نسبة الوضع الى المسمايات القسيم المنظمة له لانه احاط كل او
شخص والاول اعدادات وهو اسم الجنس او حدث وهو المصدر او نسبة بينهما وذلك
انما كان يغير من طرف الذات وهو المشتق او من طرف الحدث وهو المفعول والآخر فالوضع
اما كفي او مشترك وانما في علم والاول مدلوله اما بعض في غيره يتعين بان تمام ذلك
الغير اليه وهو الحرف الاول فالترتيب ان كانت في الخطاب فالنظم والامكان في غيره فاما نسبة
وهو اسم الاشارة او علة وهو الموصول الخاتمة يستعمل في تسمية الاول والثانية
شترك في ان مدلولها ليس معاني في غيرها وان كانت تتحمل بالغير في اسماء الشاف
الاشارة للعنانية لا يقبل الشخص فان تشبه الكلي بالكل لا يقبل لجزئية بخلاف فردية الخطا
والحس فلهذا كانا جزئيين وهذا احيا الثالث علمت من هذه التفرقة بين العام والمفهر
وسادسهم لجزئي اليها دون اسماء الاشارة فلان ذلك انما يتعين بقرينة الاشارة ومدلوله
المفهر بالوضع الرابع يتبين من هذا ان معنى قول النحاة ان الحرف يدل على معنى في غيره
انه لا يستقل بالمفهومية بخلاف الاسم والفعل لما مر قد عرفت من التفرقة بين الفعل و
المشتق وان صواب الاصل على هذا المعنى فانما دل على حدثه ونسبة الفاعل ما وزيادتها
السادس ومن يعلم التفرقة بين اسم الجنس وعلم الجنس فان علم الجنس كاسمته وضع
فيه امره لا يتعين واسد وضع لغير معين ثم جاء التبيين فيه من الكلام السابق الموصول
فكس الحرف فان الحرف يدل على معنى في الغير وتخصله بما هو معنى فيه والموصول
يتعين بمعنى فيه الثامن الفعل والحرف يشتركان في انهما يدلان على معنى باعتبار كونهما ثابتا

للغير ومن هذه الجهة لا يتبين ان الغير قاصع الغير عنها التاسع الفعل فهو كسرى
 في تحقق في ذات منتهية في ان نسبة الى واحد خاص منه فتجربته دون كسرى او
 تحقق من قوله انما هو لا يصلح له فلا يعقل منه امر العائنه في غير الغائب وتلك نظر قائل
 بخاري عنده ووفق فهو مذهبها على انها معنى صاحب وعلو وان كان لا يستعمل
 الا في جزئي من صلبه عرض الاضافة فلا يكونان جزئيين قال المحقق وتقريره
 بالوقوف هنا وضع اللفظ الدال على الشيء لتقيضه اوله دل عليه ووجه الدلول
 اولها معلومها وما بالذات لا يتخلف ولا يتخلف وقال النجاشي المشهور في بيان الملازمة
 ان الشيء لا يحد لا يناسب بالذات التقيض او التضمن وعليه منع ظاهر في ان الشارح
 زيادة تحقيق وبيان ان دلالة اللفظ على معانيها كانت المناسبة ذاتية بينهما مما يصح
 وضع اللفظ الدال على الشيء بالمنااسبة الذاتية لتقيض ذلك الشيء او ضده لا التو
 وضعه لغيره والتقيض او الضد لما كان في ذلك الاصطلاح دلالة على ذلك الشيء
 فيلزم تخلف ما بالذات وهو محال ولو وضعناه لذلك الشيء ولتقيضه او ضده فلا
 عليها لزم اختلاف ما بالذات بان يناسب اللفظ بالذات للشيء وتقيضه او
 ضده وهما مختلفان ثم قال ولا يخفى ان المنع بحاله اوله ان ما بالذات لا يتخلف
 بمعنى ان يناسب اللفظ بذاته المتضمن ويحل عليها وقال الفاضل التتبع
 يعني تقرير الدليل المدلل باللفظ وضع اللفظ الدال على الشيء لمنااسبة ذاتية
 على زعمكم لتقيض ذلك الشيء اوله دل اللفظ على التقيض او الضد دون
 هذا المدلول الذي هو الشيء فقد تخلف عن اللفظ الدلالة عليه او لفظنا
 وضع اللفظ للشيء وتقيضه اوله وضعه دل عليها فقد اختلف دلالات
 فتارة يدل على الشيء وحده وتارة عليه وعلى تقيضه او عليه وعلى ضده وما كان
 للشيء بالذات فيجب اقتضاها لا يتخلف منه ولا يتخلف في شيء من الاحوال
 قطعا فلا يكون دلالاتها مستندة الى ذاته ووجه التقرير فيه منع ما يقال لم لا يجوز
 ان لللفظ مناسبة ذاتية الى التقيضين او لا دليل على استحالة نعم انه مستبعد

لكنه

لكنه لا ينافي اجواز ولا الوقوع اقول ليس معنى قولهم ما كان كذا في مقتضى ذاته
 بحيث يوجد انما يوجد الذات قطعا بل ما كان له مناسبة ذاتية على ما حال المحقق
 اوله ان بين اللفظ والمعنى مناسبة ذاتية وانما لو كان الدلالة لمناسبة ذاتية
 وذلك كما اذا كان اللفظ مركبا مثلا من حروف بعضها من الشدية وبعضها من الوجوه
 فيوجه فيه مناسبتان ذاتيتان احدهما المعنى فيه قوة وشدة والاخرى المعنى فيه ضعف
 ورضوخ ومدار قوله وما بالذات لا يتخلف ولا يتخلف على المعنى الاول ومدار المنع والسنة
 على المعنى الثاني في هذا المنع والسنة الكافية كيف فيه منع بتقرير الفاضل الشريف
 المشتمل اوله على الاعتراف بالمناسبة الذاتية وانما على انكارها ككلمات خطائية
 قال المحقق لما ثبت ان دلالة اللفظ بالوضع قالوا فالواضع هو ذاته شيئا او مختلف
 بالتوزيع ثم اما ان يحزم باهية الثلثة اوله انه اربعة اقسام قال بذكر قسم منها
 قابل قال الفاضل الشريف قوله او بالتوزيع اي الواضع هو ذاته شيئا او مختلف بالتوزيع
 وهو مذهب الاستاذ فلكل التوزيع فيه لامن حيث ان بعضا له اطلاقا وبعضا
 له اطلاقا بل من حيث ان البعض منه سبحانه هو ما والسبب الاخر متروك بينهما
 اقول ويرى بهذه التوجيه دفع ما فيها من المناقاة بين قوله ههنا او بالتوزيع وبين قوله
 الاخرى وغيره فحق الامر ان كان في ذاته مع لبقاء المناقاة باللفظ الى قوله ثم ان يحزم باهية
 الثلثة لان الحزم بالتوزيع انما يكون بان يحزم بطريقة لا باهية طرفيه لوجوب بعض التوزيع
 لا بالتوزيع قال الشيخ كذا يحكم العقل بان العقل حسن اوفيق في حكم الله كما اقول
 اي لا يحكم في شيء من الافعال المتعلقة بحكم الله تعالى كان ذلك الحكم حكما او
 وضعيا على ما يحسن بيننا بان الله حسن اوفيق لذاته او لوجوده واعتبارات له على بانه
 مرجع لترتب الشاء عليه او لزم عاجلا والواب او العقاب اجلا قال المحقق وانه
 احسن والفتح بطاقت لثلاثة امور اضافة الى قوله وانما يحسن ابناء الكلام
 لتجريح التزم اقول يعني ان من مكسورة واقعة في اية الكلام لا مفتوحة
 معطوفة على انه وقال الفاضل الزمخشري قوله وان يحسن بفتح ان معطوفة على انه وواقع

المبادى والاحكامية
 ككيفية

في خبر الاثر اي بمعنى ان قولنا انكم هو الشرع دون العقل ان الفعل وقبحه انما يطلعت
عنه باعتبار ثلاث اضافية يمكن تغييرها وتبديلها بالنسبة الى الاشياء والاشخاص
والاصوال وما يكون لذلك لا يمكن ان يكون له ذات الفعل ولا الوجه هو في ذاته عيني كان
غيرها العقل لان ما بالذات لا يختلف لذاته لا يمكن تبديلها كما ذهب المعتزلة اليه
لكن هذا الكلام ان العقل لا يحكم بحسن ولا بقرح ذاتي صحيح وقبحه في خبر الاثر اي بياض
المراد والمراد بقوله لذاته ان الافعال ليست مستقلة او في جهة لذاتها ولا صفة ثابتة
لذواتها بحسن او بقرح سواء كانت الصفة حقيقية كما هو مذهب غير الجبائية او اعتبار
كما هو مذهب الجبائي لم يرد جميع مذهبهم وليس شيء من المعاني الثلاثة بمجمل النزاع كما
سيجرح به في جواب اولهم اقول فيه بحث اما اولها فان في خبر هذا الكلام ان العقل لا يحكم
بحسن ولا بقرح ذاتي لوسم صفة لا يفيد جواز وقوعه في خبر الاثر اي بياض ولا يجوز
كما اطلاقها على الاصول الثلاثة الاضافة فقه القول انكم عندنا الشرع لا العقل كما جاز
وقوعه من قول لا يتغيره وليس كذلك كما يظهر لمن ينظر في معنى العبارتين بل غايته ان
يبيح تعليله بان يقال لان الحسن والقيح انما يطلعت لثلاثة امور اضافية لذاته وبها
هذا من ذلك واما انما يطلعت على المعتزلة والاشارة الى جميع مذهبهم
بقوله لذاته اي لا يطلعت على ان معنى المعاني محل النزاع فلا يصح قوله حقيقيه وليس
شي من المعاني الثلاثة بمجمل النزاع والقيح ان الفاضل الشريف قد يفتي هذا المقام
فكانه قد نفي المرام وتحقق الكلام كما سيظهر ان شاء الله الملك العالم قال المحقق
الاول لموافقة الغرض اقول الكلام في موافقة غير واقع موقعه فان اول الاول
بالاطلاق الاول لزم ان لا يصح قوله الثاني ما امرت به الثالث ما اخرج في واما موضع
هذا التغيير عبارة المتكلمين حيث قال واما يطلعت ذلك لثلاثة امور اضافية لموافقة الغرض
وتأنيته في قال المحقق ثم انه لم يبين ان هذه المعاني محل النزاع والظاهر ان المعاني
الاجتزاع كما ذكره بعض المتكلمين واما اختصاره في المواضع على الثاني لانه لم يذکر التفسير
الثالث اقول اي اقتصر في تعيين محل النزاع عليه حيث قال وهذا هو محل النزاع بطلان

القصر لانه لم يذکر التفسير الثالث والاقطار انما هو بالنظر الى المذكور في قوله قبل
ما في الموقف غير هذه الثاني لانه قال ثمة الثالث تعلقت المدح والثواب والندم والقيح
وهذه هي النزاع قلنا امر الشارع بالشاء يستلزم الثواب في افعال العباد وبالندم
يستلزم العقاب في افعالهم فيتحققان وانما اقتصر الشيخ والمحقق على الشاء والندم ولم يذكر
الثواب والعقاب لان مقتضاهما ادراك فعل الله تعالى فظهر ان الثاني محل النزاع وسبب في
ان الثالث ايضا محل النزاع والدليل على ما ذكرنا امور الاول قول المحقق موافقا لما في المنتهى
وان الحسن والقيح انما يطلعت لثلاثة امور اضافية بطريق القصر فلما كان هذا امر اربع
هو محل النزاع لم يستعمل استعمال الثاني ان ترك محل النزاع والبرهان لا معنى ليس
واحد منها محل النزاع الا يصح عن غير فصل عن معنى الثالث ان الفاضل الشريف قال
في شرح قول المراقب الثالث تعلقت المدح والثواب والندم والعقاب هذا في افعال
العباد وان لم يبين ما يشمل افعال الله تعالى التي تعلقت المدح والندم وترك الثواب
والعقاب الرابع ان المحقق قال في اخر مباحث الحسن والقيح وعن الثاني انه لو اريد
بقبح القليل التحريم الشرعي وهو المنع عنه من قبل الله تعالى الذي هو الثاني في حسن
عدم ثبوت وقد اعترض عليه الفاضل الشريف هناك وسبب جوابه انه ان شاء الله تعالى
فانهم ما قال الفاضل الشريف ههنا ان النزاع ليس على انصاف الافعال بالحسن والقيح
على التفسيرات الثلاثة كما سيجرح به اشرار فيما بعده بل بما او فحواه سابقا
ثم قال وتوهم بعضهم انها بالتفسير الاول عقليات انما قالوا انما النزاع بينهما بالتفسير
الاخيرين وادري فيقول كما سيجرح به اشرار ما ذكر في شرح قول الشيخ قالوا حسن
الصدق النافع والايان في حيث قال او يمنع الضرورة في الحسن والقيح بالمعنى المتشابه
فيه بل باحد ملاك من التفسيرات الثلاثة الاول هو ليس بصريح فيما ذكرنا فان النزاع
قد اورد حيث قال معناه لزم ان حسن الصدق النافع والايان وقبح الكذب
الضار والكران بمعنى استحفاف الشاء والندم في حكم الشاء او بمعنى وجود الكذب
وعدم ضرره وركب هو معنى موافقة الغرض ومخالفة حاله معين لكن اياهم كذا كما في

الرضا

في المقصود انهم قد ثبتت المتعارفين بالخيرين بالقبول ثم قال
ولولا انه في هذا على ان ياتي معنى يوحى لا يثبت المتعارفين فيه حتى يعلم منه ان عمل
النزاع غير التفسيرات الثلاثة وسياق في زيادة توضيح له هناك ان شاء الله تعالى
واراد الفاضل الشريف بقوله بيا او ضحاها ما ذكره بقوله وانما سؤل الانفعال
التي لا تخفى زادا في تعريف النجاست خفاقة العقاب اجلا وفيه والاستحقاق
الدم بالعقاب ونحوها في تعريف كمن اقول فيه بحث اما اولها فاما تقرير ان المعتزلة
لا يقولون باستحقاق العقاب بل بوجوبه والقائل بالاستحقاق انما هو اهل السنة
لغيرهم العفو والشفاعة ولذا ذكر المحققون في تحريرهم للنزاع كون الفعل متعلق
بالثواب والعقاب والدمع والدم لنبات الوجوب والاستحقاق يشهد به ما نقلناه
عن المواقف وما ذكره في التوضيح وغيره واما ثانيا فالاصل انهم لا يقولونها في تعريف كمن
بل بوجوبه وانه وجوب الثواب اجلا وفيه ونال الدم بالعقاب تارة وينفونها
تارة اخرى ثم قال ولان معنى كرجح استحقاق الدم في حكم الشارع فاستويا اقول
هو مطلق على قوله كما ذكره بعض الشارحين فانه دليل على هذه المعنى لا على قوله لانه لم يذكر
لانه لا يصلح لان يكون وجهها لا يقتصر كما لا يخفى على ذي الاستنباط وانما هو بينهما
قوله وانما اقتصر في المواقف في قصده الى التوفيق بين كلامي بعض الشارحين والموقف
تتبعها انه دليل العقل قبل الشروع الى العقلي يعني ان معنى كرجح ههنا استحقاق الدم
في حكم الشارع وباراه كونه متعلق العقاب في الاقرة ما استويا في كونها محل
النزاع وان كان بينهما فرق من جهة اخرى يعلم في الشرح ثم قال واما فعل استحقاق
فحسن بالتفسير الثالث وهو الشرع اولهم واذ لا مرجح فيه اقول هذه الخالف
لما سبق ان معنى كرجح الاستحقاق الدم في حكم الشارع فان سببا استحقاق
الدم في حكم الشارع لا يكون الا بعد ورود الشرع وبيان بان فاعله لا يستحق
الدم اذ قبله لا يسبب الاستحقاق بل العلم به ثم قال اللهم الا ان يقال الامر
ورادهم يرد اقول هذا على رأي اهل السنة دون المعتزلة فانهم لا يقولون

استحقاقه



بعدم

بعدم الامر لكنهم يقولون بالحسن والقبول بهذه المعنى يعني انما ندرت بالعقل قبل ورود
الشرع ان هذه الفعل مما يتعلق بفاعله الشاء او الذم في نظر الشارع كما مر في جواب
السؤال والحاصل انما اعتبر وجود الامر في نفسه سواء ظهر اولو والمعتزلة كون الفعل
متعلق بالدم في نظر الشارع سواء ورد الامر اولو فاعبارة الفهم لا يخرج الثاني من محل
النزاع ثم قال ثم فعله الذي صدر عنه الى اخره اقول هذا شرع اقول المحقق سواء فيه
فعله كما قبل الشرع وبعبارة اخرى لما اجمعت في قوله وفعله فاعبارة الاستنباط الاول مكانه
قال ثم فعله كما الذي ذكرناه اعم من فعله قبل الشرع وبعد قال المحقق وقال نعم يحصل
بصفة توجب في القبيح قطع وتكسب كمن يفي عدم بوجوبية القبيح وقال الخبير اشارة الى ان
وجه التفرقة هو ان الاصل في الفعل هو كمن وعدم الجرح والدم مالم يظهر ما يوجب فيمنع
ما ذكره الشارح العلامة من اني لم اقرب في هذه التخصيص وكما ينبغي على ما ذهب
اليه المعتزلة من تساوي الذات ونمازها بالصفات فلو قيل فعله ان لم يفي فعله انما
لتساوي الافعال في الذات اقول وجه التفرقة الذي ذكره محقق على ان يكون محل
النزاع معنى الثالث كما اشار اليه الخبير بقوله وعدم كرجح والدم كان العلامة بنى الاقرة
على كون محل النزاع الثاني قال المحقق وكذلك الفعل والضرب وغيرهما من الانفعال
فما يجب تارة ويجرم اخرى اقول اي كالكذب الذي يحسن تارة ويخرج اخبري القتل والضرر
مبني بحسن تارة ويقتضيان اخرى قوله من الافعال بيان لغيرها وقوله مما يجب البيان
للافعال او مجموع القتل والضرب وغيرها وقال الخبير قرر الامدري وغيره لزوم اجماع
اجتماع القبيضين اعني الحسن واللاحسن في الكلام الغد ي بناء على ان صدق مستلزم
لكذب الكلام اليوم وكذبه لصدقه وفيه نظر لانه ان ارى لا كنه من غدا في الجملة فلا يصح
على شيء من الكلام الغد ان صدقه مستلزم لكذب هذا الكلام واما الخفاء على اهل
صدق ذلك على مجموع علي قد يصدقها وان ارى لا كنه من غدا في طياتها فظاهر ان
لا يشترط الاستدلال بصدقها واما الكلام في الجملة فانه اعلم الشارح المحقق ان تقرير اجتماع
القبيضين في الكلام اليوم لغيره سواء حصل على الاطلاق او العموم وسواء سكنت في الغد

عن الكلام او تكلم بما يحرم من كلامه فالتحليل او بعضه كاذبا او قبيحا يمكن الجواب
عنه بان الغرض من قول المتكلم لا كذب به عند اخذ لم يقل لا كذب في غرض الاقضية في اللغة
على الكاذب وكذا من قرر القوم انه اقصر في الغرض على الكاذب او الصادق لزوم اجتماع المتنافيين
اما الاول فلا ريب ان كلام الغرض يستلزم صدق الامر في الغرض من حيث
كذب به فيه ومن حيث استلزام الصدق الامر حسن فيجب فيه فنعيا الحسن
والفج الحسنين واما الثاني فلان صدق الكلام الغرض يستلزم كذب الامر
فالغرض من حيث صدق حسن ومن حيث استلزام كذب الامر حسن فيجب فيه
فيه ايضا ثم ان قوله وهو متعلق في الغرض من الكلام محل بحث سابق فلا تغفل
ثم قال بيانه ان قوله لا كذب في غرضه ان كان ثابتا لواقع كان متعلقا بصدق
لاستلزام وقوع متعلقه الذي هو صدق والكذب عنه في الغرض وان لم يثبت الواقع كان
قبيحا ككذب وحسن الاستلزام انتفاء متعلقه الذي هو الكذب القبيح ولا شك
ان انتفاء القبيح وتركه حسن والتقدير ان ملازم الحسن حسن وملازم القبيح قبيح
وان كل حسن او قبيح ذاتي فيلزم في الكلام اليوم اجتماع حسن الحسن والقبح الذاتي
وهما متناظران ضرورة ان القبح لا حسن اقرب فيه بحث وهو ان الظاهر ان
ضمير الاستلزام في الموضوعين راجع الى قول لا كذب في غرضه ولا وجه له لانه لا
يستلزم شيئا منها بل المستلزم في الاول لوقوع المتعلق الذي هو صدق والكذب
عنه في الغرض هو صدق ذلك القول لا القول نفسه والمستلزم في الثاني لانتفاء
متعلقه الذي هو الكذب القبيح هو كذب ذلك القول لا القول نفسه ايضا
على ان انتفاء الكذب انما يحسن اذا كان بترك الكذب قصد او اختيارا حتى
يكون كذا لتقرر عنه فيكون فعلا اختياريا فان ما لا يكون اختياريا لا
يوصف بالحسن والقبح اتفاقا وظاهرا ككذب الرجاء اليوم في غرضه ككذب غدا لا يستلزم
قصد او اختيارا بخلافه ان يستلزم ولا يكذب مع نسيان الكلام السابق
فقط ان التعرض للشيء الثاني لا وجه له وان اعتبار الترك وتغير الانتفاء

المراد بالصدق هو الصدق

به كما فعل الحق ونفع بعض الحشيين ولم يضر من له البعض الاخر لا بد من الادراك
اذ لا بد من اعتبار الاختيار وظاهرا من الانتقاء على الترك ثم تقييد الترك
بالاختيار مما لا يصح في الخطايات فكيف في الاستدلال لبيان ما ينبغي في هذا
الاشكال وتصفح الكتب لا عثر على حقيقة الحال قطرت في السهم
فوجهه نه خاليا عن الشك الاخر فتبين ان السامع لم يترك الظاهر وادى
ان وجهه بعض نسخ المتن خاليا عن قوله وكذب ثم قال والاسباب ان يورد
البيان في الاخبار الذي من ان قال المحدث على ما يشعر به كلام المتن حيث قال في صدق
من قال لم يترك غدا وكذبه اقرب فيه بحث لانه جعل هذا في قول الحق المحقق فنهض
اشارة الى لا كذب في غرضه وحمل الخبر على جملة الخبرية وليس كذلك بل هو اشارة الى
مصدر قبل الخبر بمعنى الاخبار فظهر انه اورد البيان في الاخبار وهو مع ذلك ليس
كما ينبغي لان الاخبار كالجبر لا يقتضي شيئا منها بل يقتضي هو الصدق والكذب
على ما سبق بيانه فالناسب ان يورد البيان في صدق المتكلم وكذب المتكلمين
صقبة بالحسن والقبح كما هو دبر جارة المتن فلتأمل قال في شرح المقاصد ويمكن
تقرير الشهادة بحيث يثبت الصدق والكذب في كلام واحد فيجتمع الحسن والقبح
وذلك لا باعتبار قضية يكون مضمونا للاخبار عن قسما بعدم الصدق في كلام
فيها الصدق والكذب كما تقول هذه الكلام الذي اتكلم به الان ليس بصادق
فان صدقها يستلزم عدم صدقها وبالعكس وقد يورد ذلك في صورة كلام غرضي
وامر يقال الكلام الذي اتكلم به غدا ليس بصادق الا في شي مما اتكلم به غدا
بصادق ثم يقتصر في الغرض على قوله ذلك الكلام الذي تكلمت به امر صادق
فان صدق كل من الكلام الغرضي والامر يستلزم عدم صدق وبالعكس وهذه
مغلظة غير في حيا باعتبار الله العقلاء وقول الاذكاء وانما سببها مغلظة الجبر
الاصم ولقد تصفحت الاقوال فلم اظفر ما يروى القليل وتاملت كثيرا فلم يظهر
الاقل من القليل ثم قال الصواب عندى في هذه القضية ترك الجواب والاعتراف

اذ لا يكفيه الترك فعلا اختياريا
فانه اذا نسي الكلام السابق فكيف
يصدق قوله غدا لا كذب في غرضه

يجمع

بالجزم عن كونه والابطال الحق ان قيل هذه الكذبة سواء اولاً شبهة وثانياً مغالطة
 وبالحق ثالثاً في حقه بقوله وانما تصفحة الاقوال الى اخره اقوي حجج الاشارة على طائفة من
 المعتزلة ما لم يكن بان الحسن والفج لذات الفعل او لصفة لازمة له فلا وجه للاشعر بك
 انه ذهب الى اعتبار هذه العبارات بل يجب عليه توجيهها واحكامها ودفع ما يرد
 الحجة عليه من الزيادة فالتاوجه التفسيرية ان فيه اجتماع الصدق والكذب في كلام واحد
 وهو محال اتفاقاً ولا ان الصدق ماثورة والكذب منه في اجتماع الامر والنهي في
 شيئين واحد من جهة واحدة وهو باطل ايضا اتفاقاً نعم يرد على تقرير المنان ان جهة هناك
 مختلفة فان صدق الكلام البولي يكون بكذب الكلام الفدي لو ان كذب نفسه وفتح
 الثاني لا يبرى الى الاول فان قيل يرد على تقرير النحر ايضا ان من المحال اعتبار قضية يكون
 مشتملاً الاخبار عن نفسها بعدم الصدق لبيان الصدق والكذب في كلام واحد
 وقوله ان هذا الكلام الذي انكلم به الان ليس بصادق ليس من هذه القبيل لان
 الاشارة في هذا الكلام لا يتناول نفس هذا الكلام بل اشارة الى احتيج اليه
 اشارة مستأنفة لا ان كلاً في كونه الـ ملاحظة الغير فكما لا يمكن الاشارة الى
 المرات حين ملاحظة الوجه فكذلك لا يمكن الاشارة الى الكلام نفسه حين ملاحظة
 مدلول الملاحظة فلتا ما ذكرناه انما يكون اذا لم يوجه قريضة تدل على ان كلاً نفسه والاشارة
 لكسبه ههنا قريضة تدل على ذلك وتظهره ان الاتفاق موقوف لان تدل على المعاني العارية
 وقدير ايها انفسها بالقرينة مثل زيد مبتدأ او ضرب فعل ماضٍ هذا او اما الاقوال كالامور
 في هذه الساعة كاذب ولم يتو في تلك الساعة كلاماً غير ما يكون من هذه القبيل لان
 العقل يخص هذه الكلام عن العموم بحكمه بامتناع اجتماع المتناقضين كما انه يخصر الله تعالى
 قوله عز وجل ان الله على كل شيء قدير نحو قوله بامتناع مقابلة الواجب ثم اقول
 عند كشف ثانياً سوية المغالطة اما انكشف الاول لموقوف على مقدمة الاولى ان من
 الركبات ما لا يكون في صورة القضية ولا يكون فيه علم بحسن الصدق والكذب حتى انه يبين
 قيل الصدقات كغير الشاك والمجود مع الحد فان كلاً منهما في صورة القضية مع خالوه عن الحكم

العمل

الحسن للصدق والكذب الثانية ان يجمل الخبر بانه ما فيه خبر وتفسيره لا يكون
 صادقة او كاذبة الرباط ان يكون نسبته الى حقيقة خارج عنها تطابقه او لا تطابقه
 فاذا لم يكن لها خارج لزم ان يكون المنظر له ان عليها خبرية متعلقة بالصدق والكذب
 حتى اذا كان الخارج مما يحصل في المستقبل ليقصف المنظر في كماله بشي من الصدق والصدق
 بل بالنظر الى الاستقبال كما اذا قلت سأضرب زيد اغترافاً فان خبره عند اصدقه والا
 وبعد عمية لها قول اذا قلت هذا الكلام الذي انكلم به ليس بصادق فكذلك
 قلت هذا الكلام الذي انكلم به نسبة غير مطابقة للخارج ولا لصفة له الا بالخارج عن
 مضمون الكلام يعتبر مطابقة نسبة كذا ليقص الحكم بكذب فهو بسبب كونه اخبار
 عن نفسه بالكذب لا يكون محلاً للصدق والكذب وان كان في صورة الحق ليس
 خبر الشاك ونحوه وله المحال اذا كان خبراً عن نفسه بالصدق فله يرد ولا تغفل عن ملا
 حقة انتفاء الخارج فانه في غاية الدقة والمنشأ المتعاطلة واما الكشف الثاني فهو ان
 قولك الكلام الذي انكلم به عند ليس بصادق ولا يشتر ما انكلم به في الحقيقة
 قبل الخ بواحد من الصدق والكذب بل ان كان كلامي الغد صادقاً فالحكم بكذب الكلام
 الاول وان كان كاذباً بالحكم به فافاً اخبر عن ذلك الكلام الغير المتصف بالصدق
 والكذب بانه صادق فان اراد ان صادق يوم التكلم كان اخباره هذا كاذباً بالان يوم
 التكلم لا صادق ولا كاذب بل موقوف لمحال فاذا كذب في الغد صدق الكلام الامسي
 لان مضمونه ح يتطابق الواقع وان اراد ان صادق في الغد اذ اصدقه عن التكلم الكذب
 ولا يجوز ان يكون الصادق هو الكلام لانه اخبار عن الكلام الامسي بمطابقة مضمونه
 للواقع بقصد والكاذب عنه في الغد فلا بد من صدور ذلك الكلام عنه قبل هذا الاخبار
 اذ لو لم يصدقه لم يوجد له خارج فلا يكون خبراً معه ايه كما سبق تحقيقه فتبين
 في كذب قطعا ان الاخبار غيره اذ الموقوف الاقتصار عليه وبإجماله كذب الكلام الفدي
 متعين فتبين صدق الكلام الامسي والصدق من صدق قولها او كذبها الى الآخر
 صدق او كذب بل من كذب الفدي الى الامسي صدق فقط فان قيل اذا كذب الخبر الفدي

كون الرد بالخارج عن الخارج
 النسبة الى الحقيقة التي واصلها
 الكلام مدله من خبره الذي لا يتناول
 الفاضل الشبهة في تحقيق قول
 صاحب النكتة ان كان نسبة
 خارج تطابقه او لا تطابقه

والمراد منه وهو خبر الشاك او
 المشتق منه هو الخارج وفي خبر الشاك
 هو النسبة الذهبية

ومضمون الاخبار عن صدق الامسي كذب الامسي فلما معنى الامسي من صدق
 الامسي الاخبار عن كذب الغدي ولا يلزم منه كذب الامسي بل صدقه فاستبان
 ما ذكرناه لا يوجب عدم قوله صدق كل من الكلام الغدي والامسي يستلزم عدم صدقه
 وبالفلسفة هذه اما تبين في هذه المحل من التحقيق والتدقيق واطل . يعون انه الملائك
 الالهية . اللهام اعبيد الفاضل سبيل الصواب قال التحقيق واما الثانية فلانه
 يلزم اثبات الحكم على الفعل لانه لا يحصل قيامها معا بالجوه او هما حيث الجوه
 فبما له وحقيقة القيام هي التبعية في التخيير وحقيقة في الكلام وقال الخبير قوله
 واما الثانية اي مطلق الامم اي قيام المعنى بالمعنى فالا لزم اثبات الحكم اي كون
 المعنى قائما به نحو الفعل اعني الفاعل لا الفعل نفسه ولو قال المحل المعنى لكان اوله في بيانه
 بطلان قيام المعنى بالمعنى مطلقا وهذا اقل الحاصل قيامها اي العبيد معا بالجوه ولم ينزل
 بالفاعل ثم قال لا يخفى ان ما سبق من ان المعنونة وصف بالحسن فيلزم قيامه به انما يصح
 على رأي الفلاسفة دون المتكلمين فتوجه قطعنا مع الملازمة او منع بطلان الامم قول
 اعلم ان المشهور في الكتب الاصولية والكلامية ان يقرر هذه الدليل هكذا لو كان الحسن والتبع
 ذائبا للفعل لزم قيام المعنى بالمعنى لانه لا يمتنع معنى والفعل موصوف به حقيقة كما ان المحل موصوف
 بالفعل والملازم باطل لان معنى القيام التبعية في التخيير ولا تخير للفعل حتى ينتج الحكم
 والتبع وانما ينعنون لموصوفه الفعل لان جميع الصور المتعارفة فيها لا يخرج عن الانصاف
 حتى اذا رتبنا حقيقة انصاف حقيقة اخرى قلنا لا ينعزم هي بها بل كلامها بالجوه وهو
 الحكم يقول اهدى ما فائدة بالاضطر ولا يتعارف في مجرورة الصفتين في محل هذه
 واليه اشار الامم في بقوله وان كان قيام اهدى بالجوه مشروطا بقيام الاخر
 به ولما ورد عليه انه ان اراد بالقيام اختصاص الناعته بالمعنونة فما ذكرتم لا يدل
 على امتناعه بل هو واقع كما انصاف الحركة بالسمة والبطء وان اراد التبعية في التخيير فلم
 يلزم لجواز ان يكون الحسن سنة للفعل ثابتا ولا يكون تابعه له في التخيير بل تابعه له للجوه الذي
 يقوم به الفعل وفق الشيخ في البيان بحيث يعجز عن الوصول اليه كثيرا من الودهان وتبعه الحق

جوز

صحت فقرر الدليل في المتن على وجهه فيجوز عنه العبراد الله ذكره فقال وايضا لو كان فعل
 صا او قبيحا لانه الحسن او قبيح وجودي ولو كان كذلك لزم قيام العرض بالعرض لانه
 حسن الفعل وقبحه زائد على معنونه واللازم من تعنى الفعل تعقله ويلزم ان نفسه وجودية
 لانه تقيضه لا حسن ولا قبح وهو سلب محض والاستلزام حصوله على ما هو موجودا واما
 وصف الفعل به لزم قيامه به ولا يصح لانه يؤدي الى اثبات الحكم على الفعل لانه حاصله
 قيامها معا به اذ هما معا حيث الجوه هكذا كلامه ومعنى قوله واما وصف الفعل به لزم
 قيام العرض بالعرض لان الفعل اذا وصف بالحسن او القبح لزم قيام العرض بالعرض وهو
 غير صحيح لانه يؤدي ههنا الى اثبات الحكم اي الوجوب ونحوه مما هو من غير ثبات
 الحسن والقبح على الفعل وهو الناعته فيلزم انه يكون سلبا او اثباتا او ههنا ما له
 سنة صفة الفعل في جميع الصور المتعارفة فيها صفة المحل لانه حاصله قيامها معا على
 الفعل ووجه الاندفاع في الاختيار الاول قوله فما ذكرتم لا يدل على امتناع قيامه
 عليه لانه يقتضي ان ان يقتض الناعته بالوجوب ونحوه كما يقتض الجسم بالسمة والبطء
 فيوسط انصاف الحركة وثانيا الثاني قوله فلم يلزم قلنا ان لم يكن الحسن لا يجزى ان
 يكون وصفا للفعل ثابتا ولا يكون تابعه له في التخيير بل تابعه للجوه الذي يقوم به لانه
 القيام به هذه المعنى يقتضي الانصاف كما في جميع الصور المتعارفة فيها يقتضي الى انصاف
 الناعته بالوجوب ونحوه ايضا واذ عرفت هذه التحقيق الفاضل على من افول التدقيق ظهر
 في امور الاول ان المراد بالحكم ليس كون المعنى قائما كما ذكره الخبير وسائر المحققين
 لانه مع كون غير الصراط غير مناسب للمقام . وبما حصل المطلوب والمراعاة الثانية ان
 قوله على الفعل واقع على معنى لو قال على المعنى كان بعيدا عن المعنى الثالث انه ليس ببيان
 بطلان قيام المعنى بالمعنى مطلقا في بيانه بطلان ذلك بالنظر الى خصوص هذه العمل الرابع
 ان معنى قوله ان الحاصل قيامها اذ الحاصل قيام الفعل والحكم لا قيام المعنيين واما تحقيق
 عبارة المتن في صحت ذلك لانه الحاصل قيامها معا به اذ هما معا حيث الجوه حتى يرجع ضمير
 به الى المحل فالان المحل ههنا هو الجوه فتصير المسافة فالوجه الاستدلال به على كون

لانه لا يصح

فيقتضيه

Cop

rsity

الكلام في بيان قيام المعنى مطلقا الخامس ان ما شغ من ان الفعل قد وصل
 بالحسن فيلزم قيامه به ليس على رأي الفلاسفة بل هو كلام الزاكي ما عرفت فلا يتوهم
 في ما منع لما ذكرته لو منع بطلان التالي ولو منع لا يصيب بما ذكرنا قال المحقق قوله
 فيلزم قيامه به اي قيام الحسن بالفعل او قيام المعنى بالفعل اقول يعني ان الشيخ قال اول
 استدلاله لو كان ذلك لزم قيام المعنى بالمعنى وساق الكلام الى ان قال قد وصف
 الفعل به ثم قال فيلزم قيامه به فان اعتبر القرب الصدوري والمصنوع كان معنى قوله
 فيلزم قيامه به يلزم قيام الحسن بالفعل ويلزم قيام المعنى بالمعنى لانه ثبوت الاخص
 مستلزم لثبوت الاعم وان اعتبر القصد الذي كان معناه يلزم قيام المعنى بالمعنى
 بواسطة لزوم قيام الحسن بالفعل قال المحقق واعتبر ضرورة وجهين اهداهما التقطع
 باجره الدليل في التحسين الثابت للفعل فيلزم ان لا يكون الامكان ذاتيا فلا يكون الفعل
 في نفسه ممكنا وقال النجاشي كلام بعض الشارحين هو ان الاعتراض الاول يقتضي ان
 لا يكون للمذكورين على كون الحسن وجوديا فانما يجريان في الامكان بان يقال تقتضيه
 لا امكان وهو سلب لما ذكرنا ايضا لو كان الامكان عدميا لم يكن وصفا ذاتيا للممكن
 مع انه كون الامكان ثبويا باطلا بالاتفاق ومع هذا فمناهة وبتنايه على الفاسد لا
 يدافع كلام الاصل اقول اراد البعض الاصل في قوله وهذا الشارة التي دليله و
 وجودية الحسن في الامكان اما فسادها فلا لانه لا يلزم في الاول ان الامكان ان لم يكن
 سلبا لا يستلزم محال وجودا غاية ما في الباب ان يكون مرتبة الامكان وهو لا يقتضي
 محال موجودا انما في مرتبة لا يكون اقوى منه وهو ظاهر ولا نسلم في الثاني ان الامكان
 لو كان عدميا لم يكن وصفا ذاتيا للممكن وانما يكون كذلك لانه لا يلزم كون الممكن موجودا ولم
 يكن الممكن حال عدم ممكنا وليس كذلك وقد يتوهم انه اشارة الى قوله مع انه كون الامكان
 ثبويا باطلا بالاتفاق ومعنى كون فاسدا ان بطلان كون الامكان ثبويا ليس بالاتفاق
 لاختلاف الفلاسفة فيه وهو فاسد لانه المراد بالاتفاق فسادا لخصم وهو المعترضة
 واما اقتضاه على الفاسد فلا منتهى على كون الاعتراض الاول يقتضي اجماليا على دليل كون

الحسن

الحسن وجوديا وهو فاسد لانه دليل مقدر وكبرت في ضمنه الدليل على امتناع
 كون الحسن ذاتيا وقته اتفق جمهور العقلاء على كون الامكان ذاتيا للممكن بخلاف
 كون الامكان غير وجودي بخلاف الحكماء فيه فنقض دليل المذمومين كون الامكان
 وجوديا وترك نقض اصل الدليل يلزم كون الامكان غير ذاتي فاسد فيكون المبني
 عليه فاسدا ايضا واما عدم موافقة كلام الاصل فلما ذكره بقوله فان الامكان في حقه حاصله ان الامكان
 انما ذكر السؤال الذي هو الاعتراض الاول بعد اقامة الدليل على امتناع كون الحسن ذاتيا
 للفعل فيعلم منه انه يقتضيه لانه لا يكون الحسن وجوديا ثم قال والاعتراض الثاني فنقض
 تفصيلي هو منع كون الحسن وجوديا مع تحقيق ابطال دليله على وجه يندفع به جواب
 الامكان عن الاعتراض الاول اقول يريد بجواب الامكان ما قلناه من قوله في ذلك هذه
 الصفات امور تقديرية مفهوم تقتضيها الخ ووجه انه فاعية بداهة التحقيق ان حاصل
 ذلك الجواب ان الامور المذكورة لا يمكن اعتبارها فلا بد من سلبها على الوجود لانه انما
 يدل عليه ان كان ما دخل عليه السبب امر وجوديا فيتر عليه ان لا يستلزم اول صورة
 التي وكونه سلبا على وجود المعنى وركابيه وكان هذا الكلام اعني ان يرد
 الشيخ والمحقق الاعتراض الاول وعدم تعرضها للجواب الذي ذكره الامكان قال الشيخ
 وعلى الجواب لو حسن الفعل اوجب لغير الطام لم يكن يتعلق القلب لنفسه وقال المحقق
 الدولة المذكورة لا يقتضي على الجبائية لانه ان كان وجوده واعتبارات اندفع الاول
 لجواز الاختلاف والثاني لجواز الاجتهاد والثالث لانه قد لا يكون معنى والرابع لان
 اللازم والاتفاق قد يكون له جهات واعتبارات ناهية عما ينهض عليهم وعلى غيرهم
 وقال النجاشي وفي عدم انتفاء الاختيار عليهم نظر اقول عدم انتفاء الثالث
 فلا وجودا له لا يكون الحسن عرضا في نفس الامر لا ينافي انتفاء الدليل المعينة
 تعرضه لطريق الزام غاية ما يجاب عنه بما يجيب به غيرهم واما في عدم انتفاء
 الرابع فلان الفعل اذا ثبت كونه ضطراديا واتفاقيا امتنع كونه حسنا او قبيحا اجمالا
 بيننا وبين الخصم كما ذكر في الشرح فمادام الفعل متصفا بالاتفاق والاضطرار لا ينافي

اما في صح

بالنفس لو الفتح ولو بالاعتبار قال المحقق لعلها ان كان حسن الفعل وفتح لا مر
غير الطالب حاصل في الفعل لم يكن تغلظ الطالب لانه افترق قوله حاصل في الفعل
غير واقع بموقعه لانه لا يتناول الفعل نفسه والمراد المتناول له لا لم يتبين على غيرهم وقد
قال فاصح ما يستفهم عليهم وعلى غيرهم لا يقال الا بغيرهم من سوى القدماء القائلين بأنه يحصل
فدات الفعل فقط لا بالتقول انه يقبى به لا يبين فظهر ان قول الفاضل الشريف لو كان حسن
الفعل وفتح لا مر غير الطالب اي من الشارح بالامر والامر حاصل في الفعل سواء كان ذلك
الامر ذات الفعل او صفة له حقيقة او اعتبارية الى اخره غير مستقيم فتدبر وكذا قول
الشيخ واختر الشارح اعني من الاول كونه صفة له لطلبه لانه الما لم يفرق بين
الطلب ومن الثاني تخصيص الغير بصفات الفعل واعتباراته ووجه ذاته لانه قوله وعلى
غيرهم نعم هذا التخصيص قال الخبير فبين الاول على ان صفة بنفسه الطالب والطلب
علامة للفعل افترق وايضا جعل العلامة غير الطالب في الاول متنا ولامنة للفعل
وصحانه وجهاته واعتباراته وفي الثاني خصه بصفاته واعتباراته ولهذا قال الخبير يستفهم
احد على جميع المعترلة ثم قال ثم اعترض عليها بما لا يخفى افترق حيث قال على الاول
ولقائل ان يقول ان اردت بالطالب الامر والنو التي باللفظ فالامر والامر محسوس
لانه الحاصل لا يتوقف في عقله بالمطلوب على امره في نفسه لاستدراكه المطلوب
بنفسه وان اردت به بالقوة ففي الثاني منوع لانه الطالب الذي يستحصل يتوقف في
عقله بالمطلوب على امره على نفس الطالب حاصل للطالب وهو العلة الفاعلية
لطلبه وقال على الثاني ولقائل ان يقول ان اردت بعدم كمال الطالب بنفسه لطلبه
عدم كونه النفس علة ما لا يتعلق فالامر والامر محسوس اذ له مدخل في العلية وان اردت
به عدم كونه علة تامه له ففي الثاني منوع اذ هو ليس بعلة تامه له قال الشيخ والجواب
المنع بما ذكره وقال المحقق الجواب منع كونه معلوما بالضرورة بل باحد ما ذكر من
الشرع او العرف او غيرهما او يمنع الضرورة في الحسن والفتح بالمعنى المتنازع فيه بل
باحد ما ذكر من التفسيرات الثلاث وقال الخبير المعنى الاول هو الظاهر والثاني

كذلك

تلك محض اقوال وذلك لانه مستفهم المعنى الاول توجه المنع الى معنى من مذكرة
في الدليل صريحاً وهو ان حسن الصدق معلوم بالضرورة مع كونه الاضرب بقوله
بل بما ذكرنا سبباً للضرورة المذكورة في الاستدلال بخلاف المعنى الثاني حيث
يقصر توجه المنع الى المعنى الضمنية وكونه الاضرب محالاً به كرم قال المحقق
ولا دلالة في هذا اعلم انه باي معنى يؤخذ لا يثبت المتنازع فيه صفة لهم منه ان محل
الزراع غير التفسيرات الثلاث افترق هذا امر وما قال بعض المشين يعني ان المتنازع
فيه هو كونه حسناً او قبيحاً في حكم الله تعالى كونه ضرورياً بهذا المعنى ممنوع
بل انه ضروري باحد ما ذكر من التفسيرات الثلاثة المذكورة في اول البحث ثم قال وعلم
ان محل النزاع غير التفسيرات الثلاث ووجه الصحيح ظاهر فان الاحد لما يريد به
المعنى لم يبق في العبارة ولا لالة على ما ذكر فان قيل فعلى هذا ان الواجب ان يذكر
الفاء بدل في قوله ولا لالة لانه متفرعاً على ما قبله قلنا هو معطوف على قوله الاحد
معين فالفاء فيه مقدرة غليظة مل فان الفاضل الشريف لعدم نظره في هذا المقام جزم سابقاً
بان الشارح اعترف في هذا الموضع بان شيئاً من المعاني الثلاثة غير محل النزاع ثم قال وكان
في قوله او يمنع بلفظ الفعل اجماعاً الى ان ليس بهذا تفسير الكلام المتين بل منعا آخر اقول
هذا توجيه من قبل المحقق يندفع به كونه ككلاً محضاً فانه انما يلزم لو كان المنع الاخر
توجيهها الكلام المتين اما اذا كان كلاماً مستقلاً من الشارح فلا تكلف اصلاً



مكتبة المصطفى الإلكترونية

www.al-mostafa.com

www.مكتبةالمصطفى.com

Source / المصدر :



KING SAUD
UNIVERSITY

<http://makhtota.ksu.edu.sa>